مقدمات في علم التفسير

الطبعة الثانية

تأليف



تقديم وتحقيق



رقم الإصدار: ١٠



www.turathshiai.com
E-mail:info@turathshiai.com
النجف الأشرف
شارع الرسول ﷺ، محلة الحويش، الزقاق: ٥٤، الدار: ٢
هاتف: ٣٣٢٨١١ و٣٣٢٨١٣
ص.ب ٥٨٨

مقدمات في علم التفسير
السيد صدر الدين القبانجي
تقديم وتحقيق
مؤسسة إحياء التراث الشيعي

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة المؤسسة:

القرآن الكريم هو المعجزة الخالدة لنبيّنا الكريم ﷺ والنور الذي أنزله الله تعالى ليُخرج به الناس من ظلمات الكفر والضلالة والجهل إلى نور التوحيد والهدى والعِلم.

وقد أُمرنا بالتدبّر في القرآن الكريم ودراسته والنظر فيه؛ قال تعالى: ﴿أَفَلا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلى قُلُوبٍ أَقْفالُها﴾؛ وعلمنا _ كما علّمنا أمير المؤمنين عليه السلام _ أنّ القرآن ظاهره أنيق، وباطنه عميق، لا تفنى عجائبُه، ولا تنقضي غرائبُه؛ وعرفنا أنّ هذا القرآن حجّة ينبغي أن نعرض عليه ما جاءنا من حديث، وأن نقبل ما وافق القرآنَ منه، وأن نضرب عرض الحائط ما خالف القرآن منه، أيقنّا أنّ معناه ممّا يُفهَم ويُتوصَّل إليه.

بيد أنّ علينا في دراستنا للقرآن أن نترسّم خُطى منهجٍ قويم يُقرّه القرآن نفسه وتؤيّده السنّة النبويّة الشريفة ويرسم أبعادَه أئمّةُ الهدى عليهم السلام الذين نزل القرآن في بيوتهم، والذين أعطوا القرآن عزائمه فأشرفوا منه على رياضٍ مونقة وأعلام بيّنة وجِنان غدقة.

وقد ورد في الخبر الصحيح عن النبيّ ﷺ أنّ تفسير

القرآن لا يجوز إلاّ بالأثر الصحيح والنصّ الصريح، وأنّ مَن فسّر القرآنَ برأيه فأصاب الحقَّ فقد أخطأ.

وقد تنامى الاهتمام بدراسة القرآن وتفسيره واكتشاف معانيه ودلالاته منذ العصور الإسلاميّة الأولى، وكان الصحابة في عصر النبي ﷺ يتلقّون عنه ما يصل بهم إلى فهم كتاب الله تعالى ومعرفة ما يراد منه في كثيرٍ من الآيات، فنشأ من ذلك علم التفسير الذي عني به المسلمون أيّما عناية، وصرف جلّ علمائهم معظم أوقاتهم في البحث والتدقيق فيه.

وكان أوّل من تكلّم في تفسير القرآن من أصحاب رسول الله ﷺ أميرُ المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام، وهو أعلم المسلمين بكتاب الله وتأويله غير مُدافَع. كيف لا وقد قال عنه الصادق المصدّق ﷺ: «أنا مدينةُ العِلم وعليٌّ بابها» وقال ﷺ: «عليٌّ مع القرآن والقرآن مع عليّ».

قال ابن مسعود: «إنّ القرآن نزل على سبعة أحرف، ما منها حرف إلاّ وله ظهر وبطن؛ وإنّ عليّاً عنده من الظاهر والباطن».

وقد تناول سماحة حجة الإسلام والمسلمين العلامة المجاهد السيّد صدر الدين القبانچي «حفظه الله» في كتابه الصغير حجماً الكبير قدراً وفائدة جملة من المقدّمات التي لا غنى للباحثين في مجال التفسير عن الإلمام بها، ملتزماً في ذلك أسلوب الوضوح في العرض والإيجاز النافع في البيان، فتطرّق إلى معنى

التفسير وشروطه، ثمّ إلى معنى التأويل وجوازه، ثمّ عرّج على بيان معنى المحكم والمتشابه والحكمة من وجود المتشابه، وتطرّق ـ من ثمّ ـ إلى القواعد الأساسيّة في التفسير، وإلى استظهار المعنى الباطن للقرآن وحدود الاستظهار الصحيحة، وتحدّث عن القراءات المتعدّدة وتأثيرها على عمليّة التفسير، وناقش أمر وقوع النسخ في القرآن ومعنى النسخ، وانتهى إلى مسألة سلامة القرآن من التحريف، فبيّن المقصود من التحريف، وذكر أدلّة السلامة من التحريف.

فكان كتابه ـ حقّاً ـ مستوعباً لأهمّ المعلومات التي يحتاجها الدارسون في مجال التفسير، ممّا يؤهّله بجدارة لاحتلال الموقع اللائق به في المكتبة القرآنيّة المعاصرة.

وتأمل مؤسسة إحياء التراث الشيعي بتقديمها هذا الكتاب للقرّاء الكرام في طبعته الثانية أن يكون قد ساهم مساهمة فاعلة في إغناء حقل الدراسات القرآنيّة الحديثة، وفي رفد المكتبة القرآنيّة الشيعيّة، والله نسأل أن يوفّقنا لنكون من السائرين على نهج القرآن العاملين بأوامره.

مؤسسة إحياء التراث الشيعي

السيد محمّد القبانجي

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة المؤلف:

منذ سنوات طويلة كان الرجال المصلحون في الحوزة العلمية ينادون بضرورة عودة الدراسة القرآنية إلى المواد الدراسية في منهج الحوزة.

والى جانب ذلك كانت وما تزال جامعاتنا الإسلامية الأكاديمية هي أيضاً تحتاج إلى منهجٍ دراسي في المجال القرآني.

هذا وذاك هو الذي دعاني لتدوين هذه البحوث التي سبق أن ألقيت معظمها على طلابنا الأعزاء في جامعة الدكتور الشهيد بهشتي في طهران عام ١٤١٨ _ ١٤١٩ للهجرة، وقد قمت فيما بعد بمراجعتها وإضافة فصول أخرى إليها لأضعها بيد الدارسين في المجالين الحوزوي والجامعي.

* * *

والحقيقة أني لم أقم في هذه البحوث بأكثر من تهذيب المادة، وتنظيم فصولها، وتبسيط أفكارها، وتجميع أبوابها، معتمداً في ذلك على ما انتهى إليه علماؤنا الأعاظم في هذا المجال،

ولربما عرضت بعض المطالب دون استعراض ما يرد عليها من مناقشات وملاحظات وذلك طلباً للاختصار ومراعاةً للمستوى الذي أعدت له هذه الدراسة.

وإني اعتقد الآن بأن هناك بحوثاً مهمة أخرى كان يجب إضافتها وربما أوفق لذلك في فترة أخرى بمشيئة الله تعالى.

* * *

ولئن كان عليّ أن أهدي ثواب الجهد المتواضع لأحد فإنما أهديه لروح والدي الشهيد العلامة السيد حسن القبانچي الذي شدّنا _ نحن أولاده _ إلى القرآن وكان يلزمنا بقراءته يومياً منذ طفولتنا، كما كان حريصاً _ أشد ما يكون الحرص _ على أن يتجه أولاده نحو طلب العلوم الإسلامية، ثم حملها وتقديمها للناس.

إنّني أسأل الله تعالى أن يتقبَّل مني هذا العمل وأن يقرّ به إخواني وأعزائي في الحوزات العلمية والجامعات الإسلامية إنه وليّ التوفيق والغفران.

السيد صدر الدين القبانجي

٢٨/ جمادى الآخرة/ ١٤٢٢هـ

الفصل الأوّل

التفسير معناه وشروطه

التفسير في اللغة:

(التفسير) في اللغة العربية بمعنى الإيضاح والبيان، وتتفق على ذلك كل كتب اللغة.

فتقول: فَسِّر الجملة: بمعنى أشرحها وأوضح معناها.

وتقول: ما هو تفسيرك للحادثة الكذائية؟ بمعنى أوضح الأبعاد الحقيقية وراء الحادثة.

وعلى هذا يكون معنى (تفسير القرآن الكريم) هو شرح وإيضاح المعاني التي تحدثت عنها الآيات القرآنية.

هل يوجد غموض في القرآن الكريم؟

إننا سوف نواجه السؤال التالي:

إذا كانت كلمة (تفسير) تعني الإيضاح والبيان. فان ذلك يستبطن بطبيعة الحال وجود غموض يُراد إيضاحه وخفاءٍ يُراد كشفه، وستكون كلمة (تفسير) مساوقة دائماً لوجود درجة من الغموض والخفاء، وحينئذ يرد هذا السؤال:

هل يوجد في القرآن غموض؟

وإذ اعتقدنا بوجود غموض في القرآن الكريم فكيف نفسّر الآيات التي تؤكد أن القرآن هو (بيّن) و(مبين) و(فرقان) و(هدى) مثل:

١ _ ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدىً لِلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ﴾.(١)

٢ _ ﴿هُوَ الَّذِي يُنَزِّلُ عَلَى عَبْدِهِ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ﴾.(٢)

٣ _ ﴿رَسُولاً يَتْلُوا عَلَيْكُمْ آيَاتِ اللَّهِ مُبَيِّنَاتٍ﴾.(٣)

٤ _ ﴿قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ﴾.(٤)

٥ _ ﴿تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيراً﴾.(٥)

أليس ذلك يعني أن القرآن لا غموض فيه؟

هذا ما سنؤكده ونشرحه تحت عنوان «نظرية الدخول القرآني» كما سيأتي.

مجالات الغموض في القرآن الكريم:

وأمام هذا التساؤل لم يسع المفسرون إلا الاعتراف بوجود غموض في القرآن الكريم بحيث يحتاج إلى كشف وإيضاح وبيان، ومن ثمَّ يصحِّح عملية (التفسير) ويجعلها مسألة ضرورية ومهمة، إلى جانب الاعتراف بواقعية أن القرآن هو كتاب مبيّن كما سيأتي توضيح ذلك لاحقاً في (نظرية الوضوح القرآني).

---

(١) البقرة: ١٨٥.

(٢) الحديد: ٩.

(٣) الطلاق: ١١.

(٤) المائدة: ١٥.

(٥) الفرقان: ١.

وقد ذكروا للغموض عدة مجالات:

١ _ الغموض في المفردة اللغويّة:

هناك مجموعة كلمات استعملها القرآن الكريم وهي تحتاج إلى إيضاح وبيان، فربما كان معناها غامضاً على بعض المعاصرين لزمن النص القرآني نتيجة ندرة استعمال الكلمة، وسعة الآفاق العربيّة، واختلاف استعمالاتها يومئذ.

وربما يكون الغموض قد حدث متأخراً نتيجة بُعدنا عن عصر النص، وغيبة كثير من الكلمات العربية عن قائمة تداولنا واستعمالنا.

وسوف نذكر مجموعة نماذج لهذا الغموض في المفردات القرآنية:

١ _ قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنا جَهَنَّمَ لِلْكافِرِينَ حَصِيراً﴾.[1]

وكلمة (حصير) في اللغة بمعنى السجن والحبس.

٢ _ قوله تعالى: ﴿وَالْقَمَرَ قَدَّرْناهُ مَنازِلَ حَتّى عادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ﴾.[2]

وكلمة (العرجون) في اللغة بمعنى العذق إذا يبس واعوجّ.

٣ _ قوله تعالى: ﴿فَما لِ الَّذِينَ كَفَرُوا قِبَلَكَ مُهْطِعِينَ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمالِ عِزِينَ﴾.[3]

---

(١) الإسراء: ٨.

(٢) يس: ٣٩.

(٣) المعارج: ٣٦.

وكلمة (مُهطعين) بمعنى مسرعين، وكلمة (عِزين) بمعنى جماعات متفرقين.

٤ _ قوله تعالى: ﴿ثُمَّ شَقَقْنَا الْأَرْضَ شَقّاً فَأَنْبَتْنا فِيها حَبّاً وَعِنَباً وَقَضْباً وَزَيْتُوناً وَنَخْلاً وَحَدائِقَ غُلْباً وَفاكِهَةً وَأَبّاً مَتاعاً لَكُمْ وَلِأَنْعامِكُمْ﴾.[1]

وكلمة (قضبا) بمعنى النبات الذي يُقضب (يقطع) ويستمر في النمو، وكلمة (أبّا) بمعنى علف الدواب.

٥ _ قوله تعالى: ﴿فَلا أُقْسِمُ بِالْخُنَّسِ، الْجَوارِ الْكُنَّسِ﴾.[2]

وكلمة (خُنَّس) بمعنى النجوم التي تبتعد وترجع، وكلمة (كنّس) بمعنى المختفيات حيث أن النجوم تختفي بالنهار.

إننا في هذه النماذج من المفردات اللغوية نواجه غموضاً ناشئاً من ابتعادنا عن عصر النص أو ندرة استعمال الكلمة حتى في عصر النص القرآني.

* * *

٢ _ تعدد المعاني اللغوية:

وأحياناً لا تكون الكلمة اللغوية غامضة في معناها، وإنما يضيع على السامع المعنى المقصود تبعاً لتعدد معاني الكلمة في اللغة العربية، وهو المسمى بـ (الاشتراك اللغوي)، أو تعدد المعنى في الاستعمال القرآني.

---

(١) عبس: ٣٢.

(٢) التكوير: ١٥.

مثال ذلك:

١ _ قوله تعالى: ﴿وَأَنَّا مِنَّا الْمُسْلِمُونَ وَمِنَّا الْقَاسِطُونَ﴾.(١)

حيث إن كلمة (القسط) تأتي بمعنى العدل كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ حَكَمْتَ فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ بِالْقِسْطِ﴾.(٢) **وتأتي بمعنى الانحراف عن العدل كما في الآية السابقة.**

٢ _ قوله تعالى: ﴿إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُوداً﴾.

حيث إن كلمة (قرآن) هنا جاءت بمعنى الصلاة، في الوقت الذي نجد إن معناها في آيات أخرى بمعنى الكتاب الذي أنزل على رسول الله ﷺ.

٣ _ قوله تعال: ﴿حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ﴾.(٣)

فان (الجملَ) تأتي بمعنى واحد الإبل، وتأتي بمعنى الحَبل الذي تُشد به السفينة.

٤ _ قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْحُبُكِ﴾.(٤)

فان كلمة (الحُبُك) تأتي بمعنى الطرق التي تكون في السماء من آثار النجوم، وتأتي بمعنى الإتقان والاستواء والحُسن.

---

(١) الجن: ٤.
(٢) المائدة: ٤٢.
(٣) الأعراف: ٣٩.
(٤) آل عمران: ٧.

٥ _ قوله تعالى: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ﴾.(١) **حيث إن كلمة (انحر) في اللغة تقبل معنى رفع اليدين عندَ التكبير إلى النحر، كما تقبل معنى نحر الإبل (البُدْن) في عيد الأضحى.**

* * *

فأنت تلاحظ أن الغموض في كل هذه النماذج كان ناشئاً من تعدد معنى الكلمة، ومن هنا نشأت الحاجة إلى تحديد المعنى المقصود من خلال معرفة سياق الآية والقرائن المحيطة بالكلمة، وهذا هو ما يقوم به المفسِّر.

* * *

٣ _ الغموض في التركيب:

وقد لا يكون الغموض في المعنى المقصود ناشئاً من غموض المفردة اللغوية أو تعدّد معانيها في اللغة، وإنما ناشئاً من تركيب الجملة واحتماله لأكثر من صورة يُمكن أن تُقرأ بها الآية. وبذلك يكون المعنى المقصود بالدقّة غامضاً.

مثال ذلك:

١ _ قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ...﴾.(٢)

---

(١) الكوثر: ٢.
(٢) آل عمران: ٧.

فهناك صورتان ممكنتان لتركيب الجُملة في الآية. ويختلف المعنى باختلاف ذلك.

الصورة الأولى هي الوصل فتكون الآية هكذا: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ ويكون المعنى إن الله والراسخين في العلم يعلمون التأويل حيث إن كلمة (الراسخون) أصبحت معطوفة على كلمة (الله).

والصورة الثانية هي الفصل فتكون الآية هكذا: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللَّهُ﴾ وتنتهي الجملة، ثم تأتي الجملة الثانية وهي ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ...﴾ فيكون المعنى إن الله تعالى وحده هو الذي يعلم التأويل، وأمّا الراسخون في العلم فإنهم رغم عدم معرفتهم تفصيلاً بالتأويل إلاّ أنّهم يؤمنون إيماناً إجمالياً بالمعنى الذي يريده الله ويقولون كلٌّ من عند ربّنا.

٢ _ قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاَةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ...﴾.[1]

فإن حذف الباء وجعل الكلمة منصوبة في قوله (وأرجلَكم) قد يوجب الشك في المعطوف عليه هل هو (برؤوسكم) فيكون المعنى امسحوا أرجُلَكم، أو المعطوف عليه هو (وأيديكم) فيكون المعنى اغسلوا وجوهكم وأيديكم وأرجلَكم، وهذا هو ما يذهب إليه أبناء العامة.

(١) المائدة: ٥.

فأنت تلاحظ في هذين النموذجين أن الغموض في المعنى المقصود نشأ من الاختلاف في تركيب الجملة والاحتمالات المتعدّدة له حيث يكون للآية أكثر من معنى بحسب تلك الاحتمالات، ويكون دور المفسّر هو دور تحديد المعنى الأقرب للآية وسياقاتها.

* * *

٤ _ تعدد المعاني القرآنية:

وقد تكون الآية الواحدة ذات عدة معانٍ كلها صحيحة ومقصودة، لكنّ بعضها واضح وبعضها الآخر يحتاج إلى دقة نظر وزيادة تأمل وحينئذ قد تقول عنه إنه غامض، وهذا هو ما جاء في الروايات الشريفة القائلة إن القرآن له ظهر وبطن، أو لهُ سبعون بطناً[1] _ كما سيأتي تناول ذلك بالتفصيل إن شاء الله _ فالظهر هو المعنى الظاهر للنص القرآني والبطن هو المعنى الباطن الذي لا ينكشف إلاّ لمن آتاه الله علماً في القرآن الكريم.

مثال ذلك:

١ _ قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾.

فهي ذات معنى واضح لكل أحد وهو إننا نعبد الله تعالى ونستعين به، لكنها ذات معانٍ أخرى تفيدها الآية من خلال الدقة والتأمل.

(١) أنظر الكافي للكليني: ج ١/ ٣٧٤/ ح ١٠؛ تفسير فرات: ١٧.

فهـي مـن ناحيـة تفيـد حصـر العبـادة وحصـر الاسـتعانة بـالله تعالى بدلالة تقديم (إياك) على الفعل، بخلاف ما لو قال نعبُدُك، أو نعبُدُ إياك فانه سيفقد دلالته على الحصر.

وهي من ناحية أخرى تفيد حضور العبد بين يدي الله تعالى، ولهذا انتقل في الآية من ضمير الغائب إلى ضمير المخاطَب، فقد كانت الآيات السابقة تتحدث بضمير الغائب ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ أمّا في هذه الآية فاختلفت الصياغة وجاءت على سبيل التخاطب مع الحاضر ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ وهذا ما يعطي معنىً جديداً للآية.

وهي من ناحية ثالثة تفيد إن عبادتنا لله تعالى لا نقوى عليها إلا من خلال الاستعانة به ومن دون ذلك فأن العبد لا يملك أية قدرة.

٢ ـ قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَداً﴾.(١)

حيث إن كلمة (المساجد) تُطلق على الأماكن المخصّصة للعبادة، ولكن الإمام الجواد عليه السلام فَهَمَ منها معنى أوسع فطبقها على أعضاء السجود السبعة في القصة المعروفة حين سأله الحاكم العباسي (المعتصم) عن يد السارق ممّ تُقطع؟ فقال عليه السلام: أنها تقطع من أصول الأصابع وتُترك الكف، فلما سأله المعتصم عن

(١) الجن: ١٨.

الدليل على ذلك من القرآن الكريم أجابه عليه السلام بقوله تعالى: ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ﴾ وما كان لله فلا يُقطع.(١)

٣ ـ قوله تعالى: ﴿وَجَاءَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَعَهَا سَائِقٌ وَشَهِيدٌ لَقَدْ كُنْتَ فِي غَفْلَةٍ مِنْ هَذَا فَكَشَفْنَا عَنْكَ غِطَاءَكَ فَبَصَرُكَ الْيَوْمَ حَدِيدٌ﴾.(٢)

فهي ذات معنى واضح لا خفاء فيه وهو إن الإنسان في عالم الآخرة سيشهد الحقائق التي كان غافلاً عنها في الدنيا.

ولكن بعض المفسرين يقول أنها ذات دلالة على إن عالم الآخرة (الجنة والنار) هو عالم قائم بالفعل ولكنه محجوب عن رؤية الإنسان، والدليل على ذلك هو استعمال الآية القرآنية لكلمة (غفلة) حيث إن هذه الكلمة لا تطلق إلاّ في حالة وجود الشيء وحضوره وعدم التفات الإنسان إليه.

٤ ـ قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾.(٣)

فإنها ذات معنىً واضح، ولكنها تستبطن معنى آخر وهو إن المقصود بـ (الإحسان) في الاستعمال القرآني هنا هو (التقوى والصبر) بدليل العطف التعليلي بالفاء في قوله: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ لا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾ فإن عطف ذلك على قوله:

(١) تفسير العياشي: ج ١/ ٣٢٠.
(٢) ق: ٢١ و٢٢.
(٣) يوسف: ٩.

﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ﴾ يعطي معنى أن المُحسن هو ذلك الإنسان المتقي والصابر.

٥ _ قوله تعالى: ﴿لا يَمَسُّهُ إِلاَّ الْمُطَهَّرُونَ﴾.(١)

فان الفقيه يستفيد معنى الحكم الفقهي بعدم جواز لمس القرآن لغير المتطهّر.

وأما العارف فانه يستفيد منها معنىً آخر وهو إن المعاني القرآنيّة لا ينالها إلاّ أصحابُ النفوس الطاهرة.

* * *

إنك تلاحظ في كل هذه النماذج انه لا يوجد غموض في معاني الآيات المذكورة، وإنّما هناك معانٍ أُخرى عميقة يمكن استكشافها من خلال التأمل والدقة في النظر، وهذا هو دور المفسّر القرآني.

٥ _ عمق المعاني الغيبية:

ثم إن كثيراً من الآيات القرآنية تناولت أموراً غيبية هي وراء الحس البشري، بل هي فوق عالم المادة، وسوف يصعب إدراك مثل هذه المعاني على واقعها، وستختلف مراتب الناس ودرجاتهم في فهمها، خصوصاً وان كثيراً من الآيات القرآنية جاءت على سبيل تقريب تلك المعاني بصورة حسيّة.

ومثال ذلك الآيات التي تحدثت عن الله تعالى، ورؤيته، ولقائه، واستوائه على العرش، ومجيئه، وانطواء السماوات بيمينه، وغير ذلك.

(١) الواقعة: ٧٩.

وهكذا الآيات التي تحدثت عن عالم الآخرة، وحشر الناس، وتطاير الكتب، ومخاطبات أهل الآخرة بعضهم لبعض، وخطاب الإنسان لأعضائه وشهادة الأعضاء عليه وغير ذلك.

إن عمق هذه المعاني وغيبيتها يوجد فيها درجة من الغموض الذي يستدعي التفسير والإيضاح.

* * *

٦ _ تعدد الآيات ذات الموضوع الواحد:

حيث نزل القرآن الكريم متفرقاً، وربما كان موضوع واحد تتناوله عدة آيات نزلت في وقائع متعددّة، فقد كان المفسّر بحاجة إلى تجميع كل الآيات ذات الصلة لاكتشاف الرؤية القرآنية النهائية في ذلك الموضوع، الأمر الذي يعني إن قصر النظر على آية واحدة متعلقة بموضوع البحث لا يكفي لاكتشاف كامل الرؤية القرآنية، بل ربما أدى ذلك إلى معنى غير صحيح.

مثال ذلك:

١ _ قوله تعالى: ﴿قُلْ لا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّماواتِ وَالأَرْضِ الْغَيْبَ إِلاَّ اللَّهُ﴾.(١)

فإنها إذا أُخِذَتْ وحدَها نفت علم الغيب عن الأنبياء والرُسُل، بخلاف ما إذا نظرنا إلى آية أخرى في هذا الموضوع تقول: ﴿عالِمُ الْغَيْبِ فَلا يُظْهِرُ عَلى غَيْبِهِ أَحَداً إِلا مَنِ ارْتَضى مِنْ

(١) النمل: ٦٥.

رَسُولٍ﴾[١] فإنها تسمح بنسبة علم الغيب إلى الأنبياء من خلال تعليم الله تعالى لهم، وهكذا تتكامل الرؤية القرآنية من خلال النظر في مجموع هذه الآيات.

٢ ـ قوله تعالى: ﴿أَنفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ﴾.[٢]

فإنها تدل على نفي الشفاعة يوم القيامة لأي أحد، لكنا إذا نظرنا إلى آيات أخرى في نفس الموضوع تكاملت لدينا الرؤية القرآنية.

فالقرآن يقول في آية أخرى: ﴿مَا مِنْ شَفِيعٍ إِلَّا مِنْ بَعْدِ إِذْنِهِ﴾.[٣]

* * *

إن هذا المنهج القرآني قد يكون سبباً في غموض الرؤية القرآنية الكاملة، والحاجة في معرفتها إلى بذل جهد علمي من خلال تجميع كل الآيات الواردة في موضوع واحد والنظر في دلالتها التكاملية.

وهذا هو ما يتحدث عنه المفسّرون إن القرآن فيه عام وخاص، ومُطْلَق ومُقَيَّد وناسخ ومنسوخ.

* * *

---

(١) الجن: ٢٧.

(٢) البقرة: ٢٥٤.

(٣) يونس: ٣.

نظرية الوضوح القرآني:

إننا في ضوء استعراض مجالات الغموض القرآني التي تصحّح عملية التفسير والحاجة إليه نستطيع أن ننتهي إلى نظرية يمكن أن نصطلح عليها بـ (نظرية الوضوح القرآني) والتي تتسق مع النصوص القرآنية التي تؤكد أنه (بيان) و(مبين) وأن آياته (بيّنات) و(مبيّنات) وبذلك سوف تنحل مشكلة التضارب التي أشرنا إليها سابقاً بين حاجة القرآن إلى تفسير وبين التصريحات القرآنية التي تنفي الغموض حيث يمكن القول أن هناك نحوين ومستويين من الظهور:

الأوّل: هو الظهور الابتدائي.

الثاني: هو الظهور العلمي من خلال التدبر والتأمل في مجموع النصوص القرآنية.

تقول النظرية:

إن القرآن الكريم واضح لا غموض فيه، وهو واضح لكل من يقرأه إذا كان مطلعاً على اللغة العربية وقوانينها، وإنما هو بحاجة إلى مزيد التدبّر في آياته، والتأمل في معانيه ليس على أساس اعتباره كتاباً رمزياً غامضاً كما هو كثير من الكتب العلمية والفلسفية، وإنما على أساس الأمور التالية:

أوّلاً: تكوين الرؤية القرآنية المتكاملة للموضوع المبحوث، ومن أجل أن لا يتورط القارئ للقرآن الكريم في

مشكلة تمزيق أهل الكتاب الذين سجّل عليهم القرآن الكريم هذه الملاحظة بقوله: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذلكَ مِنْكُمْ...﴾.[1]

ثانياً: استكشاف المزيد من المعاني القرآنية حيث إن القرآن الكريم فيه (تبيان لكل شيء) فمعانيه ودلالاته لا تقف عند حد، والغوص في معانيه من شأنه أن يفتح على الإنسان آفاقاً جديدة لم تكن تنفتح له بالنظرة الأولى، وهو كما قال عنه الإمام عليّ عليه السلام: «ظاهره أنيق، وباطنه عميق، لا تحصى عجائبه، ولا تنقضي غرائبه، ولا تكشف الظلمات إلا به».[2]

الحاجة إلى التفسير:

وفي ضوء الشرح السابق يتضح لدينا إن الحاجة إلى التفسير إنما هي من أجل تحقيق الأمور التالية:

١ _ فك الغموض اللغوي في المفردات.

٢ _ تعيين المعنى اللغوي المقصود حينما تتعدّد المعاني اللغوية للكلمة الواحدة، وذلك من خلال استخدام القرائن والشواهد.

٣ _ معرفة التركيب الصحيح للجملة القرآنية، وذلك اعتماداً على الشواهد الأخرى من القرآن والسنّة التي تعين على ذلك.

٤ _ اكتشاف معاني إضافية جديدة للنص القرآني.

---

(١) البقرة _ ٨٥.

(٢) نهج البلاغة: ج ١/ ٥٤/ الكلام ١٨.

٥ _ تجاوز المستوى المادي في فهم المعاني القرآنية ذات العلاقة بالشؤون الغيبيّة، ومحاولة تكوين صور أعمق في فهمها، واكتناه سرّها.

٦ _ تكوين الرؤية القرآنية المتكاملة حول الموضوع الواحد من خلال النظر في جميع الآيات ذات العلاقة بذلك الموضوع.

هل يجوز التفسير:

هناك رأي يقول أن الطريق إلى فهم النص القرآني هو طريق مسدود، وبالتالي فإن عملية التفسير هي عملية مرفوضة في الشريعة الإسلامية. ويستند هذا الرأي على عمق المعاني القرآنية، وصعوبة إدراكها على العقل البشري مستفيداً ذلك من روايات جاءت بهذا الشأن مثل الرواية عن الإمام الباقر عليه السلام: «يا جابر إنَّ للقرآن بطناً، وللبطن بطن، وظهر وللظهر ظهر، يا جابر وليس شيء أبعد من عقول الرجال من تفسير القرآن».[1]

وقد بالغ أصحاب هذا الرأي حتى ذهبوا إلى عدم إمكانية الاحتجاج بالآيات القرآنية لأنها ليست بحجة! وربما استشهدوا لذلك بما جاء عن الإمام عليّ عليه السلام في وصيته لعبد الله بن عباس لمّا بعثه للاحتجاج على الخوارج حيث قال: «لا تخاصمهم

---

(١) رواها العلامة الطباطبائي في الميزان: ج ٢/ ص ٧٣/ عن كتاب الاحتجاج.

بالقرآن، فان القرآن حمالٌ ذو وجوه، تقول ويقولون، ولكن حاججهم بالسّنة فانهم لن يجدوا عنها محيصاً».[١]

ولكن هذا الرأي يكاد لا يجد له أنصاراً يُعتد بهم، وقد ردّه علماؤنا المفسرون بما يلي:

١ _ بأن عمق المعاني القرآنية لا يعني أبداً غموضها ورمزيتها وإنما يعني وجود عدة مستويات في فهمها وهي مقبولة جميعاً حيث لا تعارض ولا تضاد فيها.

٢ _ كما إن نصوص (الظهر والبطن) القرآني لا تمنع من فهم الظاهر القرآني. وإنما تمنع من الوقوف عليه وحده وغلق الباب عمّا سواه من المعاني التي يمكن اكتشافها بالتدبُّر.

٣ _ كما أن هناك نصوصاً أخرى في السنّة الشريفة تؤكد إن القرآن الكريم واضح لا إبهام فيه. مثل ما جاء عن الإمام الباقر عليه السلام: «من زعم إن كتاب الله مبهم فقد هلك وأهلك».[٢]

٤ _ كما أن كل ما جاء في السنّة الشريفة من نصوص صريحة تؤكد ضرورة الاعتماد على الآيات القرآنية والتمسك بالقرآن الكريم،[٣] وعرض ما جاء عنهم عليهم السلام على القرآن الكريم والأخذ بما وافقه وردّ ما خالفه

(١) بحار الأنوار: ج ١٨/ ص ٧١.

(٢) المصدر السابق.

(٣) مثل حديث الثقلين المتواتر.

واللجوء إليه عند الفتن،[١] وهكذا المئات من النصوص الشريفة التي تستشهد بالآيات القرآنية مثل ما جاء عن الإمام الباقر عليه السلام: «إذا حدّثتكم بشيء فاسألوني عنه من كتاب الله».[٢]

إن كل هذه النصوص تؤكد ضرورة العودة إلى القرآن الكريم واستجلاء معانيه، والاحتجاج به.

٥ _ وفضلاً عن كل ذلك فان القرآن الكريم نفسه صريح في الدعوة لتدبر آياته والتأمل فيها.

قال تعالى: ﴿أَفَلا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ﴾.[٣]

وقال تعالى: ﴿وَإِذا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آياتُهُ زادَتْهُمْ إِيماناً﴾.[٤]

وقال تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْناهُ قُرْآناً عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾.[٥]

فكيف يجتمع ذلك مع الدعوة إلى إيصاد أبواب التفسير، وإغلاق نوافذ المعرفة القرآنية!؟

(١) كما جاء في الحديث النبوي الشريف «إذا التبست عليكم الفتن كقطع الليل المظلم فعليكم بالقرآن فانه شافع مشفّع، وما حِلٌ مصدّق، ومن جعله أمامه قاده إلى الجنّة، ومن جعله خلفه ساقه إلى النار، وهو الدليل يدل على خير سبيل، وهو كتاب فيه تفصيل وبيان وتحصيل...» الميزان: ج ٣/ ص ٧١ عن الكافي.

(٢) الميزان: ج ٣/ ص ٧٨.

(٣) محمّد: ٢٤.

(٤) الأنفال: ٢.

(٥) يوسف: ٢.

إن كل الأدلة السابقة تؤكد إمكانيّة الاعتماد على النص القرآني وتفسيره والاستناد إلى ما يظهر منه عند التدبّر والتأمل، ولعل الروايات التي كانت تنهى عن التفسير إنما تقصد التفسير بالرأي كما سيأتي، وكذلك الاحتجاج بالآيات القرآنية بطريقة جدليّة وبعيداً عن التعمق فيها.

شروط التفسير الجائز:

لقد عرفنا لحد الآن أن عملية (التفسير) هي عملية جائزة، بل هي ضرورية، وقد باشرها الصدر الأول ومن بعدهم من المسلمين، وما زال علماء الإسلام يضعون مهمة التفسير في صدر قائمة اهتماماتهم حيث لا غنى لهم عنها.

وبطبيعة الحال فإن عملية (التفسير) لا تُقبل من كل أحد، ولا تصح بأي نحوٍ اتفق، بل هناك شروط لابد من توفرها في عملية التفسير وفي شخصية المفسّر، وسنشير فيما يلي إلى أهم تلك الشروط.

١ ـ الدراسة الكاملة للموضوع الواحد:

هذا هو الشرط الأوّل، فمن أجل تكوين المعرفة الصحيحة بالرؤية القرآنية في موضوع مّا، ومن أجل تقديم تفسير صحيح لآية معينة لا بدّ من ملاحظة سائر الآيات القرآنية ذات الصلة بالموضوع.

فمن الخطأ أن تقف عند التفسير الأولي لقوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ، إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾[1] دون أن تراجع الآيات الأخرى

(١) القيامة: ٢٢ و٢٣.

المتعلقة بالذات الإلهية مثل قوله تعالى: ﴿لا تُدْرِكُهُ الأَبْصارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الأَبْصارَ﴾.[1]

ولقد شجب القرآن الكريم منهج التجزئة في التعامل مع الآيات القرآنية وأدان أهل الكتاب الذي اتبعوا هذا المنهج قائلا: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ، فَما جَزاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذلِكَ مِنْكُمْ...﴾.[2]

وهكذا حذّرهم وخوّفهم فقال: ﴿وَقُلْ إِنِّي أَنَا النَّذِيرُ الْمُبِينُ، كَما أَنْزَلْنا عَلَى الْمُقْتَسِمِينَ ـ أهل الكتاب ـ الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ، فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ، عَمَّا كانُوا يَعْمَلُونَ﴾،[3] أي جعلوا القرآن أجزاءاً وفرّقوه تفريقاً.

وبهذا الاتجاه أيضاً، وفي الدعوة إلى الدراسة الكاملة للنصوص القرآنية ذات الموضوع الواحد جاءت عدة نصوص في السنة الشريفة:

عن رسول الله ﷺ أنه قال: «إن القرآن لم ينزل ليكذّب بعضه بعضاً، ولكن نزل يصدّق بعضه بعضاً...».[4]

٢ ـ معرفة المقاصد والأهداف القرآنية:

والقرآن الكريم بوصفه كتاباً إلهياً جاء لتنظيم حياة البشر، والسلوك بهم في ضوء القيم الإنسانية العليا لنيل مراتب الآخرة والقرب من الله تعالى.

(١) الأنعام: ١٠٣.

(٢) البقرة: ٨٥.

(٣) الحجر: ٨٩ - ٩٣.

(٤) . الميزان: ج ٣/ ص ٨٣ عن الدر المنثور.

القرآن بهذا الاعتبار له مقاصد وأهداف عليا في حياة الإنسان، ولابد أن لا نتعامل مع النصوص القرآنية على أساس الفهم الحرفي بعيداً عن تلك الأهداف والمقاصد السامية، وإلاّ فسوف نتورط في تحريف للقرآن الكريم.

لقد تورط الخوارج في هذا التحريف حينما رفعوا شعار (لا حكم إلا الله) انطلاقاً من قوله تعالى: ﴿إِنِ الْحُكْمُ إِلاَّ لِلَّهِ﴾،[1] ودعوا إلى دولة بدون حكومة، ثم تورطوا في قتل الإمام أمير المؤمنين عليه السلام وإصابة المجتمع الإسلامي بأعظم فاجعة بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله.

وهكذا تورط (المجبّرة) الذين سيرتّهم الحكومات الأموية لتلقين الناس بفكرة الجبر وفقدان الإرادة، والدعوة إلى الاستسلام للواقع المنحرف دونما أية محاولة لتغييره، واستشهدوا لذلك أيضاً ببعض النصوص القرآنية مثل قوله تعالى: ﴿وَمَا تَشَاؤُونَ إِلاَّ أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾،[2] وقوله تعالى: ﴿تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ﴾.[3]

وهكذا تورّط الإباحيّون بالانحراف والتحريف حينما تذرعوا لذلك بمثل قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعاً﴾.[4]

---

(١) الأنعام: ٥٧.

(٢) الإنسان: ٣٠.

(٣) آل عمران: ٢٦.

(٤) الزمر: ٥٣.

إن مشكلة هذه المذاهب المنحرفة أنها أغفلت عن عمد الأهداف القرآنية الكبرى، ومقاصده العليا، واعتباره كتاباً إلهياً ذا منهج لبناء حياة الإنسان في الدنيا والآخرة، ونظريته في موقع الأنبياء باعتبارهم قادة هذه المسيرة التكاملية.

فإذا صحّ أن (لا حكم إلا لله) بالتحريف الذي ذكره الخوارج، فسوف تنسف الأهداف القرآنية ومنهجها في بناء الحياة الإنسانية، وسوف يصبح التاريخ النبوي الطويل في حياة البشر بلا ضرورة ولا لزوم، وسوف يطاح بموقع الإمامة الذي جعله القرآن أصلاً في بناء المجتمع الأفضل كما تحدّث تعالى عن ذلك في خطابه لإبراهيم عليه السلام حين قال: ﴿قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَاماً قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لاَ يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾.[1]

وإذا صحت نظرية (الجبر) انتفت فلسفة كل البعثات النبوية، والكتب الإلهية، وأصبحت سيرة الأنبياء غير ذات معنى، بل أصبحت القيم الدينية عن عالم الآخرة، والجنة والنار، والحساب الإلهي كلها غير ذات موضوعية.

ومثل ذلك إذا صحت النظرية (الإباحيّة) التي تغافلت قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ بِجَهَالَةٍ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِنْ قَرِيبٍ﴾،[2] ولا توجد هناك مغفرة مطلقة قطعيّة لأهل المعاصي.

---

(١) البقرة: ١٢٤.

(٢) النساء: ١٧.

وربما يكون من باب الإشارة إلى هذا المنهج التحريفي قوله تعالى متحدثاً عن أهل الكتاب في بعض ممارساتهم التحريفية: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ وَالنَّصارى نَحْنُ أَبْناءُ اللهِ وَأَحِبَّاؤُهُ قُلْ فَلِمَ يُعَذِّبُكُمْ بِذُنُوبِكُمْ بَلْ أَنْتُمْ بَشَرٌ مِمَّنْ خَلَقَ يَغْفِرُ لِمَنْ يَشاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشاءُ﴾.[1]

وهكذا تحدّث بنحو عام عن المنهج التحريفي حين قال تعالى: ﴿فَبِما نَقْضِهِمْ مِيثاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ وَجَعَلْنا قُلُوبَهُمْ قاسِيَةً يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَواضِعِهِ وَنَسُوا حَظًّا مِمَّا ذُكِّرُوا بِهِ﴾.[2]

وربما يكون إشارة إلى هذا المنهج التحريفي ما جاء في نصوص السنّة الشريفة من النهي عن (ضرب القرآن بعضه ببعض).

كما جاء عن رسول الله ﷺ أنه خرج على قوم يتراجعون في القرآن وهو مُغضب، فقال: «بهذا ضلّت الأمم قبلكم باختلافهم على أنبيائهم، وضرب الكتاب بعضه ببعض...».[3]

وكما جاء عن الإمام الصادق عليه السلام: «ما ضرب رجلٌ من القرآن بعضه ببعض إلاّ كفر».[4]

حيث يظهر أن المقصود بـ (ضرب القرآن بعضه ببعض) محاولة فرض رؤية معينة على القرآن وحملها على الآيات القرآنية، وإسقاط

---

(١) المائدة: ١٨.

(٢) المائدة: ١٣.

(٣) الميزان: ج ٢/ ص ٨٣ عن الدر المنثور.

(٤) المصدر السابق: ص ٨١.

دلالاتها الواضحة، ومفاهيمها الصريحة من خلال اعتماد آيات أخرى متشابهة.

٣ ـ معرفة اللغة العربية وعلومها:

لا بدّ أن يكون المفسّر محيطاً باللغة العربية وعلومها، وبدون ذلك فإنه قد يذهب بعيداً عن فهم المقصود القرآني، حيث «لا يخفى أن القرآن الكريم مبني على أرقى أنحاء البلاغة العربية وتفننها بمحاسن المجاز والاستعارة والكناية والإشارة والتلميح وغير ذلك من مزايا الكلام الراقي ببلاغة مما كان مأنوس الفهم في عصر النزول ورواج الأدب العربي وقيام سوقه، وكان بحيث يفهم المراد منه ومزاياه بأنس الطبع ومرتكز الغريزة كل سامع عربي، ولكن بعد اشتراك الأمم في بركة البلاد العربيّة تغير أسلوب الكلام العربي في عامة الناس، وتبدلت مزايا الكلام وأساليب المحاورات، فعاد ذلك المأنوس غريباً في العامة، وذلك الطبيعي الغريزي يحتاج في معرفته إلى ممارسة التطبّع وكلفة التعلّم والتدرب في اللغة العربية وأدبها على النهج السوي من دون تقليد معرقل، ولا وقوف عند الأسماء، ولا جمود على قشور القواعد التي مهدّها المتدربون في العربية من الخواص...».[1]

وفي ضوء ذلك سوف لا يكفي مجرد المعرفة بمفردات اللغة العربية، وإنما اللازم هو أن يكون المفسّر حاوياً على أسرار اللغة العربية، ودقائق الفروق بين كلماتها.

---

(١) تفسير آلاء الرحمن: المقدمة/ البلاغي.

وإن أدنى خلل في ذلك ربّما يؤدي إلى خلل في معرفة المقصود القرآني، بل قد يؤدي إلى الشعور بتضاد الآيات القرآنية.

إن الجمود على المعنى الحرفي للمفردة اللغوية قد يطيح بالمعنى القرآني المقصود ويغيّر اتجاه الكلام.

مثال ذلك حين تقرأ قوله تعالى: ﴿وَمَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَى فَهُوَ فِي الآخِرَةِ أَعْمَى وَأَضَلُّ سَبِيلاً﴾[1] **فالجمود على المعنى الحرفي لكلمة أعمى يعني أن فاقد البصر في الدنيا سيُحشر في الآخرة فاقداً للبصر أيضاً، بينما نجد أن مقصود القرآن الكريم هو معنى آخر يرتبط بالهداية والضلال كما تشير إليه تتمة الآية** ﴿وَأَضَلُّ سَبِيلاً﴾.

بل وقد تضيع بعض المعاني القرآنية المقصودة حتى على أهل اللغة نتيجة لعدم دقتهم وإحاطتهم باللغة العربية.

مثال ذلك:

ما حدث في كلمة (تَوفّي) في قوله تعالى: ﴿يَا عِيسَى إِنِّي مُتَوَفِّيكَ﴾.[2]

فقد فسر بعض أهل الكتاب كلمة (التوفي) بـ (الإماتة) وكلمة (الوفاة) بـ (الممات)، ويكون نتيجة هذا التفسير هي الحكم بموت عيسى عليه السلام وهي النظرية التي يقول بها النصارى وينفيها القرآن الكريم.

(١) الإسراء: ٧٢.

(٢) آل عمران: ٤٨.

ولكن الدقة في اللغة العربية، ومزيد الإمعان في عمق معانيها يكشف لنا شيئاً آخر، حيث أن الوفاة ليس بمعنى الموت وأن استعمالها في القرآن الكريم أحياناً كما نستعملها نحن اليوم في نفس معنى الموت تبعاً للملازمة، فإن كل من يموت يتوفاه الله تعالى.

بل إن معنى الوفاة هو الأخذ والاستيفاء، وهذا ما ينسجم مع الآيات القرآنية الأُخر مثل قوله: ﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا﴾.[1]

وقوله تعالى: ﴿حَتَّى يَتَوَفَّاهُنَّ الْمَوْتُ﴾[2] **حيث يُلاحظ أن المقصود بكلمة يتوفى في هذه الآيات ليس هو الموت، بل هو الأخذ والاستيفاء.**

٤ ـ الأخذ بالسنّة الشريفة:

ولا يحق للمفسّر أن يتجاوز ما جاء في السنة الشريفة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وأهل بيته الأطهار عليهم السلام من تفسير للآيات الكريمة، وبيان المقصود منها، أو بيان موضع نزولها.

ذلك أن رسول الله صلى الله عليه وآله والأئمّة عليهم السلام هم أعلم الناس بالقرآن، فقد نزل القرآن على قلب الرسول صلى الله عليه وآله: ﴿فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ عَلَى قَلْبِكَ﴾.[3]

(١) الزمر: ٤٣.

(٢) النساء: ١٩.

(٣) البقرة: ٩٧.

وقد أمره الله تعالى أن يبين للناس ما نُزِّل إليهم فقال: ﴿وَأَنْزَلْنا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ ما نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾.(١)

وقال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنا مِنْ رَسُولٍ إِلاَّ بِلِسانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ﴾.(٢)

وهكذا أمرنا الله تعالى أن نأخذ بما جاء عن نبيّه ﷺ فقال: ﴿وَما آتاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَما نَهاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾.(٣)

وإذا صح ذلك في النبي ﷺ صح في أهل بيته الأطهار (عليهم السلام) الذين هم أعلم الناس بالقرآن بعد رسول الله ﷺ، وقد قال ﷺ في الحديث المتواتر المتفق عليه في كتب الحديث، والذي رواه أكثر من خمسة وثلاثين صحابياً: «إني تارك فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي أهل بيتي، ما إن تمسكتم بهما لن تضلوا بعدي أبداً».(٤)

وجاء في بعض طرق الحديث قوله: «لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض».

* * *

لقد اشتملت السنة الشريفة على مئات الروايات في تفسير الآيات القرآنية، وتحديد مداليلها، وبيان مواضع نزولها، وحينئذ سوف يتعيّن على المفسر التقيد بما صح من الروايات في ذلك.

---

(١) النحل: ٤٤.

(٢) إبراهيم: ٤.

(٣) الحشر: ٧.

(٤) سنن الترمذي: ج ٥/ ٣٢٨/ ح ٣٨٧٤؛ السنن الكبرى للنسائي: ج ٥/ ٤٥/ ح ٨١٤٨؛ المعجم: ١٥٤/ ح ٤٩٢١ - ٤٩٢٣.

مثال ذلك:

ما جاء في قوله تعالى: ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّى أَنْ جاءَهُ الأَعْمى﴾ **فقد ورد عن الإمام الصادق (عليه السلام) أنها نزلت في رجل من بني أمية كان عند النبي ﷺ حينما عبس وتولى لمجيء ابن أم مكتوم وروده على النبي ﷺ.(١)**

وهكذا ما جاء في قوله: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الأَسْماءَ كُلَّها ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلائِكَةِ فَقالَ أَنْبِئُونِي بِأَسْماءِ هؤُلاءِ﴾.(٢)

فقد ورد عن الإمام الصادق (عليه السلام) أن المقصود بالأسماء هو اسم النبي ﷺ والأئمّة الأطهار (عليهم السلام).(٣)

وهكذا ما جاء في قوله تعالى: ﴿إِنَّما يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾.(٤)

فقد صحّ في الروايات الشريفة عن طريق الفريقين (الشيعة والسنة) أن أهل بيت النبي ﷺ هم (علي وفاطمة والحسن والحسين)، بالرغم من أن الآية الكريمة نازلة في سياق الحديث عن زوجات النبي ﷺ.(٥)

---

(١) تفسير مجمع البيان للطبرسي: ج ١٠/ ٢٦٦.

(٢) البقرة: ٣١.

(٣) تفسير فرات: ٥٦.

(٤) الأحزاب: ٣٣.

(٥) صحيح مسلم ٧: ١٣٠؛ سنن الترمذي ٥: ٣٠/ ح ٣٢٥٨؛ المستدرك للحاكم ٢: ٤١٦.

٥ _ استنطاق القرآن الكريم:

وحينما نعتقد أن القرآن الكريم هو المصدر الأوّل في معارفنا الدينية فيجب إن يتجه إليه المفسِّر بذهنية غير معبئة بنظريات مسبقة، بل بذهنية من يريد أن يتعلم ويعرف الجواب، وهو ما جاء في عبارة الإمام أمير المؤمنين عليه السلام حين قال: «ذلك القرآن فاستنطقوه».(١) ويأتي في هذا السياق مجموع الرّوايات التي دعت لاتخاذ القرآن إماماً، والاستنارة به في الظلمات، والاستشفاء به من الأدواء، والتعلم منه بعد الجهالات وغير ذلك.

وهي دالة جميعاً على أن المفسر للقرآن الكريم يجب أن يتبع منهجاً صحيحاً في التفسير يعتمد على أساس اعتبار القرآن الكريم هو المعلم الأوّل الذي يجب أن تخضع له كل الفرضيات والنظريات، ويكون هو الحكم الفصل بينها بدلاً عن تحميلها عليه.

وقد كان منشأ الكثير من الانحرافات المذهبية في التاريخ الإسلامي أنها بنت أفكارها ومعتقداتها من خارج القرآن الكريم، ثم جاءت لتفرض رأيها على القرآن الكريم، وتقتنص الآيات التي تناسب ذلك الرأي.

وأما قوله عليه السلام في ذيل النص السابق «ولن ينطق ولكن أخبركم عنه» فهو تأكيد على حاجة النص القرآني إلى السنة

(١) نهج البلاغة: الخطبة ١٥٨.

الشريفة المعصومة القادرة على تفسيره والدلالة على مقاصده الحقة. ومعنى هذا أننا في عملية (الاستنطاق) لا يمكن أن نعتمد على اجتهاداتنا الشخصية في فهم النص القرآني، أو التعرف على كامل النظرية التي تشير إليها آياته في المجالات المختلفة، بل لا بدّ من اعتماد الدليل والمرشد وهو الإمام المعصوم.

هذه هي أهم الشروط في جواز التفسير.

التفسير بالرأي:

يتفق المسلمون نظرياً على حرمة تفسير القرآن بالرأي، وقد جاء النكير شديداً في السنة الشريفة على تفسير القرآن بالرأي.

جاء عن النبي صلى الله عليه وآله قوله:

«من فسر القرآن برأيه فليتبوأ مقعده من النار».(١)

وعنه أيضاً صلى الله عليه وآله أنه قال:

«من قال في القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده في النار».(٢)

وعن الإمام الصادق عليه السلام قوله:

«ومن فسّر القرآن برأيه إن أصاب لم يؤجر، وإن أخطأ فهو أبعد من السماء».(٣)

وعن الإمام الرضا عليه السلام قوله: «الرأي في كتاب الله كفر».

(١) المنخول للغزالي: ٤٢٧.

(٢) سنن الترمذي: ج ٤/ ٢٦٨/ ح ٤٠٢٢؛ مسند أحمد: ج ١/ ٢٣٣.

(٣) تفسير العياشي: ج ١/ ١٧/ ح ٢.

والروايات في هذا الشأن كثيرة ومن طرق الفريقين.[١]

* * *

ومع الاتفاق على أصل الحكم وهو حرمة التفسير بالرأي يأتي السؤال عن المقصود بالتفسير بالرأي.

فهل ـ يا ترى ـ المقصود هو النهي عن إعمال النظر، والتدبر، والاجتهاد في الآيات القرآنية لاكتشاف غوامضها؟

ذلك يعني إغلاق باب المعارف القرآنية، وحرمان المسلمين من هذا الكتاب العظيم الذي أنزله الله تعالى رحمةً للمؤمنين، وبشرى للمتقين، وهدىً للناس، وبيّنات من الهدى والفرقان.

ومن هنا فقد أجمع علماء الإسلام على أن المقصود بـ (التفسير بالرأي) هو معنى آخر غير التدبر والتأمل والاجتهاد في معرفة المعاني القرآنية، فما هو ذلك المقصود؟

لقد ذكروا وجوهاً عشرة للتفسير بالرأي[٢] **إلا أنها جميعاً تتلخص في منهج (فرض الرأي على القرآن الكريم) بعيداً عن الشروط الخمس التي اشرنا إليها في التفسير الجائز.**

إن تفسير القرآن بالرأي يعني تفسيره بالاجتهاد الشخصي، دون الإحاطة الدقيقة باللغة، دون الاعتماد على السنة الشريفة،

---

(١) انظر مصادر هذه النصوص في الميزان: ج ٣/ ص ٧٥.

(٢) انظر الميزان: ج ٣/ ٧٧ و٧٨.

ودون المعرفة بمقاصد القرآن الكريم وأهدافه العليا، وهكذا فهو تفسير بالظنون والأوهام، والنظريات المفترضة سابقاً.

وهذا المعنى هو ما يفهم من النصوص السابقة التي نهت عن التفسير بغير علم، وقد قال تعالى: ﴿وَلا تَقْفُ ما لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾.[١]

كما يفهم هذا المعنى من الرواية التي تحرم التفسير بالرأي حتى إذا أصاب الواقع كما نقلناها عن الإمام الصادق عليه السلام، فهي واضحة في الدلالة على أن هذا المنهج في التفسير هو منهج مرفوض حتى إذا كانت النتيجة صحيحة.

ويحسن بهذا الصدد أن ننقل نصاً يقدم لنا بعض الإضاءات الكافية حول هذا الموضوع.

جاء عن الإمام الصادق عليه السلام:

«إن الله تبارك وتعالى بعث محمّداً فختم به الأنبياء، فلا نبي بعده، وأنزل عليه كتاباً فختم به الكتب فلا كتاب بعده، أحل فيه حلالاً وحرم حراماً، فحلاله حلال إلى يوم القيامة، وحرامه حرام إلى يوم القيامة، فيه شرعكم وخبر من قبلكم وبعدكم، جعله النبي صلى الله عليه وآله علماً باقياً في أوصيائه، فتركهم الناس وهم الشهداء على أهل كل زمان، وعدلوا عنهم ثم قتلوهم واتبعوا غيرهم، ثم أخلصوا لهم الطاعة حتى عندوا من أظهر ولاية ولاة الأمر وطلب علومهم، قال الله سبحانه: ﴿وَنَسُوا حَظًّا مِمَّا ذُكِّرُوا بِهِ وَلا تَزالُ تَطَّلِعُ عَلى خائِنَةٍ مِنْهُمْ﴾.[٢]

---

(١) الإسراء: ٣٦.

(٢) المائدة: ١٤.

وذلك إنهم ضربوا بعض القرآن ببعض.

واحتجوا بالمنسوخ وهم يظنون أنه الناسخ واحتجوا بالخاص وهم يقدرون أنه العام.

واحتجوا بأوّل الآية وتركوا السبب في تأويلها، ولم ينظروا إلى ما يفتح الكلام وإلى ما يختم، ولم يعرفوا موارده ومصادره، إذ لم يأخذوه عن أهله فضلّوا وأضلوّا.

واعلموا رحمكم الله:

أنه من لم يعرف من كتاب الله ﷻ الناسخ والمنسوخ، والخاص من العام، والمحكم من المتشابه، والرخص من العزائم، والمكي والمدني، وأسباب التنزيل، والمبهم من القرآن في ألفاظه المنقطعة والمؤلفة، وما فيه من علم القضاء والقدر، والتقديم والتأخير، والمبين والعميق، والظاهر والباطن، والابتداء والانتهاء، والسؤال والجواب، والقطع والوصل، والمستثنى منه والجار فيه، والصفة لما قبل مما يدل على ما بعد، والمؤكد منه والمفصل، وعزائمه ورخصه، ومواضع فرائضه وأحكامه، ومعنى حلاله وحرامه الذي هلك فيه الملحدون، والموصول من الألفاظ، والمحمول على ما قبله وعلى ما بعده، فليس بعالم بالقرآن، ولا هو من أهله».[1]

* * *

(١) البحار للمجلسي: ج ٩٠/ ٣، نقلاً عن تفسير النعماني.

العلوم التي يجب أن يطّلع عليها المفسّر:

هناك مجموعة علوم يجب أن يطلع عليها المفسّر، وقد عد منها السيوطي في كتابه (إتقان علوم القرآن) خمسة عشر علماً هي:

١ _ اللغة.

٢ _ النحو.

٣ _ الصرف.

٤ _ الاشتقاق.

٥ _ المعاني.

٦ _ البيان.

٧ _ البديع.

٨ _ القراءة.

٩ _ أصول الدين.

١٠ _ أصول الفقه.

١١ _ أسباب النزول والقصص.

١٢ _ الناسخ والمنسوخ.

١٣ _ الفقه.

١٤ _ الأحاديث المبينة لتفسير المجملات والموهمات.

١٥ _ علم الموهبة، والمقصود به ما جاء به في الحديث النبوي الشريف: «من عمل بما علم ورثه الله علم ما لم يعلم».[1]

(١) أنظر الدرر المنثور للسيوطي: ج ١/ ٣٧٢.

علم التفسير:

وعبر الاهتمامات التفسيرية لعلماء الإسلام خلال قرون متعددة أصبحنا نشهد علماً متكاملاً سمي بـ (علم التفسير) ويقصد به العلم الذي يعني ببحث معاني الآيات القرآنية ودلالالتها.

بيد أن المشتغلين بـ (علم التفسير) لم يقفوا عند حدود معاني الآيات القرآنية ودلالالتها، وإنما تناولوا بطبيعة دراساتهم القرآنية الإعجاز القرآني، وأسباب النزول، والقصص القرآني، والناسخ والمنسوخ، والمحكم والمتشابه، وآيات الأحكام الشرعية، والقراءات القرآنية، والعقائد القرآنية، الكلمات الغريبة في القرآن، وهي مجموعة موضوعات يصلح كل واحد منها لتدوين علم كامل حوله. ومن هنا فقد أفردها بعضهم كعلم مستقل، وأصبح مجموعها يمثل ما يسمى بـ (علوم القرآن).

بالإضافة إلى هذه العلوم فهناك علم آخر باسم (علم الرسم القرآني)، حيث يختص هذا العلم بدراسة كيفية رسم الآيات القرآنية وقواعد كتابتها من حيث أن كلام الله تعالى النازل على النبي ﷺ هو آيات تكتب خطاً.

وبرز علم آخر هو (علم التجويد) وهو العلم الذي يبحث عن كيفية قراءة الآيات القرآنية، وقواعد التجويد، حيث أن كلام الله تعالى هو كلام مقروء يخضع لقواعد القراءة والتجويد.

إن نقطة الاشتراك في كل هذه العلوم هو (القرآن الكريم)، لا إن كل واحد من هذه العلوم يتناول زاوية من زواياه، أو جانب من جوانبه.

الدعوة إلى التفسير:

وسوف ننتهي من مجموع الأبحاث السابقة إلى هذه النتيجة:

إن عملية التفسير للقرآن الكريم بما تعنيه من محاولة اكتشاف معانيه الصحيحة ودلالاته العميقة هي عملية مطلوبة لا غني للمسلمين عنها، ولا يكاد تتحصل الفائدة المرجوة من القرآن الكريم بدونها.

الآيات القرآنية:

وفي هذا السياق تأتي مجموعة كبيرة من الآيات الكريمة التي يستفاد منها الدعوة إلى تفسير القرآن الكريم والتعرف الدقيق على معانيه.

قال تعالى:

١ ـ ﴿أفلا يتدبرون القرآن أم على قلوب أقفالها﴾.[1]

٢ ـ ﴿كتاب أنزلناه إليك مبارك ليدبروا آياته وليتذكر أولوا الألباب﴾.[2]

٣ ـ ﴿أفلا يتدبرون القرآن ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً﴾.[3]

---

(١) محمّد: ٢٤.

(٢) ص: ٣٩.

(٣) النساء: ٨٢.

٤ ـ ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ الْحَقِّ وَلَا يَكُونُوا كَالَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلُ فَطَالَ عَلَيْهِمُ الْأَمَدُ فَقَسَتْ قُلُوبُهُمْ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ فَاسِقُونَ﴾.[1]

٥ ـ ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَّكِرٍ﴾.[2]

٦ ـ ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَاباً مُتَشَابِهاً مَثَانِيَ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾.[3]

فهذه الآيات بأجمعها دالة على ضرورة تفهم معاني القرآن الكريم وتفسير آياته.

الروايات الشريفة:

ويأتي في هذا السياق أيضاً مجموعة كبيرة من نصوص السنة الشريفة:

عن رسول الله ﷺ: «إذا أردتم عيش السعداء، وميتة الشهداء، والنجاة يوم الحشر والظل يوم الحرور، والهدى يوم الضلالة، فادرسوا القرآن فإنه كلام الرحمن، وحرز من الشيطان، ورجحان في الميزان».[4]

عن رسول الله ﷺ: «ما اجتمع قوم في بيت من بيوت الله

(١) الحديد: ١٦.

(٢) القمر: ١٧.

(٣) الزمر: ٢٣.

(٤) الأمالي للطوسي: ج ١/ ٥؛ جامع الأخبار للسبزواري: ١١٥.

يتلون كتاب الله ويتدارسونه بينهم إلا نزلت عليهم السكينة، وغشيتهم الرحمة، وحفتهم الملائكة وذكرهم فيمن عنده».[1]

عن الإمام عليّ عليه السلام: «تعلموا كتاب الله تبارك وتعالى فإنه أحسن الحديث وأبلغ الموعظة، وتفقهوا فيه فإنه ربيع القلوب، واستشفوا بنوره فإنه شفاء لما في الصدور».[2]

عن الإمام الحسن عليه السلام: «إن هذا القرآن فيه مصابيح النور، وشفاء الصدور، فليجل جال بصره، وليبلغ الصفة نظره، فإن التفكر حياة قلب البصير».[3]

* * *

(١) صحيح مسلم: ج ٨/ ٧١؛ سنن ابن ماجة: ج ١/ ٨٢/ ح ٢٢٥.

(٢) تحف العقول للحراني: ١٥٠.

(٣) الكافي للكليني: ج ٢/ ٥٩٩.

الفصل الثاني

التأويل

التأويل ماذا يعني؟

وهل هو جائز؟

ومن هم الذين يعلمون تأويل القرآن؟

هـذه مجموعـة بحـوث مهمـة حـول مسـألة (التأويـل) التـي احتلـت موقعاً هاماً فـي أبحـاث (علـم التفسـير)، كمـا كـان لهـا اليـد الطـولى فـي الكثيـر مـن الأحـداث والانحرافـات المذهبيـة التـي شهدها المسلمون.

سوف ندرس كلمة (التأويل) من حيث مدلولها اللغوي، ثم من حيث استعمالها لدى المفسرين، ثم من حيث استعمالها القرآني.

التأويل في اللغة:

كلمـة (تأويـل) فـي اللغـة مشـتقة مـن (الأوّل) وهـو الصـيرورة إلى النهاية، فنقول:

كل اجتماع سيؤول إلى افتراق.

وكل إنسان سيؤول أمره إلى الممات.

وتقول:

وأخيراً آل الأمـر إلـى بيع الـدار، وآل أمـر الطـلاب إلـى تجديـد الامتحان.

ومنه جاء اشتقاق كلمة (آلة) بمعنى وسيلة الوصول إلى الهدف.

وحينمـا تسـتعمل كلمـة (التأويـل) فـي الكـلام تكـون بمعنـى شـرح واقعـه وحقيقـة المقصـود منـه، وإعـادة الظـاهر فيـه إلـى باطنـه الحقيقـي المقصـود، وهـو يتسـق مـع المعنـى الأولـى للكلمـة الـذي هـو الصـيرورة إلـى الحالـة الأخيـرة، أو هـو العـودة والرجـوع إلـى الأصـل كما عبروا.

ومنـه أيضاً جـاءت كلمـة (آل) وهـم الذريـة الـذين يولـون إلـى المـرء فتقـول (آل إبـراهيم) و(آل عمـران) و(آل محمّـد ﷺ) بمعنـى الذريـة الـذين يعـودون إلـى إبـراهيم وعمـران ومحمّـد ﷺ، أو هم الذرية الذين يؤول إليهم أمر المرء وتصير إليهم حياته.

ومنه كلمة (المآل) بمعنى المرجع والعاقبة الأخيرة فتقول:

إلى من يكون مآلي؟ بمعنى إلى من سيكون مرجعي.

وسوف نعرف في ضوء ذلك أن كلام اللغويين حينما قالوا:

(أول الكـلام تـأويلاً: يعنـي دبـره وقـدره وفسـره): ينطـوي علـى تسـامح، إذ أن كلمـة التأويـل ليسـت هـي التـدبير والتقـدير والتفسـير، ولكـن حيـث كـان التـدبير والتقـدير والتفسـير للكـلام هـو عبـارة عـن كشـف باطنـه، وإعـادة الظـاهر منـه إلـى مـا هـو الواقـع المقصـود للمـتكلم أطلـق عليـه أنـه (تأويـل)، فالتأويـل هـو لازم التفسـير ولـيس هو عينه.

* * *

التأويل في مصطلح المفسرين:

يحاول المفسرون أن يوجدوا فرقاً بين كلمة (التأويل) وكلمة (التفسير) رغم ما يبدو من استعمال الكلمتين بمعنى واحد لدى قدماء المفسرين.

وقد وجدت عدة اتجاهات في معرفة الفرق بين التأويل والتفسير:

أحدها:

أن التأويل هو حمل الكلام على خلاف معناه الظاهر، بينما التفسير هو بيان مدلول اللفظ وشرح معناه سواءاً كان ظاهراً أو غير ظاهر.

ومثال ذلك أن تحمل قوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾[1] على معنى (إلى رحمة ربها ناظرة) فإن هذا تأويل، لأنه حملَ على خلاف الظاهر.

وكذلك أن تحمل قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْيَوْمُ الْحَقُّ فَمَنْ شَاءَ اتَّخَذَ إِلَى رَبِّهِ مَآباً﴾[2] على حرية الإنسان وعدم إلزامه باختيار طريق الإيمان وترك الأمر إلى مشيئة الله، بينما الآية ليست ظاهرة في ذلك، بل أنها جاءت لتأكيد الدعوة إلى الإيمان عن طريق بيان عواقب الإيمان والكفر، ثم دعوة الإنسان لاستخدام عقله في اختيار الطريق الأرجح.

---

(١) القيامة: ٢٢.

(٢) النبأ: ٣٩.

ومثل ذلك حين تقول الرواية في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ آزَرَ أَتَتَّخِذُ أَصْنَاماً آلِهَةً﴾.[1] أن المقصود بالأب هنا هو العم[2] فإنّ ذلك حملَ على خلافَ الظاهر.

ومثل ذلك حين جاء في الرواية عن الإمام الصادق عليه السلام في تفسير قوله تعالى: ﴿وَأَنْ لَوِ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَاهُمْ مَاءً غَدَقاً﴾[3] أنه قال: معناه «لأفدناهم علماً كثيراً يتعلمونه من الأئمّة»[4] فإن ذلك خلاف الظاهر أيضاً.

ثانيها:

أن التأويل هو حمل الكلام على المعنى الباطن حتى وإن لم يكن خلاف الظاهر، إلا أنه مستبطن فيه بحيث لا يتضح بالرؤية الأولى للنص، وإنما يحتاج إلى مزيد نظر وتأويل.

ومثال ذلك حين يفهم بعض المفسرين من قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمُحِيطَةٌ بِالْكَافِرِينَ﴾[5] الإحاطة الفعلية لجهنم، ووجودها بالفعل، فإن هذا الفهم ليس على خلاف الظاهر، رغم أنه ليس ظاهراً، بل هو معنى مستبطن عميق.

وعلى أساس هذين الاتجاهين قالوا: إن التأويل هو رؤية

---

(١) الأنعام: ٧٤.

(٢) تفسير مجمع البيان للطبرسي: ج ٤/ ٩٠.

(٣) الجن: ١٧.

(٤) مجمع البيان للطبرسي.

(٥) البقرة: ٤٩.

ترجيحية بينما التفسير هو رؤية قطعية، وقالوا إن التأويل يستند إلى اجتهاد عقلي بينما التفسير يستند إلى دليل شرعي.

ومهما يكن القول فإن كلمة (التأويل) في اصطلاح المفسرين هي ذات مدلول آخر غير ما تستعمل فيه كلمة (التفسير).

ونحن لدى التدقيق سوف نكتشف أن المفسرين لم يبتعدوا عن الاستعمال اللغوي للكلمة وأصلها.

فإذا كانت كلمة التأويل في اللغة مأخوذة من الأوّل، والإعادة إلى الأصل، فإن حمل الكلام على معناه الباطن، أو على معناه المخالف للظاهر هو من باب الإعادة إلى الأصل المقصود بالكلام.

التأويل في الاستعمال القرآني:

قد يبدو أن كلمة (التأويل) في الاستعمال القرآني جاءت بمعنى آخر غير الاستعمال اللغوي والاصطلاحي، إلاّ أننا سنجد لدى التدقيق أنها جاءت في نفس المعنى من حيث الأصل والجوهر.

* * *

لقد جاء استعمال كلمة (التأويل) في القرآن الكريم في سبعة عشر مورداً، وفي ثلاث محاور:

١ ـ تأويل الأحلام:

كما في قوله تعالى في سورة يوسف:

﴿وَكَذَلِكَ يَجْتَبِيكَ رَبُّكَ وَيُعَلِّمُكَ مِنْ تَأْوِيلِ الأَحَادِيثِ﴾[١] بعد قوله تعالى: ﴿قَالَ يَا بُنَيَّ لاَ تَقْصُصْ رُؤْيَاكَ عَلَى إِخْوَتِكَ﴾.

وقوله تعالى:

﴿وَكَذَلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الأَرْضِ وَلِنُعَلِّمَهُ مِنْ تَأْوِيلِ الأَحَادِيثِ﴾.[٢]

وقوله تعالى:

﴿قَالُوا أَضْغَاثُ أَحْلاَمٍ وَمَا نَحْنُ بِتَأْوِيلِ الأَحْلاَمِ بِعَالِمِينَ﴾.[٣]

وقوله تعالى:

﴿وَقَالَ الَّذِي نَجَا مِنْهُمَا وَادَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ أَنَا أُنَبِّئُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ﴾.[٤]

وأنت تجد أن الكلمة في كل هذه الموارد جاءت في معنى تفسير الرؤيا، وبيان معناها الخفي المستبطن وراء ظاهرها، والذي لا ينكشف إلا لمن آتاه الله علماً في هذا المجال.

٢ ـ الواقع الذي سينكشف فيما بعد لأمور ولممارسات عمليّة كما في قوله تعالى:

﴿وَزِنُوا بِالقِسْطَاسِ المُسْتَقِيمِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً﴾.[٥]

---

(١) يوسف: ٦.

(٢) يوسف: ٢١.

(٣) يوسف: ٤٤.

(٤) يوسف: ٤٥.

(٥) الإسراء: ٣٥.

وقوله تعالى:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً﴾.[١]

وقوله تعالى:

﴿قَالَ لَا يَأْتِيكُمَا طَعَامٌ تُرْزَقَانِهِ إِلَّا نَبَّأْتُكُمَا بِتَأْوِيلِهِ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَكُمَا ذَلِكُمَا مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّي...﴾.[٢]

وقوله تعالى:

﴿وَأَمَّا الْجِدَارُ فَكَانَ لِغُلَامَيْنِ يَتِيمَيْنِ فِي الْمَدِينَةِ وَكَانَ تَحْتَهُ كَنْزٌ لَهُمَا وَكَانَ أَبُوهُمَا صَالِحاً فَأَرَادَ رَبُّكَ أَنْ يَبْلُغَا أَشُدَّهُمَا وَيَسْتَخْرِجَا كَنْزَهُمَا رَحْمَةً مِنْ رَبِّكَ وَمَا فَعَلْتُهُ عَنْ أَمْرِي ذَلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِعْ عَلَيْهِ صَبْراً﴾.[٣]

وفي كل هذه الاستعمالات نجد أن المقصود بالتأويل هو الواقع الذي سيتحقق وينكشف من خلال هذه الممارسة العمليّة.

فإن الوزن بالقسطاس المستقيم هو أحسن تأويلاً، وأفضل فيما سينكشف عنه من واقع.

وأن الرد إلى الله وإلى الرسول في موارد التنازع هو خير، وأحسن عاقبةً وتأويلاً.

---

(١) النساء: ٥٩.

(٢) يوسف: ٣٧.

(٣) الكهف: ٧٨.

وأن بلوغ اليتيمين سن الرشد واستخراجهما الكنز هو الواقع الخفي في عملية بناء الجدار، وهكذا في باقي الأمور التي كشفها الخضر لموسى عليه السلام كما جاءت في سورة الكهف.

٣ ـ تأويل الكتاب:

كما في قوله تعالى:

﴿وَلَقَدْ جِئْنَاهُمْ بِكِتَابٍ فَصَّلْنَاهُ عَلَى عِلْمٍ هُدًى وَرَحْمَةً لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ، يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُ يَقُولُ الَّذِينَ نَسُوهُ مِنْ قَبْلُ قَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ﴾.[١]

وكما في قوله تعالى:

﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ وَادْعُوا مَنِ اسْتَطَعْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعِلْمِهِ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ...﴾.[٢]

ويلاحظ في هذا المحور من الاستعمال القرآني أنّ المقصود بالتأويل هو الواقع الذي سينكشف للإنسان فيما بعد عن المعتقدات والمعارف والعلوم القرآنيّة.

ويلاحظ هنا أيضاً كما تدل عليه الآية السابقة أن كل القرآن الكريم له تأويل وليس بعض آياته.

كما يلاحظ أيضاً أن التأويل هو عبارة عن الواقع الذي سينكشف فيما بعد وهو الآن غير منكشف للناس، بل المنكشف

---

(١) الأعراف: ٥٢.

(٢) يونس: ٣٩.

للناس فعلاً هو الصورة الظاهرية من الكتاب بما فيه من معتقدات ومعارف وأحكام.

وفي ضوء هذا الفهم والاستعراض ستنحل المشكلة القائمة في قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ...﴾.[1]

حيث اختلف المفسرون بشكل واسع في المعنى المقصود من قوله تعالى: ﴿وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ﴾ إلاّ انك إذا جريت معنا في منهج البحث ستجد أن المعنى هو أن الذين في قلوبهم زيغ يحاولون إتباع المتشابه القرآني وإيجاد واقع يفترضون أنه هو التأويل المطلوب والمقصود من تلك الآيات، في الوقت الذي يقول الله تعالى أن التأويل الصحيح لتلك الآيات وواقعها الذي سينكشف فيما بعد لا يعلمه إلا الله والراسخون في العلم.

وسوف نتناول هذه الآية بمزيد من البحث في فصل المحكم والمتشابه القادم إن شاء الله تعالى.

* * *

وحدة المعنى اللغوي والاصطلاحي والقرآني:

سيتضح لك من خلال العرض الآنف أن ما فهمه بعض المفسرين من وجود اختلاف كبير بين المعنى اللغوي

(١) آل عمران: ٧.

والاصطلاحي والقرآني لكلمة (التأويل) هو أمر لا حقيقة له: فالكلمة ذات معنىً واحد في جميع هذه الاستعمالات من حيث الأصل والجوهر، وإن اختلف المعنى من حيث الشكل والتطبيق.

إن معنى التأويل هو الحقائق الواقعية التي تكون وراء الرؤيا، ووراء الموقف، ووراء الاعتقادات والمعارف والإحكام القرآنيّة.

وهو ليس مفاهيم حتى يمكن وضع الكلمات للدلالة عليها، بل هو وقائع خارجيّة، وحقائق عينيّة ستظهر فيما بعد للعيان.

القرآن كله له تأويل:

ومن خلال الفهم السابق لمعنى (التأويل) يتضح أن القرآن الكريم كله له تأويل لا خصوص بعض آياته.

حيث قال تعالى:

﴿وَلَقَدْ جِئْنَاهُمْ بِكِتَابٍ فَصَّلْنَاهُ عَلَى عِلْمٍ هُدًى وَرَحْمَةً لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُ يَقُولُ الَّذِينَ نَسُوهُ مِنْ قَبْلُ قَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ﴾.[1]

حيث لا يعود الضمير في قوله (تأويله) إلى الآيات المتشابهة وإنما إلى القرآن كله المذكور في صدر الآية.

ويؤكد ذلك ما جاء في السنة الشريفة من أنهم عليهم السلام يعلمون

(١) الأعراف: ٥٢.

تأويل القرآن،[١] حيث لم تكن تلك الروايات مختصّة ببعض الآيات القرآنية.

التأويل هل هو جائز ولمن؟

على أساس هذا الفهم سوف يتضح أن التأويل لا يخضع للمعارف اللغويّة، والإحاطة بالآيات القرآنية طالما كان بعيداً عن دلالات الألفاظ، واستعمالات أهل اللغة.

بل هو من أسرار العلوم التي لم تنكشف إلاّ للخاصة من العباد الذين أفاض الله تعالى عليهم هذه المعرفة.

إذن فالتأويل هو من اختصاصات الله تعالى، ومن اختصاص أولئك الذين وهبهم الله هذه المعرفة.

وذلك هو الذي دلّت عليه الآيات الكريمة، مثل قوله تعالى في سورة يوسف:

﴿وَيُعَلِّمُكَ مِنْ تَأْوِيلِ الأَحادِيث﴾.[٢]

﴿وَلِنُعَلِّمَهُ مِنْ تَأْوِيلِ الأَحادِيثِ﴾.[٣]

﴿رَبِّ قَدْ آتَيْتَني مِنَ الْمُلْكِ وَعَلَّمْتَني مِنْ تَأْوِيلِ الأَحادِيث﴾.[٤]

ومثل قوله تعالى في سورة الكهف:

---

(١) راجع الكافي للكليني: ج ١/ ٢١٣/ باب «أن الراسخين في العلم هم الأئمّة عليهم السلام».

(٢) يوسف: ٦.

(٣) يوسف: ٢١.

(٤) يوسف: ١٠١.

﴿سَأُنَبِّئُكَ بِتَأْوِيلِ ما لَمْ تَسْتَطِعْ عَلَيْهِ صَبْراً﴾.[١]

ومثل قوله:

﴿وَما يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾.[٢]

وقد ثبت في نصوص السنة الشريفة أن آل البيت عليهم السلام هم الراسخون في العلم، وهم الذي يعلمون تأويل القرآن الكريم.

جاء في الكافي عن الإمام الصادق عليه السلام قوله:

«نحن الراسخون في العلم ونحن نعلم تأويله».[٣]

* * *

---

(١) الكهف: ٧٨.

(٢) آل عمران: ٧.

(٣) الكافي للكليني: ج ١/ ٢١٣/ ح ١.

الفصل الثالث

ألمُحكَم والمتشابه

مـن الأبحـاث المهمـة فـي (علـم التفسـير) هـو بحـث المحكَـم والمتشابه، وتأتي أهمية هذا البحث لتأثيره على منحى الاتجاه التفسيري بشكل عام، فإذا كان القرآن الكريم فيه محكَم ومتشابِه فهل يعني ذلك إلغاء أية محاولة تفسيرية والحكم عليها بالبطلان مُسبقاً؟

وإذا كـان تأويـل المتشـابِه لا يعلمـه إلا الله والراسـخون فـي العلم فمن هؤلاء؟ وما هي وظيفة الآخرين؟

وهكذا نجد أن البحث في المحكم والمتشابِه قد فرض نفسَه على كل المحاولات التفسيريّة، حتى لا يكاد يستطيع المفسّر أن يدخل في بحثه التفسيري دون أن يكون قد حدّد موقفه من هذه المسألة.

* * *

البدايـة فـي المسـألة والأصـل فـي طرحهـا هـو التصـريح القرآني بوجود محكَم ومتشابِه في القرآن وذلك قوله تعالى:

﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا...﴾[1]

وسوف تكون هذه الآية الكريمة هي محور كلّ البحث، والهادية إلى

---

(١) آل عمران: ٧.

الموقف النهائي في المسائل ذات العلاقة. ولا شك أن الآية في دلالتها العامـة على وجـود محكـم ومتشـابِه فـي القـرآن الكـريم، وعلـى اعتبـار المحكَم هو الأصل الذي يجب الاعتماد عليه دون المتشابِه وهو الآيات الواضحة المحكمـة حيث لا شبهة ولا غمـوض في هـذا المستوى مـن الدلالة، نعم، في ما هو أوسع من ذلك وأعمق لا تكون الآية ذات وضوح كافٍ، وكنّا بحاجة للاستعانة بآيات أخرى ونصوص من السنّة لاستكمال الصورة المقصودة.

ومهما يكن القول فإننا سنبدأ بدراسة النقاط التالية:

* * *

المعنى اللغوي:

الإحكام في اللغة بمعنى الإتقان.

وبهـذا المعنـى كـان القـرآن كلُّـه محكمـاً ومُتقنـاً كمـا فـي قولـه تعالى: ﴿تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْحَكِيمِ﴾[1] وهـو بهـذا المعنـى يقابـل الخلط والالتباس وعدم إتقان الصنع.

ويـأتي الإحكـام فـي اللغـة أيضـاً بمعنـى مـا يقابـل التفصـيل، ومنه قوله تعالى: ﴿كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ﴾.[2]

أمّا التشـابه فهـو التماثـل والتقـارب فـي الصـورة، وقـد يبلـغ إلـى درجة الالتباس وضياع الفرق بين المتشابهين.

---

(١) يونس: ١.

(٢) هود: ١.

ومنه يأتي الشَبَه، والاشتباه، والشُبهَة.

ولكن التشابُه بالأصل لا يعني أكثر من التماثل وتقارب، المفردات ومن هنا جاء قوله تعالى: ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَاباً مُتَشَابِهاً﴾[1] فقد اعتبر القرآن الكريم كلُه متشابها، ويقول المفسرون في ذلك أنه بمعنى تماثل الآيات القرآنيّة وتقاربها من حيث سياقها، ولغتها، وأهدافها.

كما أننا بهذا المعنى أيضاً نقول فلان يشبه فلاناً، وهذه الكتب متشابهة، ونحن لا نقصد من ذلك التباس الصورة، وضياع الفوارق، بل نقصد حالة التماثل والتقارب في الصورة.

وهنا يجب أن نلاحظ أن القرآن الكريم وصف نفسه كاملاً بأنه (متشابِه) بكسر الباء كما في الآية السابقة من سورة الزمر ﴿كِتَاباً مُتَشَابِهاً﴾، ولكنه وصف بعض الآيات بشكل خاص بـ (المتشابِهات) وجعلها في مقابل المحكمات الأمر الذي يعني أن التشابه المقصود به في آية آل عمران هو تلك الدرجة العليا من التشابه المؤدية إلى الالتباس وفقدان الوضوح، وهو أمر مخصوص ببعض الكتاب لا كلّه، بخلاف المقصود من التشابه في آية سورة الزمَر بمعنى التماثل والتقارب، فانه شامل لكل آيات الكتاب الكريم.

---

(١) الزُمر: ٢٣.

المعنى القرآني:

هذا هو المعنى اللّغوي لكلمة المحكَم والمتشابِه، ولكن ما هو المقصود بهما في الاستعمال القرآني في آية آل عمران؟

والجواب أنه بدليل التقابل بين (الإحكام) و(التشابُه).

وبدليل ما تعطيه الآية من التنديد والرفض لأسلوب إتباع المتشابِه، حتى اعتبر أصحاب هذا المنهج بأنَّ (في قلوبهم زيغٌ) يُعرف أن المقصود بالتشابه هنا هو الالتباس وفقدان الوضوح وهو الذي يصطلح عليه القرآن بـ (المتشابِه).

ويكون معنى الآية حينئذ أن القرآن الكريم فيه آيات واضحات هنّ الأصل الذي يجب الرجوع إليه والاعتماد عليه في فهم المقاصد القرآنية كما قال تعالى: ﴿هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ وفيه آيات غير واضحات لا يصح التعويل عليها والتذرّع بها لتثبيت مفاهيم وأحكام غير صحيحة لا تدل عليها الآيات المحكمة التي هي أصل القرآن وأُمّه كما يفعله الذي في قلوبهم زيغ ابتغاء الفتنة، وبإدعاء أن هذه المعاني التحريفيّة هي المعاني الواقعيّة المقصودة في علم الله تعالى، بينما يقول الله تعالى ان تلك المعاني الواقعيّة لا يعلمها إلا الله والراسخون في العلم ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾.[1]

---

(١) آل عمران: ٧.

المُجمَل والمتشابِه:

ذكر بعض المفسّرين[1] أن التشابه هو الإجمال، والآية المتشابهة هي الآية المجملة في مقابل الآية المبيَّنة.

والمقصود بالمجمَل هو: اللّفظ الذي تشترك فيه عدة معاني متقابلة لم يترجح أحدها على الآخر من حيث دلالة اللفظ، بل نحن بحاجة إلى قرائن خارجيّة من وراء الكلام لتحديد المعنى المقصود بالضبط وترجيحه على الآخر.

والمقصود بالمبيّن هو: اللفظ الذي له معنىً واحداً ظاهر فيه، وربّما كان له معنىً آخر إلا انه معنى مرجوح ومغلوب من حيث دلالة اللّفظ.

مثال المُجمَل:

قوله تعالى: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ﴾[2] فهل المقصود هو خصوص غنيمة الحرب أو هو كل ما يغنمه الإنسان في حياته بما يشمل أرباح المكاسب وغيرها؟ إذ أن كلمة (ما غنمتم) غير واضحة بالضبط في أحد هذين المعنيين، ومن هنا صحَّ القول أنها كلمة مجملة.

وقوله تعالى:

﴿يُذَبِّحُونَ أَبْنَاءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءَكُمْ﴾[3] فما هو المراد

(١) هذا الرأي هو الذي ذهب إليه الفخر الرازي في تفسيره الكبير.

(٢) الأنفال: ٤١.

(٣) البقرة: ٤٩.

بالاستحياء؟ هل المراد به نزع الحياء، وهتك العفّة، أم المقصود به الإبقاء على حياة النساء بعد قتل الرجال لغرض استخدامهنّ؟ وحيث أن الآية غير واضحة بالضبط في أحد هذين المعنيين صحّ القول أنها مُجملة، وأمثلة ذلك في القرآن الكريم كثيرة.

ومثال المبيَّن قوله تعالى: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ﴾[1] فإن الأمر بالصلاة ظاهر في وجوبها.

وقوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ﴾[2] فإنه نصٌّ في تحريم أكل الميتة.

وقوله تعالى: ﴿أَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾[3] فإنه نصٌّ في حلّية البيع وحرمة الربا.

* * *

وعلى أساس هذا الرأي سيكون الإجمال والتشابه بمعنى واحد، والإحكام والبيان بمعنى واحد أيضاً.

* * *

إلاّ أن هذا الرأي لا يمكن اعتماده والموافقة عليه، وذلك أن الآية القرآنية في سورة آل عمران تقول:

﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ﴾ وهو يدلّ

(١) الإسراء: ٧٨.

(٢) البقرة: ١٧٣.

(٣) البقرة: ٢٧٥.

على أن المتشابِه له معنىً قابل للإتباع بخلاف المجُمل الذي لا يتضح له معنى ظاهر.

الغموض في المصاديق:

ومن هنا فقد ذكر مفسرونا أن المقصود بالمتشابِه هو معنى آخر غير المجمَل، وهو عبارة عن الغموض في مصاديق المعنى وتطبيقاته رغم وضوحه من حيث دلالة اللفظ وهو ما سبق أن شرحناه في مجالات الغموض القرآني تحت عنوان (الغموض في المعنى).

وتوضيح ذلك:

أن (الإجمال) هو عبارة عن عدم اتضاح دلالة اللفظ على المعنى كما في الأمثلة السابقة.

أما (التشابه) فهو عبارة عن معنى واضح من حيث دلالة اللّفظ لكنه غير واضح من حيث الصورة، التطبيقية التي يعنيها.

كما هو في مثال: ﴿الرَّحْمٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ فإنه لا إجمال فيه من حيث دلالة اللفظ، إنما الغموض فيما هو كيفية الاستواء على العرش، وما هو المقصود الخارجي الحقيقي بكلمة العرش رغم وضوح دلالتها اللغويّة.

فالتشابه لم ينشأ من ناحية الاختلاط والتردد في معني اللفظ ومفهومه، لأننا فرضنا أن يكون للفظ مفهوم لغوي معيّن، وإنما ينشأ من ناحية أخرى وهو الاختلاط والتردد في تجسيد الصورة

الواقعيّة لهذا المفهوم اللغوي المعيّن، وتحديد مصداقِه في الذهن من ناحية خارجيّة.

وحين نفهم المتشابِه بهذا اللون الخاص لابد لنا أن نفهم المحكم على أساس هذا اللون الخاص أيضاً، وهذا شيء تفرضه طبيعة جعل المحكم في الآية مقابلاً للمتشابِه، فليس المحكم ما يكون في دلالته اللغوية متعين المعنى والمفهوم فحسب، بل لابد فيه من التعين في تجسيد صورته الواقعيّة وتحديد مصداقه الخارجي...

فالمحكم من الآيات ما يدل على مفهوم معيّن لا نجد صعوبة أو تردداً في تجسيد صورته أو تشخيصه في مصداق معين، والمتشابه ما يدل على مفهوم معيّن تختلط علينا صورته الواقعية ومصداقه الخارجي.[1]

الحكمة من وجود المتشابه:

بعد الفراغ عن حقيقة انقسام القرآن الكريم إلى هذين النموذجين واجه المفسّرون السؤال التالي:

لماذا لم يكن القرآن الكريم كله محكماً؟

وما هي الحِكمة من وجود المتشابَهات؟

ولماذا نزل القرآن الكريم بهذه الطريقة الأمر الذي ساعد

---

(١) علوم القرآن/ سماحة آية الله السيد الحكيم: ص ١٣٦.

المنحرفين الذين في قلوبهم زيغ على النفوذ من خلال الآيات المتشابِهة لتضليل الناس؟

* * *

لقد ذكر المفسرون عدة أجوبة في محاولة لاكتشاف الحكمة من وجود المتشابِه في القرآن الكريم:

الوجه الأوّل: امتحان القلوب:

«إن الله سبحانه أنزل المتشابه ليمتحن قلوبنا في التصديق به، فإنه لو كان كل ما ورد في الكتاب واضحاً لا شبهة فيه عند أحد من الأذكياء ولا من البلهاء ما كان في الإيمان به شيء من معنى الخضوع لما أنزل الله تعالى والتسليم لما جاءت به الرسل».

الوجه الثاني: تحفيز العقل:

«إن وجود المتشابه في القرآن كان حافزاً لعقل المؤمن إلى النظر كيلا يضعف فيموت، فإن السهل الجلي جداً لا عمل للعقل فيه، والعقل أعزّ القوى الإنسانية التي يجب تربيتها، والدين أعز شيء على الإنسان، فإذا لم يجد العقل مجالاً للبحث في الدين يموت عامل العقل فيه وإذا مات فيه، لا يكون حياً بغيره».

الوجه الثالث: اختلاف المستويات:

«إن الأنبياء بعثوا إلى جميع الأصناف من عامة الناس وخاصتهم وفيهم العالم والجاهل والذكي والبليد، وهناك من المعاني ما لا يمكن التعبير عنه بعبارة تكشف عن حقيقته وتشرح

كنههُ بحيث يفهمه الجميع على السواء، وإنما يفهمه الخاصة عن طريق الكناية والتعريض، ويؤمر العامة بتفويض الأمر فيه إلى الله تعالى والوقوف عند حد المحكم فيكون لكلّ نصيبه على قدر استعداده».[1]

وقد لاحظ العلامة الطباطبائي على هذا الوجه أنه يفترض وجود نوعين من المعاني، نوع لا يتيسّر إدراكه وفهمه على عامة الناس، ونوع آخر يسهل فهمه للجميع، ولكن هذه الفرضيّة كما يرى العلامة مردودة بملاحظة أن معاني الآيات المتشابهة نفسها موجودة في الآيات المحكمة وهي التي تفسرها وتشرحها، ولذلك اعتبرت المحكمات (هنّ أُم الكتاب) وبدليل أن القرآن يفسّر بعضه بعضاً، ومعنى ذلك أنه لا يوجد نوعان من المعاني، فالفرضية من أساسها باطلة، كما أنه إذا كانت المحكمات هي التي تفسّر المتشابهات، فسوف يعود السؤال عن فائدة وجود المتشابهات.

الوجه الرابع: تأثير القوالب اللفظية:

ومن هنا فقد ذكر العلامة الطباطبائي وجهاً رابعاً لبيان الحكمة من وجود المتشابهات، بل جعل وجود المتشابهات أمراً ضرورياً لا يمكن الاستغناء عنه.

---

(١) هذه الوجوه جميعاً ذكرها الشيخ (محمّد عبده) كما جاء ذلك في تفسير المنار، ونقلها مع المناقشة العلامة الطباطبائي في الميزان ج ٣/ ٥٦، والسيد الحكيم في علوم القرآن ص ١٨٢.

وخلاصة هذا الوجوه:

أن القرآن الكريم الذي هو ﴿فِي أُمِّ الْكِتَابِ لَدَيْنَا لَعَلِيٌّ حَكِيمٌ﴾[1] **إنما نزّلت معانيه تنزيلاً بهذه الآيات القرآنية التي هي عبارة عن قوالب لفظية، وهيئات كلاميّة.**

وسوف تؤثر هذه القوالب اللفظية بالزيادة والنقيصة على طبيعة تلك المعاني وصفائها.

وهكذا حين تنعكس هذه الجمل الكلاميّة والقوالب اللفظية على الذهن لتتشكل وفقاً للقوالب الذهنيّة التي ألفها الإنسان واعتادها في حياته، وهي بطبيعة الحال قوالب متأثرة بالأبعاد الماديّة التي يتعامل معها الإنسان دائماً، وحينئذ سوف يؤثر ذلك مرة أخرى بالزيادة والنقيصة وسائر أنواع التغيير على تلك المعاني القرآنية المقصودة، فترسم صورة تلك المعاني في الذهن وقد شابها التغيير، وخالطتها إضافات التصوير، ولم تَعد صافية نقيّة كما هي في الأصل.

ومن هنا احتاج في عملية تهذيبها وإزالة ما تراكم عليها بفعل القوالب اللفظية والذهنيّة إلى العود إلى باقي النصوص القرآنية التي تساعد على معرفة ما هو المعنى النزيه البعيد عن تأثيرات هذه القوالب.

والعلامة الطباطبائي يحاول أن يوضح الفكرة بالمثَل الذي

(١) الزخرف: ٤.

يذكره القرآن الكريم للحق والباطل حين يقول: ﴿أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌ بِقَدَرِهَا، فَاحْتَمَلَ السَّيْلُ زَبَداً رَابِياً وَمِمَّا يُوقِدُونَ عَلَيْهِ فِي النَّارِ ابْتِغَاءَ حِلْيَةٍ أَوْ مَتَاعٍ زَبَدٌ مِثْلُهُ، كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْحَقَّ وَالْبَاطِلَ فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ، كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ﴾.[1]

وهنا يقول العلامة:

«إن المعارف الإلهية كالماء الذي أنزله الله من السماء هي في نفسها ماء فحسب من غير تقييد بكمّية ولا كيفيّة، ثم أنها كالسيل السائل في الأودية تتقدر بأقدار مختلفة من حيث السعة والضيق، وهي في سيرها ربما صحبت ما هو كالزبد يظهر ظهوراً ثم يسرع في الزوال...».[2]

ثم يقول:

«فقد تبين أن من الواجب أن يشتمل القرآن الكريم على الآيات المتشابهة، وأن يرفع التشابه الواقع في آية بالأحكام الواقع في آية أخرى».

وقد يمكن أن يسجل على هذا الوجه ملاحظتان:

الملاحظة الأولى:

في ضوئه سوف يكون اختلاط المعاني القرآنية بالإضافات

(١) الرعد: ١٧.

(٢) الميزان: ج ٣/ ص ٦١ و٦٢.

والزوائد، أو اختفاؤها ببعض الشوائب وافتقادها لبعض الجوانب، الناشئ ذلك من صبها في القوالب اللفظية والذهنيّة، غير مختصٍّ ببعض الآيات، بل يكون شاملاً لكل الآيات القرآنية، ومعناه أنه سوف لا يبقى لدينا آيات محكمة، وهذا مالا يقبله أحد.

الملاحظة الثانية:

إنه رغم قدرته على تعليل الكثير من الآيات المتشابهة في القرآن الكريم، إلاّ أنه غير قادر على تفسير المتشابه في بعضها الآخر الذي لا يمكن تحديد مصداقه بشكل قاطع عبر الرجوع إلى المحكمات، بينما يفترض هذا الوجه أن كل آية متشابهة يمكن أن ينحل متشابهها من خلال الرجوع للمحكمات.

الوجه الخامس: الربط بعالم الغيب:

ومن هنا فقد ذهب سيدنا الشهيد السيد محمّد باقر الصدر إلى وجه آخر في بيان الحكمة من وجود المتشابِهات في القرآن الكريم.

ونفضّل أن ننقل نص عبارته كما جاءت في كتاب (علوم القرآن) وهي المحاضرات التي قدّمها سماحة السيد محمّد باقر الحكيم إلى طلاب جامعة أصول الدين في بغداد.

«يجدر بنا أن نذكر خلاصة الوجه الصحيح في حكمة ورود المتشابه في القرآن، وبهذا الصدد يحسن بنا أن نقسّم المتشابِه إلى قسمين رئيسين:

الأوّل: المتشابِه الذي لا يعلم تأويله ومصداقه إلا الله.

الثاني: المتشابِه الذي لا يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم.

أما ورود القسم الأوّل في القرآن فلأن من الأهداف الرئيسية التي جاء من أجلها القرآن الكريم هو ربط الإنسان الذي يعيش الحياة الدنيا بالمبدأ الأعلى وهو الله سبحانه، وبالمعاد وهو الدار الآخرة وعوالمها، وهذا الربط لا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق إثارة المواضيع التي تتعلق بعالم الغيب وما يتصل به من أفكار ومفاهيم لينمّي غريزة الإيمان التي فطر الإنسان عليه وشده إلى عالم الغيب الذي سوف ينتهي إليه. فلم يكن هناك سبيل أمام القرآن الكريم يتفادى به استخدام المتشابه من الكلمات بعد أن كان هو السبيل الوحيد الذي يوصل إلى هذا الهدف الرئيسي.

وأما ورود القسم الثاني في القرآن الكريم بهذا الأسلوب فإنه أراد أن يطرح أمام العقل البشري قضايا جديدة كبعض المسائل الكونيّة أو الإنسانية وغيرها من المفاهيم الغيبية، لينطلق في تدبّر حقيقتها واكتشاف ظلماتها المجهولة...، ونحن في هذا العصر حين نعيش التطور المدني العظيم في المجالات العلمية المختلفة ندرك قيمة بعض الآيات القرآنية التي ألمحت إلى بعض الحقائق العلمية ووضعتها تحت تصرف الإنسان لينطلق منها في بحثه وتحقيقه.

وبهذا يمكن أن نقدم تفسيراً لحكمة ورود المتشابه في القرآن الكريم».[1]

---

(١) علوم القرآن/ السيد الحكيم: ١٩.

ملاحظات ونتائج:

وفي ختام البحث لا بدّ أن نؤكد الملاحظات التالية:

أوّلاً: إن وجود المتشابه في القرآن الكريم لا يسلب شرعية العمل التفسيري، بل يؤكد ضرورته.

ثانياً: إن وجود المتشابه في القرآن الكريم لا يلغي اعتباره هدىً وفرقاناً وبياناً وتبياناً لكل شيء، ولا ينسف الهدف من نزول القرآن الكريم.

ثالثاً: لقد ثبت في المعتبر من الأخبار أن النبي ﷺ وأهل بيته الأطهار عليهم السلام هم الراسخون في العلم الذين يعلمون تأويل القرآن الكريم.

رابعاً: سوف يثبت من الآية الكريمة ﴿وَما يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ...﴾ **أن أحداً فيما سوى أهل بيت العصمة والطهارة عليهم السلام لا يستطيع أن يدعي العلم بتأويل القرآن الكريم، بل لا يحق له أن يقتحم هذا الميدان بعيداً عمّا ورد عنهم عليهم السلام، وإن أقصى ما يستطيعه الباحث المفسّر هو محاولات لاكتشاف بعض المعاني الغامضة استدلالاً واستهداءاً بالقرآن والسنّة، وذلك أمر آخر غير التأويل، بل هو داخل في باب التفسير.**

* * *

الفصل الرابع

القواعد الأساسية في التفسير

لا يوجد فصل خاص يعقده علماء التفسير تحت عنوان (القواعد الأساسية للتفسير) إلا أن الناظر في كتب التفسير يستطيع أن يستخلص مجموعة قواعد أساسية في التفسير اعتمدها المفسرون وذكروها في مجالات متفرّقة.

وحيث كانت هذه القواعد بمثابة خطوط عريضة تعين الطالب على معرفة حركة المفسر وخطواته في استنباط المعنى النهائي للآية، رأينا أن ندوّن مجموعة من هذه القواعد في فصل خاص تحت هذا العنوان.

وطبيعي فإننا لا نريد في هذا الفصل بيان (القواعد اللغويّة) و(القواعد البلاغيّة) و(قواعد الاستدلال المنطقي) فإن ضرورة اعتماد هذه القواعد في تفسير القرآن الكريم أمر واضح طالما كان القرآن كتاباً عربيا، وحديثاً علمياً، إنما نريد ذكر بعض القواعد التي تخص القرآن الكريم باعتباره كتاباً تشريعياً، تربوياً، اعتقادياً، نزل في مقطع زمني خاص بكل ما فيه من أحداث وأشخاص وملابسات، وباعتباره كتاباً إلهياً نزل بطريقة متفرقة ومتقطّعة. فيها ناسخ ومنسوخ، ومحكم ومتشابه، وله ظاهر وباطن، الأمر الذي دعا المفسّرين لوضع قواعد ذات علاقة بهذه الخصوصيات، حيث تساهم معرفة تلك القواعد في عملية استنباط الحكم الشرعي، أو استخلاص الفكرة الاعتقادية، أو التوجيه التربوي من

آياته، ويتغلب المفسّر من خلال اعتماد تلك القواعد على بعض المشكلات الناجمة من المنهج الذي اختصّ به القرآن الكريم.

١ـ قاعدة (اعتماد الظهور القرآني):

هذه القاعدة هي التي يصطلح عليها الفقهاء والمفسّرون بـ (حجّية الظهور القرآني) ويقصدون بذلك أن الظهور اللّغوي للكلمات والجُمل القرآنيّة يمكن اعتماده في معرفة المقصود القرآني، حتى وإن لم يبلغ ذلك الظهور مستوى النص والدلالة القطعيّة.

توضيح:

إن دلالة اللفظ على المعنى الموضوع له يمكن تصوّرها بأحد مستويات:

المستوى الأوّل: مستوى النص؛ وهو أن تكون الدلالة بدرجة من الوضوح والقوة بحيث لا يحتمل اللفظ أي معنىً آخر، كما في قوله تعالى: ﴿أَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾ فان الكلمة نصّ في حليّة البيع، حيث لا تحتمل أي معنىً آخر.

المستوى الثاني: مستوى الظهور؛ وهو أن تكون الدلالة بدرجة كافية من الوضوح لدى المستمع، لكنها لا تمنع أن يكون مقصود المتكلم هو معنىً آخر وإن لم يكن ظاهراً وواضحاً كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنصِتُوا﴾[1] فإنها ظاهرة

(١) الأعراف: ٢٠٤.

في وجوب الإنصات والاستماع، لأن صيغة فعل الأمر في اللغة العربية ظاهرة في الوجوب، ولكن هذا الظهور ليس بالمستوى الذي يمنع أن يكون مراد المتكلم هو طلب الفعل والندب إليه على مستوى الاستحباب وليس على مستوى الوجوب.

المستوى الثالث: مستوى الإجمال؛ بمعنى أن اللفظ يفقد وضوح الدلالة على المعنى المطلوب لسبباً أو لآخر، كما إذا كانت الكلمة بالأصل موضوعة لأكثر من معنى ولم تقم قرينة في الجملة على إرادة أحد المعنيين، أو لوجود مجموعة قرائن متعارضة كل واحدة تجذب إلى معنى معيّن.

كما في قوله تعالى: ﴿وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ﴾[1] حيث أن كلمة الرجز في اللغة تحتمل عدة معان؛ أحدها الأصنام، والآخر الأخلاق الرذيلة، والثالث تحتمل العذاب، وكما في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ﴾[2] حيث أن كلمة «تستكثر» تحتمل معنى رؤية العمل كثيراً، كما تحتمل معنى طلب الشيء الكثير من الطرف المقابل.

ونتيجة ذلك أن الكلمة سوف تكون مجملة في دلالتها على أحد هذه المعاني ما لم تساعد أحد القرائن على تعيين أحد تلك المعاني.

---

(١) المدثر: ٥.

(٢) المدثر: ٦.

المستوى الرابع: مستوى خلاف الظاهر وقد يصطلحون عليه بـ (المؤول)؛ وهو أن تكون دلالة اللفظ على المعنى بدرجة من الضعف حتى لا يكاد يكون له ظهور في ذلك المعنى، بل الظهور على خلافه، ومثال ذلك هو عكس المستوى الثاني الذي شرحناه، فحينما تكون صيغة فعل الأمر ظاهرة في الوجوب فإن دلالتها على الاستحباب، أو مجرد الجواز تكون بمستوى خلاف الظاهر.

وهكذا في دلالة «وثيابك فطهر» على معنى «ونفسك فطهر» لأن كلمة الثياب ظاهرة في الملابس، وإمّا حملها على معنى نفس الإنسان فهو حمل على خلاف الظاهر، ودلالة الكلمة على هذا المعنى هي دلالة ضعيفة، بل ربّما أمكن القول أنه لا توجد دلالة للفظ فيما هو خلاف الظاهر.

* * *

إذا اتضحت هذه المستويات الأربعة في الدلالة قلنا:

لا شك في عدم إمكانية اعتماد المستوى الرابع من الدلالة، كما لا شك في عدم إمكانية اعتماد المستوى الثالث أيضاً وهذا هو ما يصطلح عليه بـ (عدم الحجّية)، ولا شك أيضاً في أن المستوى الأوّل من الدلالة وهو (النص) لا بدّ من اعتماده، والاستناد إليه فهم المعاني القرآنيّة المقصودة.

وإنما البحث والكلام في إمكانية اعتماد المستوى الثاني

من الدلالة وهو الظهور، من حيث أن هذا المستوى من الدلالة ليس بدرجة يمنع من إرادة المعنى الآخر، وحيث كان القرآن الكريم له منهج خاص في البيان والكلام، وفيه محكم ومتشابه، وفيه ظاهر وباطن، فلعل المقصود القرآني هو المعنى الآخر الذي لا يظهر من الكلام.

ومن هنا فقد كان هناك اتجاهان:

أحدهما: يؤمن بحجّية (الظهور القرآني) بمعنى إمكانية اعتماد هذا المستوى من دلالة الآيات القرآنية.

وثانيهما: يؤمن بعدم حجية (الظهور القرآني) وعدم إمكانية الاعتماد إلاّ على المستوى الأوّل من الدلالة.

ويكاد يكون الاتجاه الأوّل هو الاتجاه الذي يتفق عليه المسلمون رغم وجود من يميل إلى الاتجاه الثاني، وقد سبق أن استعرضنا هذا الرأي وناقشناه بشكل موجز تحت عنوان «هل يجوز التفسير» فراجع.

* * *

إن ما نريد أن نؤكده في هذه القاعدة من «القواعد الأساسية في التفسير» هو أننا في عملية التفسير نسعى لاكتشاف ما هو الظهور القرآني في كل آية، ونقوم بعملية دراسة الكلمة بحسب وضعها اللغوي، وتجميع القرائن التي تساعد في تكوين الظهور، ثم نعتمد على المعنى الذي تعطيه الآية وإن لم يكن بمستوى الصراحة والنص.

وفي ضوء هذا الرأي سوف لا نحتاج بالضرورة في تفسير كل آية إلى رواية من السنّة الشريفة تفسّر لنا تلك الآية ـ كما هو رأي القائلين بعدم حجية الظهور القرآني ـ، بل إن وجدت الرواية المفسرة اعتمدناها ـ حسب ما يأتي شرحه ـ وإن لم توجد اكتفينا بالظهور في تلك الآية وكونا المعنى المقصود في ضوئه.

كما أنه في ضوء الإيضاح السابق سوف لا يجوز لنا القبول بأي معنى آخر لا تظهر فيه الآية، ما لم يرد نص شرعي معتبر في ذلك، حيث لا نملك أي مبرر عرفي ولا شرفي لحمل الآيات القرآنية على معاني خفيّة هي على خلاف الظهور، في الوقت الذي نعرف أن القرآن الكريم اتبع نفس منهج التخاطب بين الناس الذي يعتمد في نقل المعاني للآخرين على أساس ظهور الكلمات والجمل وليس فقط على أساس ما هو نص وصريح.

* * *

٢ ـ قاعدة (إتباع عموم اللفظ):

هذه القاعدة هي التي يعبّر عنها المفسّرون حسب اصطلاحهم بقاعدة (المورد لا يخصّص) و(العبرة بعموم اللفظ لا بخصوصية المورد) وهي تعني أن النص القرآني لا يتقيد بحدود الزمان والمكان، ولا بأسباب النزول، انطلاقاً من الاتفاق على عمومية القرآن الكريم للبشرية جميعاً، وضرورة تجاوز خصوصية

الظرف الذي نزل فيه زماناً، أو مكاناً، أو شخصاً، أو حَدَثاً معيناً، إنما اللازم هو ملاحظة دلالة النص ومدى شموله واستيعابه بما هو أوسع من ظروف نزوله الخاص.

ولا نجد أنفسنا بحاجة للاستدلال على هذه القاعدة بعد وضوحها والاتفاق عليها، إلا أننا نستشهد لها بحديث الإمام الباقر عليه السلام حيث يقول: «ولو أن الآية إذا نزلت في قوم ثم مات أولئك ماتت الآية ما بقي من القرآن شيء، ولكن القرآن يجري أوّله على آخره ما دامت السماوات والأرض».[1]

* * *

وبهدف توضيح القاعدة أكثر، وتيسير استخدامها للطالب نحاول أن نذكر بعض الأمثلة من تطبيقاتها القرآنية.

قوله تعالى: ﴿وَيْلٌ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُمَزَةٍ﴾[2] فالمفسرون يذكرون أنها نزلت في العاص بن وائل والوليد بن المغيرة، كما يذكرون أشخاصاً آخرين في قصة نزول هذه الآية.

إلاّ أن نزول الآية في أولئك الأشخاص لا يضيّق مفهومها، ولا يعدم دلالتها العامة على حرمة الهمز واللمّز ونهي الإسلام عنه في كلّ زمان ومكان، وهذا هو معنى أن «العبرة بعموم اللفظ، والمورد لا يخصّص» فطالما كان النص عاماً ﴿وَيْلٌ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُمَزَةٍ﴾ فيجب أن يكون

(١) تفسير فرات الكوفي: ١٣٨/ ح ١٦٦.

(٢) الهمزة: ١.

الحكم المستفاد منه عاماً أيضاً بالرغم من خصوصيات مورد النزول وأسبابه.

وقوله تعالى: ﴿وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ مِسْكِيناً وَيَتِيماً وَأَسِيراً إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ اللَّهِ لا نُرِيدُ مِنْكُمْ جَزَاءً وَلا شُكُوراً﴾.[1]

فالآية نزلت بالاتفاق في علي وفاطمة والحسن والحسين حين اطعما الطعام مسكيناً ويتيماً وأسيراً، لكن ذلك هل يعدم دلالة الآية على حضّ الإسلام وتشويقه لعملية الإطعام في سبيل الله، فقد كانت الآية نازلة في سياق المدح والثناء وكتابة الجزاء الحَسَن لهؤلاء الأشخاص الذين يطعمون الطعام لوجه الله، فقد قال تعالى: ﴿فَوَقَاهُمُ اللَّهُ شَرَّ ذَلِكَ الْيَوْمِ وَلَقَّاهُمْ نَضْرَةً وَسُرُوراً وَجَزَاهُمْ بِمَا صَبَرُوا جَنَّةً وَحَرِيراً...﴾[2] وهكذا يكون للآية دلالة لفظية عامة على استحباب مثل هذا العمل في كل زمان، وكل مكان، ومهما اختلف الأشخاص وتعدّدت الموارد.

وقوله تعالى: ﴿أَلْهَاكُمُ التَّكَاثُرُ * حَتَّى زُرْتُمُ الْمَقَابِرَ﴾.[3]

حيث يذكر المفسرون أنها نزلت في اليهود، وقيل في جماعة من الأنصار، وقيل في غير ذلك.

إلاّ أن كل هذه الفروض لا تغيّر من عمومية دلالة هذه

(١) الإنسان: ٨.

(٢) الإنسان: ١١ و١٢.

(٣) التكاثر: ١ و٢.

الآيات على انتقاد القرآن الكريم لظاهرة التكاثر الدنيوي بعيداً عن هموم الدين، وعالم الآخرة. فهي ظاهرة مرفوضة في القرآن الكريم من أي قوم صدرت، وفي أي زمان، وفي أي مكان.

ولا بدّ أن نؤكد في ختام الشرح لهذه القاعدة أن إلغاء خصوصية الزمان والمكان ومورد النزول لا يعني أن الآيات كلها مطلقة وعامة نطبقها حيث نشاء بعيداً عن الموضوع الذي حدّدته، والحدود التي وضعتها، إنما المقصود هو الدعوة لمراقبة النص القرآني، فإن كان عاماً أخذنا بعمومه بقطع النظر عن مورد النزول وسببه، وإن كان مطلقاً أخذنا بإطلاقه دون تقيّد بمورد النزول وسببه، أمّا إذا كان النص في ذاته خاصاً بعنوان معيّن، ومقيّد بقيد خاص، فإنه لا يجوز أن نتجاوز تلك الخصوصية.

فحين يقول تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً﴾[1] فإننا لا نستطيع أن نلغيَ شرط الاستطاعة الذي نصّت عليه الآية.

إذن فلا بدّ من مراقبة النص ذاته، وملاحظة مدى عموميته أو خصوصيته، وذلك هو معنى قولهم (العبرة بعموم اللفظ).

والنتيجة أننا حين نريد أن نفسر آية ونستخرج منها حكماً أو فكرة فإن اللازم هو متابعة اللفظ في سعته أو ضيقه واختصاصه بعيداً عن الخصوصيات الوقتية المحيطة به.

والحقيقة أن هذه القاعدة تستمد قانونيتها وشرعيتها من

(١) آل عمران: ٩٧.

القاعدة الأولى التي أسلفناها، وهي (اعتماد الظهور القرآني)، وذلك أن عموم اللفظ سوف يشكل ظهوراً للكلام في المعنى العام بعيداً عن الخصوصيات التي أحاطت بظرف النص.

* * *

٣ _ قاعدة (إتّباع عموم العلة):

أحياناً يجب تجاوز حدود الموضوع المذكور في الآية، وتوسيع دائرة الحكم لما هو أعم.

وكما كنّا في القاعدة السابقة نتجاوز حدود الزمان والمكان ومورد النزول لصالح عموم اللفظ، فهنا نتجاوز اللفظ نفسه تبعاً (لعموم المناط) كما يصطلح عليه الفقهاء والمفسرون، والمقصود بـ (المناط) العلة التي أُنيط بها الحكم وارتبط بها، فإذا عرفنا أن علّة الحكم المذكور في الآية، هي أوسع من المفردة التي جاءت موضوعاً في الآية فمن الحق حينئذ أن نوسّع دائرة الحكم بسعة تلك العلة المذكورة.

والحقيقة أن هذه القاعدة تشكل تطبيقاً من تطبيقات اعتماد الظهور أيضاً، وذلك أن احتواء الكلام الخاص بموضوع معيّن على علة عاماً يكفي في إضفاء ظهور جديد للكلام في ذلك المعنى العام.

* * *

يمكن أن نذكر مجموعة أمثلة من القرآن الكريم لتوضيح الفكرة.

مثل قوله تعالى:

﴿وَلا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ ما يُخْفِينَ مِنْ زِينَتِهِنَّ﴾[1] **فرغم أن النهي قد تعلق بـ (الضرب بالأرجل) إلا أن التوضيح الذي ذكرته الآية سبباً لهذا النهي وهو قوله: ﴿لِيُعْلَمَ ما يُخْفِينَ مِنْ زِينَتِهِنَّ﴾ يجعلنا نعرف عدم اختصاص النهي بحالة الضرب بالأرجل، بل عموميته لكل حالات التعريف بالزينة المخفيّة وبكل صورها، وهذا هو معنى (عمومية المناط).**

ومثل ذلك في قوله تعالى: ﴿فَلا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ﴾[2] **فرغم أن النهي انصبّ على حالة (الخضوع بالقول) إلاّ أن المناط المذكور في الآية تعليلاً لهذا النهي، وهو قوله: ﴿فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ﴾ يجعلنا ندرك أن مقصود الآية هو النهي عن كل حالات الإغراء والإثارة التي توجب طمع من في قلبه مرض.**

وهكذا قوله تعالى: ﴿إِنْ جاءَكُمْ فاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْماً بِجَهالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلى ما فَعَلْتُمْ نادِمِينَ﴾[3] **فهو واضح في أن علة النهي عن إتباع أخبار الفاسقين هو التورط في ظلم الآخرين نتيجة الجهل بالحقيقة وإتباع الأقاويل الكاذبة، مما يعني أن الإسلام**

(١) النور: ٣١.

(٢) الأحزاب: ٣٢.

(٣) الحجرات: ٦.

يرفض كل صور العدوان على الآخرين، واعتماد الأوهام والظنون والجهالات في حقّهم، والنتيجة التي نستحصلها من الآية ليس فقط حرمة إتباع خبر الفاسق، بل حرمة إتباع كل جهل، واقتفاء كل وهم. وهذا هو معنى (عموم المناط).

وهكذا قوله تعالى: ﴿يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرامَ﴾[1] **فإننا نستطيع أن نفهم من الآية تبعاً لقاعدة (عموم المناط) أن اقتراب كل أنواع النجاسات من المسجد الحرام هو أمر منهي عنه، وليس خصوص المشركين.**

* * *

٤ _ قاعدة (إتّباع عموم الفكرة):

أحياناً تذكر الآية القرآنيّة نموذجاً على سبيل المثال لا على سبيل الحصر والتعيين، وحينئذ لا يجوز التقيّد بالنموذج المذكور، بل لابد من إتباع عموم الفكرة المقصودة.

مثال ذلك:

قوله تعالى: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِباطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللهِ﴾ **فهل يجب التّقيد برباط الخيل في الحرب، أم أن المقصود كل المعدات العسكرية، والوسائط النقليّة اللازمة؟**

وهكذا حينما يقول تعالى: ﴿وَأَذِّنْ فِي النّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجالاً وَعَلى كُلِّ ضامِرٍ يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ﴾،[2] **فهل المقصود هو**

(١) التوبة: ٢٨.

(٢) الحج: ٢٧.

حالات المشي إلى الحج على الأرجل (رجالاً)، أو على الإبل الهزيلة (ضامرٍ)، أم أن المقصود هو مختلف صور السعي إلى الحج، وبكل الوسائط النقليّة المتوفرة؟

لا شك أن القرآن الكريم ذكر هذه المفردات على اعتبار أنها نماذج لما سواها من المفردات المماثلة حسب كل زمان وكل مكان، حيث نعرف أنه لا توجد خصوصية مقصودة لهذه النماذج دون سواها.

والنتيجة أننا حين نريد استخلاص حكم أو فكرة من الآية القرآنيّة، فلابد أن ننظر إلى دائرة الفكرة، ولا نتقيد بدائرة اللفظ.

ويمكن أن نضرب مثالاً آخر لاستخدام قاعدة (عموم الفكرة) في المناظرة التي جرت بين هارون الرشيد وبين الإمام الكاظم عليه السلام.

قال له الرشيد: كيف قلتم إنا ذرية النبي صلى الله عليه وآله والنبي لم يُعقّب، وإنما العَقَب الذكر لا الأنثى، وأنتم ولد الابنة ولا يكون ولدها عقباً له.

فقرأ له الإمام الكاظم عليه السلام قوله تعالى:

﴿وَمِنْ ذُرِّيَّتِهِ دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَمُوسَى وَهَارُونَ وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ وَزَكَرِيَّا وَيَحْيَى وَعِيسَى وَإِلْيَاسَ كُلٌّ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾.[1]

(١) الأنعام: ٨٤ و٨٥.

وهنا سأله الإمام عليه السلام عن عيسى هل له أب؟

فقال الرشيد ليس لعيسى أب.

فقال عليه السلام: إنما ألحقناه بذراري الأنبياء عليهم السلام من طريق مريم، وكذلك ألحقنا بذراري النبي صلى الله عليه وآله من قبل أمّنا فاطمة.[1]

ومن الطبيعي أن تجاوز دائرة اللفظ إلى دائرة الفكرة إنما يصح فيما إذا لم تكن المفردة المذكورة باللفظ مقصودة بالذات، ومعنيّة بالشخص وإلاّ، فإن الواجب حينئذ التقيد بها.

فإذا قال القرآن الكريم: ﴿فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفَّارَةُ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ﴾،[2] **فإننا لا نستطيع أن نحمل هذه المفردات على أساس المثال والنموذج، وبدلاً من إطعام المساكين أو كسوتهم نذهب لإطعام مجموعة من الأقرباء والأرحام مثلاً، أو توزيع الكسوة على الجيران ومن ماثلهم، وبدلاً من عتق عبد من العبيد نذهب لإطلاق سراح بعض السجناء أو الأسرى أو ما شاكل ذلك.**

إن المفردات المذكورة في هذا الحكم لم تذكر على سبيل المثال وإنما ذكرت لخصوصية خاصة بها، ولا يوجد في سياق الآية أية قرينة على حذف هذه الخصوصية والسماح بإلغائها.

(١) انظر الاحتجاج للطبرسي: ج٢/ ص ١٦٤.

(٢) المائدة: ٨٩.

والميزان في معرفة ما إذا كان الموضوع الخاص مذكوراً على سبيل المثال أو على سبيل الاختصاص والحصر هو مراجعة ظهور الجملة ومجموعة ما تحتف به من قرائن، فإذا تكوّن لنا ظهور في عمومية الفكرة أمكن استفادة حكم عام من الكلام اعتماداً على قاعدة حجية الظهور القرآني.

٥ _ قاعدة (إتباع الاصطلاح القرآني):

رغم أن القرآن الكريم بلغة عربية، وخاطب العرب بلغتهم، إلاّ أن ذلك لم يمنع عن تأسيس القرآن الكريم لمصطلحات خاصة استخدم فيها نفس الكلمات العربية، إلاّ أنه تصرّف في معانيها بنحو من الأنحاء، ولبعض المناسبات التي تعلق بمعناها الأصلي.

وهذا هو ما يصطلح عليه علماء اللغة بـ (النقل) حيث تنقل الكلمة من دلالتها على المعنى الأول إلى الدلالة على المعنى الجديد.

والقرآن الكريم استخدم هذه الطريقة أيضاً في استعماله لبعض الكلمات.

وإذا عرفنا هذه الحقيقة كما سيتضح في الأمثلة اللاحقة يكون من اللازم علينا حينما نريد تفسير الآية القرآنية التأكد مما إذا كان القرآن الكريم له مصطلح خاص في بعض مفرداتها أم لا، وإذا كان له مصطلح خاص فيجب حمل الآية على ذلك المعنى وليس على المعنى اللغوي،

حيث ستكون الآية وبقرينة هذا الوضع القرآني الجديد للكلمة ظاهرة في ذلك المعنى الجديد وليس في المعنى اللغوي الأوّل، ومرة أخرى نعود إلى قاعدة (اعتماد الظهور القرآني) لتطبيقها على هذا المعنى الجديد الذي تظهر فيه الآية.

مثال ذلك:

حين يقول القرآن الكريم: ﴿فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيداً طَيِّباً﴾[1] فإن التيمّم في اللغة هو القصد والتوجّه، لكن القرآن الكريم استعمله في معنى الطهارة الترابيّة.

وهكذا حين يقول: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾[2] فإن الزكاة في اللغة هي النمو، لكن القرآن الكريم استعملها في معنى العطاء المالي المخصوص في الشريعة.

ومثل ذلك كلمة (الهوى)، فإن القرآن الكريم استعملها في معنى الميول النفسيّة الخبيثة، بينما الكلمة في أصل اللغة تعطي المعنى العام للميول النفسيّة الحسنة منها والخبيثة.

قال تعالى: ﴿فَلا تَتَّبِعُوا الْهَوى﴾.[3]

وقال تعالى: ﴿وَأَمَّا مَنْ خافَ مَقامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوى﴾.[4]

---

(١) النساء: ٤٣.

(٢) البقرة: ١١٠.

(٣) النساء: ١٢٥.

(٤) النازعات: ٤٠.

ولا شك أن فهم المعنى الجديد للكلمة الذي يمثل اصطلاح القرآن إنما يجوز اعتماده إذا أضحت الكلمة ومن خلال تكرّر الاستعمال القرآني ظاهرة في إرادة ذلك المعنى الجديد وواضحة الدلالة عليه، حيث يدخل الموضوع حينئذ تحت قاعدة (اعتماد الظهور القرآني).

أما إذا لم تبلغ الكلمة هذا المستوى من الدلالة على المعنى الجديد، وبقيت تتأرجح في دلالتها بين المعنى القديم والجديد، فإنه لا يصح حينئذ حمل الكلمة القرآنية على المعنى الجديد، ولا على المعنى القديم لأنها ستكون فاقدة للظهور حسب الفرض.

ومثال ذلك أن القرآن الكريم استعمل كلمة (الروح) في معنى جديد كما في قوله: ﴿تَنَزَّلُ الْمَلائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِمْ﴾[1] **وقوله تعالى:** ﴿يُنَزِّلُ الْمَلائِكَةَ بِالرُّوحِ مِنْ أَمْرِهِ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ﴾.[2] **وحينئذ إذا افترضنا في بعض موارد الاستعمال القرآني لكلمة (الروح) عدم اتضاح المقصود هل هو المعنى الجديد أم المعنى القديم اللغوي للكلمة والذي هو عبارة عن (الروح الإنساني أو عموم الروح الحيواني) كما في قوله تعالى:** ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾ **فما هو المراد بالروح هنا؟ هل المعنى اللغوي أم المصطلح القرآني الجديد؟ فإنه إذا لم يتضح إرادة**

---

(١) القدر: ٤.

(٢) النحل: ٢.

أحد المعنيين بحيث تصبح الكلمة ظاهرة فيه ولو من خلال القرائن، فإنه يجب التوقف، حيث تعتبر الآية مجملة حينئذ، ولا يصح حملها على المعنى الاصطلاحي الجديد.

ومثل ذلك أيضاً إذا كانت الكلمة وبحسب القرائن المحيطة بها محافظة على دلالتها على المعنى القديم، فإن اللازم حينئذ اعتماد ذلك المعنى نفسه.

مثال ذلك كلمة (الصلاة) فإنها شهدت في الاستعمال القرآني معنىً جديداً غير معنى الدعاء ورجاء الخير الذي هو معناها اللغوي، ولكن حينما نقرأ قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللهَ وَمَلائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ...﴾[1] **وقوله تعالى:** ﴿هُوَ الَّذِي يُصَلِّي عَلَيْكُمْ وَمَلائِكَتُهُ﴾[2] **فإننا نجد أن الكلمة ما تزال ظاهرة ومستعملة في معناها اللغوي القديم، وحينئذ فلابد من تقدير هذه الدلالة واعتمادها.**

٦ _ قاعدة (تفسير القرآن بالقرآن):

تعتمد هذه القاعدة على أساس أن القرآن الكريم هو بمجموعه كتاب واحد، ومن مصدر واحد، وبالتالي فهو يمثّل رؤية واحدة للقضايا، لا اختلاف فيها، كما قال تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلافاً كَثِيراً﴾[3] **ولمّا كان القرآن قد نزل**

---

(١) الأحزاب: ٥٦.

(٢) الأحزاب: ٤٣.

(٣) النساء: ٨٢.

نجوماً ـ أي بنحو متفرّق ومتقطع ـ كان لا بدّ من اعتماد كل آياته مهما تباعدت وتفرّقت، من أجل تكوين تفسير صحيح ورؤية واحدة غير مختلفة حول القضايا التي يتناولها عبر آيات متعدّدة ومتفرقة، لأن تلك الآيات ينظر بعضها للبعض الآخر، وهذا هو ما يسمى بـ (تفسير القرآن بالقرآن).

وقد وجدنا أن القرآن الكريم نفسه يدعو إلى هذا المنهج حينما يقول: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ﴾ حيث أن هذه الآية واضحة في عدم السماح بتبعيض القرآن الكريم وفهم معانيه على أساس النظرة التجزيئية لآياته وسوره.

كما جاءت السنة الشريفة الصحيحة لتؤكد أن (القرآن الكريم) يفسر بعضه بعضاً).

وقد برز العلامة الطباطبائي في استخدام هذا المنهج، فكان تفسيره (الميزان) نموذجاً رائعاً لتفسير القرآن، وقد حاول أن يستدل على أصالة هذا المنهج ومشروعيته فقال:

«حاشا أن يكون القرآن تبياناً لكل شيء ولا يكون تبياناً لنفسه، وقال تعالى: ﴿هُدىً لِلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ﴾ وقال تعالى: ﴿أَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ نُوراً مُبِيناً﴾، وكيف يكون القرآن هدى وبينة وفرقاناً ونوراً مبيناً للناس في جميع ما يحتاجون ولا يكفيهم في احتياجهم إليه وهو أشد الاحتياج...».[1]

(١) الميزان: ج ١/ ص ١١.

ومن أجل توضيح الفكرة أكثر نحاول أن نأخذ بعض النماذج لثلاث من حالات تفسير القرآن بالقرآن.

١ ـ القرائن المتصلة:[1] وهي أن نعمد لاكتشاف المعنى الكامل للآية إلى آية أخرى متصلة بها أو إلى جزء من نفس الآية.

مثل قوله تعالى: ﴿وَالشُّعَرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ * أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِي كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ * وَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ﴾ فقد اتصلت هذه الآيات العامة في دلالتها بآية أخرى لاحقة تقول: ﴿إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَذَكَرُوا اللَّهَ كَثِيراً﴾.[2]

٢ ـ القرائن المنفصلة: وهي أن نعمد لاكتشاف المعنى الكامل للآية إلى آيات أخرى منفصلة عنها، وفي موضع آخر من القرآن الكريم لكنها تتحدث عن نفس الموضوع والفكرة.

مثل قوله تعالى: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾[3] فهي مطلقة من حيث دعوتها للجدال بالتي هي أحسن، لكننا نلاحظ آية أخرى وفي سورة أخرى تلقي ضوءاً على

(١) القرينة والقرائن من الاقتران ويقصد بها الكلام أو الحال المقترن بكلام آخر وفيه دلالة على المقصود منه.

والقرائن على نوعين: مقاليّة وحاليّة.

والقرائن المقالية على نوعين أيضاً: متصلة ومنفصلة.

(٢) الشعراء: ٢٣٤ و٢٣٧.

(٣) النحل: ١٢٥.

هذه الآية وتقدّم تفصيلاً فيها فتقول: ﴿وَلا تُجادِلُوا أَهْلَ الْكِتابِ إِلاَّ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلاَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾[1] وستكون النتيجة النهائية للآيتين أن منهج المنطق والبرهان والجدل بالتي هي أحسن هو المنهج المتعيّن مع طلاب الحقيقة وليس مع الظالمين الذين لا ينفع معهم إلا منهج القوة والمواجهة.

ومثل ذلك حينما نقرأ قوله تعالى: ﴿فَذَرْهُمْ يَخُوضُوا وَيَلْعَبُوا حَتَّى يُلاقُوا يَوْمَهُمُ الَّذِي يُوعَدُونَ﴾[2] فإن النظر إليها بعيداً عن الآيات الأخرى التي تتحدث عن نمط التعامل مع الكافرين يجعلنا نفهم الموقف الإسلامي على خلاف واقعه، حيث يجب ـ في ضوء المفهوم الأولي لهذه الآية ـ ترك الكافرين يعبثون ويفسدون ويفعلون ما يشاؤون وعدم التعرض لهم بشيء، بينما لا نجد الموقف الإسلامي يسمح بذلك، بل يدعو لمواجهة الضلال والانحراف ومقاتلة أعداء الله كما قال تعالى: ﴿وَقاتِلُوهُمْ حَتَّى لا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ لِلَّهِ﴾.[3]

الأمر الذي يعني أن الآية يجب فهمها في ضوء باقي الآيات لتكوين رؤية واحدة متكاملة.

ومثل ذلك حين نقرأ قوله تعالى: ﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلى قُلُوبِهِمْ وَعَلى

(١) العنكبوت: ٤٦.
(٢) الزخرف: ٨٣.
(٣) البقرة: ١٩٣.

سَمْعِهِمْ وَعَلى أَبْصارِهِمْ غِشاوَةٌ﴾[1] فإن الآية الأخرى من سورة النساء تكشف عن سبب هذا الختم فتقول: ﴿بَلْ طَبَعَ اللَّهُ عَلَيْها بِكُفْرِهِمْ﴾[2] وبذلك تندفع شبهة الظلم والإضلال ونسبة ذلك إلى الله تعالى، لأن الإنسان نفسه هو السبب وراء ذلك.

٣ ـ قرينة السياق:

يقصد بقرين السياق الجو المحيط بالآية فيما سبقها وما يلحقها من آيات، مما يساعد على معرفة اتجاه الآية وطبيعة دلالتها.

مثال ذلك:

قوله تعالى: ﴿صِبْغَةَ اللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ صِبْغَةً وَنَحْنُ لَهُ عابِدُونَ﴾[3]

فنحن نستطيع أن نكتشف المعنى المقصود بـ (الصبغة) من الجو الذي نزلت فيه الآية، والآيات التي سبقتها والتي تليها، حيث يقول تعالى:

﴿وَقالُوا كُونُوا هُوداً أَوْ نَصارى تَهْتَدُوا قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْراهِيمَ حَنِيفاً وَما كانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ * قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَما أُنْزِلَ إِلَيْنا وَما أُنْزِلَ إِلى إِبْراهِيمَ وَإِسْماعِيلَ وَإِسْحاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْباطِ وَما أُوتِيَ مُوسى وَعِيسى وَما أُوتِيَ النَّبِيُّونَ مِنْ رَبِّهِمْ لا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ * فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ ما آمَنْتُمْ بِهِ فَقَدِ اهْتَدَوْا وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّما هُمْ فِي شِقاقٍ فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ * صِبْغَةَ اللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ

(١) البقرة: ٧.
(٢) النساء: ١٥٤.
(٣) البقرة: ١٣٨.

صِبْغَةً وَنَحْنُ لَهُ عابِدُونَ * قُلْ أَتُحاجُّونَنا فِي اللَّهِ وَهُوَ رَبُّنا وَرَبُّكُمْ وَلَنا أَعْمالُنا وَلَكُمْ أَعْمالُكُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُخْلِصُونَ﴾.[١]

فإن نزول هذه الآية ﴿صِبْغَةَ اللَّهِ...﴾ **في سياق الحديث عن التوحيد الخالص لله تعالى المتمثل بالإسلام يكشف عن أن المقصود بـ (صبغة الله) هو الإسلام والعبودية المخلصة لله تعالى، وهذا هو ما يصطلح عليه بـ (السياق).**

ومثل ذلك حينما تقرأ قوله: ﴿يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً وَلا تَتَّبِعُوا خُطُواتِ الشَّيْطانِ﴾.[٢]

فإن مطالعة الآيات التي سبقتها والسياق الذي جاءت فيه تلقي ضوءاً كافياً لمعرفة ما هو المقصود بـ (السلم) في هذه الآية.

لقد ابتدأت الآيات كالتالي:

﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَياةِ الدُّنْيا وَيُشْهِدُ اللَّهَ عَلى ما فِي قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصامِ وَإِذا تَوَلَّى سَعى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيها وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لا يُحِبُّ الْفَسادَ وَإِذا قِيلَ لَهُ اتَّقِ اللَّهَ أَخَذَتْهُ الْعِزَّةُ بِالْإِثْمِ فَحَسْبُهُ جَهَنَّمُ وَلَبِئْسَ الْمِهادُ وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغاءَ مَرْضاتِ اللَّهِ وَاللَّهُ رَؤُفٌ بِالْعِبادِ﴾.[٣]

ثم عقّبت بعد هذا التقسيم للناس إلى قسمين بالقول: ﴿يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً وَلا تَتَّبِعُوا خُطُواتِ الشَّيْطانِ﴾.

---

(١) البقرة: ١٣٥ - ١٣٩.

(٢) البقرة: ٢٠٨.

(٣) البقرة: ٢٠٤ - ٢٠٧.

إن مجيء الآية في سياق الحديث عن تقسيم الناس إلى منافق يتظاهر بالقول الجميل ويضمر العداء للإسلام، والى مؤمن صادق الإيمان مجاهد في سبيل الله، يلقي الضوء على المعنى المقصود بـ (السلم) في الآية الأخيرة، حيث يعرف أن المراد من السلم هو الإسلام الصادق، والانخراط في صفوف الأمة المسلمة بإخلاص، بدلاً من السعي في الأرض بالفساد، وإهلاك الحرث والنسل، وإضمار العداء والخصام للمسلمين، وليس المقصود بالسلم المعنى الذي يقابل الحرب بحيث تصبح الآية دالّة على وجوب الدخول في السلم على كل المؤمنين وحرمة دخول الحرب.

* * *

ولا بدّ أن نؤكد في ختام الحديث عن هذه القاعدة، أننا من خلال (تفسير القرآن بالقرآن) سوف نعمل على إيجاد ظهور للآية المبحوثة في المعنى الذي تشرحه الآيات الأخرى، وسيكون تفسيرنا للآية وفقاً لذلك المعنى انطلاقاً من قاعدة (اعتماد الظهور القرآني) لأننا قد أوجدنا أحد مصاديق الظهور.

٧ _ قاعدة (تفسير القرآن بالسنة):

يتفق علماء الإسلام جميعاً على أن السنة الشريفة[١] هي المصدر الثاني _ بعد القرآن الكريم _ في التشريع والفكر الإسلامي.

---

(١) السنة الشريفة هي كل ما صدر من المعصوم الذي يخصّه أبناء العامّة بالنبي ﷺ بينما يشمل لدى الشيعة النبي ﷺ والأئمّة المعصومين من ذريته عليهم السلام.

وتبعاً لذلك فقد اتفق علماء التفسير على اعتبار السنة الشريفة هي المصدر الثاني _ بعد القرآن نفسه _ في التعريف بمفاهيم القرآن الكريم، وشرح المقصود من آياته، وتوضيح ما خفي من مجملاته.

وربما أغنانا وضوح هذه القضية والاتفاق عليها من الاستدلال عليها، إلاّ أن القرآن الكريم نفسه صريح في لزوم اعتماد كلام النبي ﷺ في بيان معاني القرآن الكريم، فقد قال تعالى:

﴿وَأَنْزَلْنا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ ما نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾.(١)

وقال تعالى: ﴿وَما أَنْزَلْنا عَلَيْكَ الْكِتابَ إِلاَّ لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ﴾.(٢)

وقال تعالى: ﴿ما آتاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَما نَهاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾.(٣)

فيما جاء حديث (الثقلين) المتواتر المتفق عليه بين عموم المسلمين على أن الأئمّة المعصومين عليهم السلام من أهل البيت هم عِدْل القرآن الكريم، و«إنهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض»(٤) كما قال ﷺ، الأمر الذي يعتبره الشيعة دليلاً على حجية كل ما صدر عنهم عليهم السلام، ومن جملته الروايات التي تفسر القرآن الكريم، ونحن نستطيع أن نقسّم ما ورد في السنّة الشريفة فيما يتعلق بالآيات القرآنية إلى ثلاثة أقسام:

---

(١) النحل: ٤٤.

(٢) النحل: ٦٤.

(٣) الحشر: ٧.

(٤) سنن الترمذي: ج ٥/ ٣٢٩/ ح ٣٨٧٦؛ مسند أحمد: ج ٥/ ١٨٢.

أ _ شرح المجمل القرآني:

ونقصد به ما جاء من السنّة الشريفة شارحاً للكتاب الكريم، وموضّحاً لمجملاته، ومفصّلاً لغوامضه، ويدخل في ذلك ما جاء في تفصيل أحكام الصلاة، والزكاة، والصوم، والحج وغيرها من الشرائع الإسلاميّة، كما يدخل فيه ما جاء في شرح قصص الأنبياء، وأسباب النزول، والمعارك الإسلامية، وعالم الموت وما بعد الموت وغير ذلك.

ب _ التصرّف في الظهور القرآني:

في القسم الأوّل كان دور السنة هو شرح وتفصيل ما لم يفصله القرآن الكريم، أما في هذا القسم الثاني من السنة فنحن سنجد تصرفاً في الظهور القرآني، كما إذا كانت الآية عامّة وجاءت السنة لتخصّصها أو تستثني منها، أو كانت الآية مطلقة وجاءت السنة لتقيّدها، أو كانت الآية ذات دلالة معينة وجاءت السنة لتصرفها عن ذلك الظهور، أو تكشف معنىً باطناً لها.

مثال ذلك: حينما يقول تعالى: ﴿أَحَلَّ اللهُ الْبَيْعَ﴾ وتأتي السنة الشريفة لتضع شرطاً لحليّة البيع وتقول (لا يحل مال امرءٍ مسلم إلا بطيب نفسه)، وحينما يقول تعالى: ﴿وَحَرَّمَ الرِّبا﴾ وتأتي السنة الشريفة لتستثني بعض صور الربا فتقول: (لا ربا بين الوالد وولده).

فإن السنة في هذه الصورة وفي هذين المثالين تتصرف في الظهور القرآني للآيتين.

جـ ـ التأويل:

حيث تقدم السنة الشريفة بياناً للواقع المقصود بالآية مع الحفاظ على دلالتها اللغوية ـ مثال ذلك ما جاء من الروايات في أن المقصود بـ (ليلة القدر) هو رسول الله ﷺ، أو ان المقصود بقوله تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ﴾[1] **هو الأئمّة الإثنا عشر، والأربَعة الحرم هم الأربعة المسمّون بـ (علي)[2] حيث هو من أسماء الله تعالى، فنحن نلاحظ أن السنة في هذه الأمثلة لا تشرح كلمة قرآنية مجملة، كما لا تتصرف في دلالتها من حيث السعة والضيق، وإنما تكشف عن واقعيّات أخرى مقصودة.**

شروط العمل بالسنة:

ويتفق علماء التفسير أيضاً على أن العمل بالسنة الشريفة إنما يصحّ إذا توفر شرطان:

الأوّل: أن تثبت تلك السنة برواية صحيحة معتبرة حسب المقاييس الموضوعة لذلك.

الثاني: أن لا تكون مخالفة للقرآن الكريم.

فقد جاء عن رسول الله ﷺ قوله: «إن على كل حق

---

(١) التوبة: ٣٦.

(٢) وهم عليّ بن أبي طالب، وعليّ بن الحسين زين العابدين، وعليّ بن موسى الرضا، وعليّ بن محمّد الهادي عليهم السلام.

حقيقة، وعلى كل صواب نوراً، فما وافق كتاب الله فخذوه، وما خالف كتاب الله فدعوه».[1]

وجاء عن الصادق عليه السلام قوله: «ما جاءك في رواية من بر أو فاجر يوافق القرآن فخذ به، وما جاءك في رواية من بر أو فاجر يخالف القرآن فلا تأخذ».[2]

وجاء عن الإمام الرضا عليه السلام أنه قال:

«ما جاءك عنا من كتاب الله عزّ وجلّ وأحاديثنا، فإن كان يشبههما فهو منّا، وإن لم يشبههما فليس منّا».[3]

وجاء عن رسول الله ﷺ قوله في حجة الوداع:

«قد كثرت عليّ الكذابة وستكثر بعدي، فمن كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار، فإذا أتاكم الحديث عني فاعرضوه على كتاب الله وسنتي، فما وافق كتاب الله وسنتي فخذوا به، وما خالف كتاب الله وسنتي فلا تأخذوا به».[4]

٨ ـ قاعدة (الجري والانطباق):

إننا نجد في السنّة الشريفة مئات النصوص التي تشرح الآيات القرآنية الكريمة على سبيل (قاعدة الجري والانطباق) وليس على سبيل

---

(١) الكافي للكليني: ج ١/ ٦٩/ ح ١.

(٢) تفسير العياشي: ج ١/ ٨/ ح ٣.

(٣) الاحتجاج: ج ٢/ ص ١٠٨.

(٤) الاحتجاج: ج ٢/ ص ٢٤٦.

بيان المقصود القرآني المتعين، ـ كما هو الحال في التأويل ـ ونحن يجب أن لا نخلط بين هذا الصنف من الروايات وبين الروايات المفسرة شرحاً أو تصرفاً.

إن الروايات كثيراً ما تتّجه لبيان مصداق الآية، واعتباره مما تجري عليه الآية وتنطبق عليه، وهذا هو المقصود بـ (الجري والانطباق) دون أن يكون هدفها بيان المعنى العام الذي دلّت عليه الآية.

مثال ذلك ما جاء في تفسير قوله: ﴿فَسْئَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لا تَعْلَمُونَ﴾ على اعتبار أن (أهل الذكر) هم (أهل البيت عليهم السلام)،[١] أو جاء في تفسير ﴿اهْدِنَا الصِّراطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ على اعتبار أن الصراط المستقيم هو التمسك بعليّ عليه السلام،[٢] أو ما جاء في تفسير ﴿وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِمَنْ تابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صالِحاً ثُمَّ اهْتَدى﴾ على اعتبار أن (اهتدى) تعني (اهتدى إلى ولاية عليّ عليه السلام)[٣] إلى عشرات، بل مئات من هذه الروايات.

إن هذا النمط من الروايات رغم أنها لا تقصد تفسير الآيات الكريمة، إلاّ أنها بلا شك سوف تساعد على فهم المعنى المقصود من الآية، والذي أمكن تطبيقه على المصداق المذكور في الرواية.

وقد يناسب هنا أن نقرأ بعض الروايات في هذا المجال:

ورد عن الإمام الصادق عليه السلام: «إن القرآن حي لم يمت،

(١) الكافي للكليني: ج ١/ ٢١٠/ باب (إن أهل الذكر... هم الأئمّة عليهم السلام).
(٢) تفسير العياشي: ج ١/ ٢٤/ ح ٢٥.
(٣) خصائص الوحي المبين لابن البطريق: ٩٢.

وإنه يجري كما يجري الليل والنهار، وكما تجري الشمس والقمر، ويجري على آخرنا كما يجري على أولنا».[١]

وجاء عن الإمام الصادق عليه السلام أيضاً أنه قال لعمر بن يزيد لما سأله عن قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَصِلُونَ ما أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ﴾.[٢]

قال عليه السلام: «هذه نزلت في رحم آل محمّد صلى الله عليه وآله، وقد تكون في قرابتك، فلا تكوننّ ممّن يقول للشيء إنه في شيء واحد».[٣]

يقول العلامة الطباطبائي في تفسيره (الميزان) بعد أن نقل عن الإمام الصادق عليه السلام في تفسير ﴿اهْدِنَا الصِّراطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ قوله عليه السلام: «الصراط المستقيم أمير المؤمنين عليه السلام».

أقول: «وفي هذه المعاني روايات أُخر، وهذه الأخبار من قبيل الجري، وعدّ المصداق للآية، واعلم أن الجري اصطلاح مأخوذ من قول أئمّة أهل البيت عليهم السلام، ففي تفسير العياشي عن الفضيل بن يسار قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن هذه الرواية: ما من آية إلا ولها ظهر وبطن، وما فيها حرف إلا وله حدّ، ولكل حدّ مطّلع، ما يعني بقوله: ظهر وبطن؟ قال عليه السلام: ظهره تنزيله، وبطنه تأويله، منه ما مضى ومنه ما لم يكن بعد، يجري كما يجري الشمس والقمر، كلما جاء منه شيء وقع... الحديث.

وفي هذا المعنى روايات كثيرة، وهذه سليقة أئمّة أهل

(١) تفسير العياشي: ج ٢/ ٢٠٤/ ح ٦.
(٢) الرعد: ٢١.
(٣) أصول الكافي: ج ٢/ ١٥٥/ ح ٢٨.

البيت، فإنهم عليهم السلام يطبقون الآية من القرآن على ما يقبل أن ينطبق عليه من الموارد، وإن كان خارجاً عن مورد النزول...».[١]

٩ـ قاعدة (تفسير القرآن بالعقل):

لا شك أن القرآن الكريم دعا لإمعان النظر في آياته، والتدبّر في كلماته، وجعل ذلك أفضل سبيل للتأكد من صحة المفاهيم القرآنية، وصدورها عن الله تبارك وتعالى.

فقد قال: ﴿أَفَلا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلافاً كَثِيراً﴾.[٢]

ثم شدّد النكير على أولئك القوم الذين لا يعون حقائق القرآن ولا يستمعون لنداءاته قائلاً: ﴿فَما لِهؤُلاءِ الْقَوْمِ لا يَكادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثاً﴾.[٣]

ثم أثنى على أولئك القوم الذين يتفاعلون مع الآيات القرآنية، ويتحركون في ضوء دلالاتها وتوجيهاتها ومعانيها قائلا: ﴿وَإِذا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آياتُهُ زادَتْهُمْ إِيماناً﴾.[٤]

كل هذه النصوص تؤكد أن القرآن الكريم أراد منّا التعامل معه على أساس وحي العقل وتأملاته واستنتاجاته المنطقيّة.

(١) الميزان: ج ١/ ص ٤١ و٤٢.
(٢) النساء: ٨٢.
(٣) النساء: ٧٨.
(٤) الأنفال: ٢.

هذا الأمر هو الذي فتح باباً للسؤال عن ما هو المدى الذي يسمح فيه لعقولنا وأنظارنا أن تؤثر وتتأثر بمداليل الآيات القرآنيّة؟

وإذا جاز للعقل أن يتدبّر في الآيات القرآنية، فهل يجوز له أن يفسرها في ضوء استنتاجاته النظرية؟

ومن أجل الإجابة على هذا السؤال، لابد أن نوضح الفرق بين عدة مستويات من الاستنتاجات النظرية.

أ ـ الدليل العقلي:

ويُقصد به كل النتائج اليقينيّة التي ينتهي إليها الاستدلال العقلي، معتمداً على مقدماته البديهيّة، وعبر المناهج الصحيحة للاستدلال.

مثال ذلك، حينما ينتهي الاستدلال العقلي إلى استحالة أن يكون الله تعالى جسماً، أو عاجزاً، أو نادماً، أو جاهلاً، أو ظالماً، وما أشبه ذلك من النتائج اليقينيّة.

هذا المستوى من الاستنتاجات النظرية وحده هو الذي يسمح له أن يتصرف في تفسير بعض الآيات القرآنية التي يرى أنها تصطدم مع تلك النتائج اليقينية، فيقوم المفسر بتأويلها والتصرف بظواهرها، كما في كل الآيات التي قد يظهر منها التجسيم، أو نسبة الجهل أو الإضلال إلى الله تبارك وتعالى.

كما في قوله تعالى: ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾[١] الظاهرة في التجسيم.

(١) الفتح: ٨.

أو في قوله تعالى: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّى نَعْلَمَ الْمُجاهِدِينَ﴾[١] **وقوله:** ﴿وَما أَصابَكُمْ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعانِ فَبِإِذْنِ اللهِ وَلِيَعْلَمَ الْمُؤْمِنِينَ وَلِيَعْلَمَ الَّذِينَ نافَقُوا...﴾[٢] **الظاهرتين في عدم العلم الإلهي بأحوال الناس إلاّ بعد اختبارهم.**

أو في قوله تعالى: ﴿يُضِلُّ مَنْ يَشاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشاءُ﴾[٣] **التي قد تظهر في نسبة الإضلال إلى الله تعالى.**

ففي مثل هذه الموارد نجد المفسرين يسرعون إلى حمل الآيات على خلاف ظاهرها، وبالنحو الذي ينسجم مع المعتقد الديني الصحيح الثابت بالبراهين العقلية والنصوص الشريفة.

إلاّ أن الجدير بالذكر هو أن الدليل العقلي لا يتصرف بأصل الفكرة القرآنية وإنما يتصرف في صورتها وكيفيتها الظاهريّة.

فالعقل مثلاً لا ينفي العرش، واللوح، والميزان، وباقي الثوابت القرآنية، وإنما يعالج مدى توافق كيفية تلك الثوابت القرآنية مع الثوابت العقلية.

ب ـ النتائج الفلسفيّة الظنيّة:

ويقصد بها كل النتائج الفلسفيّة التي لم يتوصل إليها الفيلسوف بشكل قطعي، ولم تكن نتائج حتميّة لمقدمات وبراهين عقليّة أكيدة الصحّة، وإنما هي اجتهادات قابلة للخطأ والصواب.

---

(١) محمّد: ٣١.

(٢) آل عمران: ١٦٦.

(٣) فاطر: ٨.

كما هو الحال بالنسبة لموضوع فلسفة الخلقة، وفلسفة المعاد، وأمثالها، فإن الفيلسوف قد يصل إلى نتائج اجتهاديّة، وآراء فرضيّة، إلاّ أنها تبقى بحدود الاجتهاد والرؤية الافتراضيّة.

وفي هذا المستوى لا مجال للتصرف في ظهور الآيات القرآنية وإخضاعها لتلك النظريات الاجتهاديّة.

ج ـ النتائج العلميّة الظنيّة:

ومع ذلك، في مجال العلوم الطبيعيّة حينما يصل الباحث إلى نتائج تمثل اجتهادات مؤقّتة ورؤى قابلة للنقض والإبرام.

كما هو بالنسبة إلى أصل الحياة، وعمر الأرض، وقوانين السرعة والحركة، وكيفية الإدراك الإنساني، ومستوى الإدراك الحيواني، وعالم النبات، وعالم الجماد، وكل ما يتعلق بعالم الطبيعة.

فإن كل هذه النتائج لا تخرج عن إحدى حالتين:

الحالة الأولى: أنها مجرد فرضيات لم تصل بعد إلى مستوى الحقيقة العلمية، كما هو مثلاً في نظرية (دارون) عن أصل الأنواع وتكوّن الإنسان، وهنا لا نستطيع أن نتجاوز الظهور القرآني الذي يقول أن الإنسان خلق من تراب وليس من نوع حيواني آخر كان قبله، من أجل التوافق مع تلك الفرضيّة، حيث يقول تعالى: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسى عِنْدَ اللهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرابٍ﴾.

الحالة الثانية: أن تبلغ تلك النتائج مستوى (الحقيقة

العلميّة)، وهنا أيضاً لا نستطيع أن نتجاوز النص القرآني ونتصرف فيه، لأن تلك الحقيقة العلميّة إنما ثبتت في حدود دائرة القدرة البشريّة، لا فيما هو فوقها، وهو قدرة الله تبارك وتعالى.

فإذا كانت الحقائق العلميّة لا تقبل بتكوّن وليد من دون أب، فإن تلك الحقائق العلميّة إنما تتحدَّث عن المجال البشري وطبيعة حركته، وهي غير قادرة على أن تنفي إمكانية ذلك حينما يكون الحديث عن مجال آخر هو وراء القدرة البشريّة، كما يؤكده القرآن الكريم في قصة خلق عيسى عليه السلام من دون أب.

إننا لا نستطيع مثلاً أن ننفي الإسراء، والمعراج، وقصة عرش بلقيس لمجرد أن قوانين حركة الأجسام لا تسمح بذلك.

كما لا نستطيع أن ننفي حديث النملة مع سليمان، وتسخير حركة الرياح بين يديه لمجرد أن ذلك لم يثبت علمياً.

وهكذا لا نستطيع أن نفسّر القرآن الكريم بحيث نتصرّف في دلالاته في ضوء معلوماتنا عن حركة الأرض، والشمس والنجوم، وعمر الكون، وعمر الحياة فوق الأرض، وما شاكل ذلك.

د ـ نتائج العلوم الإنسانيّة:

وفي مجال العلوم الإنسانيّة كعلم الاجتماع، والاقتصاد، والسياسة، والأخلاق، وما شاكل ذلك، لا نستطيع أن نتصرّف في أحكام الشريعة الإسلاميّة الثابتة بالنص القرآني من أجل التوفيق

بينه وبين نتائج العلوم الإنسانيّة، والمذاهب المتعددّة فيها، وذلك باعتبار أن جميع تلك المذاهب إنما تمثل اجتهادات للإنسان بينما تمثل الشريعة الإسلاميّة حكماً إلهياً ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْماً لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾.(١)

نحن لا نستطيع أن نتصرف بقوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ﴾ **لمجرد أن ذلك لا ينسجم مع مذاهب العصر الحديث.**

كما لا نستطيع أن نتصرف بقوله تعالى: ﴿لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنْثَيَيْنِ﴾ **أو قوله تعالى:** ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾ **أو قوله تعالى:** ﴿فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ﴾ **لمجرد أن ذلك لا يتفق مع المساواة والديمقراطيّة المزعومة.**

إن كلام الله تعالى فوق كلام البشر، وحكمه فوق حكم البشر ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْراً أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾.(٢)

هـ ـ الأهواء والأمزجة:

وإذا كنّا نرفض إخضاع النص القرآني لنتائج العلوم الإنسانية فمن الطبيعي أن نرفض إخضاعه للأهواء والأمزجة البشريّة، فأنها لا تعبّر عن نتائج عقليّة يقينيّة لا يمكن تجاوزها، بل

---

(١) المائدة: ٥٠.

(٢) الأحزاب: ٣٦.

اللاّزم، هو إخضاع الأهواء والأمزجة للحكم الإلهي لأنها لا تمثّل إلا جاهليّة، وقد قال تعالى: ﴿أَفَحُكْمَ الْجاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللهِ حُكْماً﴾.(1)

إن النتيجة التي نريد الانتهاء لها من هذا البحث هي عدم جواز التصرّف بالنص القرآني (سواءاً كان على مستوى الصراحة أو الظهور) إلاّ حينما نواجه حكماً عقلياً قاطعاً يؤكده البرهان، وحينئذ سوف يمكن التصرف بالنص القرآني على مستوى التعديل بالشكل والصورة، دون مساس بجوهر الفكرة القرآنية كما أسلفنا.

وفيما عدا ذلك فإن المسألة ستدخل في حقل (التفسير بالرأي) الذي نهت عنه الشريعة الإسلاميّة وحرَّمته أشد ما تكون الحرمة كما سبق.

١٠ـ قاعدة (التركيب):

هذه القاعدة هي إحدى مفردات ونماذج تفسير القرآن بالقرآن والتي سبق شرحها، وقد أفردناها بالحديث تركيزاً عليها.

لقد تحدثنا هناك عن حالات ثلاث لتفسير القرآن بالقرآن، هي القرينة المتصلة، والقرينة المنفصلة، والسياق.

و(قاعدة التركيب) هي شبيهة وقريبة من حالة (القرينة

(1) المائدة: ٥٠.

المنفصلة) إلاّ أننا في القرينة المنفصلة كنا نحاول أن نستفيد من آية أخرى تتحدث عن نفس موضوع الآية المراد تفسيرها، فهي ناظرة إليها وقرينة عليها.

سوى أنها مذكورة من القرآن الكريم في موضع آخر، كما لاحظنا ذلك في آية ﴿وَجادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ **أو آية** ﴿فَذَرْهُمْ يَخُوضُوا وَيَلْعَبُوا﴾ **أو آية** ﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾.

أمّا في قاعدة التركيب، فنحن نعمد إلى آية أُخرى لا نظر فيها إلى الآية موضوع البحث، بل هي تتحدث عن قضية أخرى، إلا أنها تستخدم نفس الكلمة التي يراد تفسيرها، وحينئذ خلال الجمع والتركيب بين الآيتين نستطيع أن نعرف ما هو المقصود من الكلمة المراد تفسيرها.

ولنوضح ذلك ببعض الأمثلة:

إذا أردنا أن نعرف من هم الصادقون في قوله تعالى: ﴿يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾(1) **فيمكننا أن ننظر إلى قوله تعالى:**﴿وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْساءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ **ـ بمعنى الحرب ـ** أُولئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾(2) **ونعرف حينئذ أن الصادقين هم الذين صبروا في الحروب والشدائد، ثم إذا بحثنا عن المصداق الخارجي لذلك، وجدنا أن الإمام عليّ** عليه السلام **هو**

(1) التوبة: ١٢٠.

(2) البقرة: ١٧٧.

أوضح من ينطبق عليه هذا العنوان، وحينئذ سيكون هو المعني بقوله: ﴿وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ كما جاء في تفسير ذلك أيضاً.[١]

ومثال ذلك أيضاً، إذا أردنا أن نعرف من هو الذي نزلت عليه السكينة في قوله تعالى: ﴿ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا فَأَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ وَأَيَّدَهُ بِجُنُودٍ لَمْ تَرَوْهَا﴾[٢] **تكشف أن الذي أنزلت عليه السكينة هو نفسه الذي أيّده الله بالجنود، وذلك هو رسول الله ﷺ بالاتفاق.**

ولكننا نريد أن نكشف الأمر من خارج هذه القرينة المتصلة، واعتماداً على قاعدة التركيب، وحينئذ يجب علينا أن ننظر في موضعين من القرآن الكريم تحدثا عن نزول السكينة.

أحدهما قوله تعالى: ﴿فَأَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَى رَسُولِهِ وَعَلَى الْمُؤْمِنِينَ وَأَلْزَمَهُمْ كَلِمَةَ التَّقْوَى﴾.[٣]

وثانيهما قوله تعالى: ﴿أَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَى رَسُولِهِ وَعَلَى الْمُؤْمِنِينَ وَأَنْزَلَ جُنُوداً لَمْ تَرَوْهَا﴾.[٤]

وفي كلا الموضعين نجد أن السكينة قد أنزلت على النبي

---

(١) جاء هذا الاستخدام لقاعدة التركيب في محاججة لطيفة لمؤمن الطاق _ أحد أصحاب الإمام الصادق عليه السلام _ لإثبات أحقية الإمام عليّ عليه السلام بالطاعة والإتباع. راجعها في كتاب الاحتجاج للطبرسي: ج ٢/ ص ١٤٧.

(٢) التوبة: ٤١.

(٣) الفتح: ٢٦.

(٤) التوبة: ٢٧.

وعلى المؤمنين، الأمر الذي استطاع من خلاله بعض العلماء[١] أن يستنتج أمرين:

الأوّل: أن النبي هو الذي نزلت عليه السكينة في الآية السابقة ﴿فَأَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ﴾.

الثاني: إن اختصاص النبي بنزول السكينة في هذه الآية دون صاحبه، بينما هي نازلة على المؤمنين أيضاً في الآيتين السابقتين قد يكشف عن عدم توفّر صفة الإيمان في صاحبه المشار إليه في هذه الآية.

* * *

---

(١) انظر محاججة الشيخ المفيد في كتاب الاحتجاج: ج ٢/ ص ٣٢٨.

الفصل الخامس

استظهار المعنى الباطن

فيما سبق من القواعد كنا نمارس منهج «إتباع المعنى الظاهر» بمختلف الطرق التي يتكوّن منها الظهور، سواء بشكل مباشر، أو من خلال القرائن المتصلة والمنفصلة كما مضى الحديث في ذلك.

أمّا هنا فنحن نريد أن نمارس منهجاً جديداً مضى عليه المفسرون، وهو الذي يمكن أن نسميه منهج «استظهار المعنى الباطن» حيث نمارس لدى العمل بهذا المنهج أسلوباً آخر في التعامل مع النص القرآني يتمثل في الوقوف عنده طويلاً، واستجلاء غوامضه، واكتشاف بواطنه، والغوص في أعماقه، والبحث عن أسراره، بينما كنا في منهج (إتباع المعنى الظاهر) نمارس عملية تلقّي ما ينطبع في أذهاننا من خلال قراءة النص القرآني.

توضيح المنهج:

ولنبدأ أولاً بتقديم إيضاحات لهذا المنهج من خلال ضرب بعض الأمثلة القرآنية البسيطة، ثم نصل إلى الحديث عن مدى مشروعية هذا المنهج وسلامة القاعدة التي يقوم عليها، والحدود التي يجب أن يتقيّد بها.

حينما نقرأ قوله تعالى: ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ﴾ المتكرّر في سورة البقرة، والأنبياء، والنمل، والقصص، فإن معناه الظاهر ربما لا يزيد على مطالبة الطرف الآخر الموجّه إليه الخطاب بالبرهان على مدّعاه، ولكننا إذا دخلنا إلى عمق هذا الخطاب، ولاحظنا استخدام القرآن له مراراً ومع أطراف متعدّدة نستطيع أن نستلهم ـ وعلى قاعدة استظهار المعنى الباطن ـ معنىً جديداً وهو اعتماد الإسلام دائماً على منهج البرهان المنطقي، ورفضه لأية قضية لا تثبت نفسها بالبرهان.

وهكذا حينما نقرأ قوله تعالى: ﴿وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾[1] المتكرّر بهذا النص، أو بنص مقارب في سورة البقرة، والنساء والأنعام، والإسراء وغيرها، فإن معناه الظاهر لا يزيد على الأمر بالإحسان للوالدين، ولكن التأمل في سرّ هذا التأكيد القرآني المتكرّر، وربطه بالإيمان بالله تعالى وتوحيده، وغير ذلك من القرائن المحيطة بالنص، يجعلنا نستلهم ـ وعلى قاعدة استظهار المعنى الباطن ـ معنىً جديداً وهو أن الأديان تؤمن بأن طريق الحفاظ على الروابط الاجتماعيّة، ويرفض فلسفة الاعتزال، والهروب من الواقع الاجتماعي، كما يرفض القول باعتماد التكامل الإنساني على أساس المعرفة النظرية وحدها بعيداً عن ممارسة العمل الصالح، كما يمكن أن نكتشف معنىً آخر هو

(١) الإسراء: ٢٣.

اعتقاد النظرية الدينيّة بنباء الكيان الاجتماعي السالم على أساس محور الأسرة والتي تتقوم بالوالدين.

وهكذا سوف يفتح لنا التأمل في هذا النص المتكرّر آفاقاً في مجال النظرية الأخلاقية والنظرية الاجتماعية في الإسلام، وهي معاني قد لا تنطبع في ذهننا حينما نمارس عملية التلقّي البسيط للنص على قاعدة (اعتماد المعنى الظاهر).

* * *

مشروعية هذا المنهج:

ولكننا بحاجة لمعرفة الدليل على مشروعية هذا المنهج، وبخاصة أنه لا يمثل منهجاً مألوفاً لدى المفسرين، فقد جرت معظم كتب التفسير على منهج تفسير الظاهر، وأمّا تكوين رؤية تفسيريّة شاملة على أساس منهج استظهار الباطن، فهو ما يندر العثور عليه في كتب المفسرين وبخاصةً القدامى.

إذن ما هو الدليل على مشروعية هذا المنهج، وسلامة القاعدة التي يبتني عليها؟

هنا يمكن أن نذكر عدة أدلة:

أوّلاً: الدليل القرآني:

إن القرآن الكريم يكاد يكون ناطقاً بمشروعية هذا المنهج، وسلامة قاعدته، بل داعياً إلى اعتماد هذا المنهج.

فالقرآن الكريم حينما يقول: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَاناً لِكُلِّ

شَيْءٍ﴾[1] نراه صريحاً في أن كل الحقائق مبيّنة في هذا القرآن، وهي ليست موجودة فيه على سبيل الرمز والإشارة العامة، بل هي موجودة فيه على سبيل الكشف التفصيلي، والبيان الواضح، وهو ما تعطيه عبارة ﴿تِبْيَاناً لِكُلِّ شَيْءٍ﴾، مع أن منهج تفسير الظاهر لا يكاد يحصّل لنا هذه الحقيقة، ولا يطلّعنا إلاّ على بعض المعارف والحقائق والأحكام، فيما تبقى كثير من النظريات الإسلاميّة في الاجتماع والاقتصاد والسياسة والأخلاق لا تتضح من خلال منهج إتباع ظهور المفردات القرآنية، ممّا يدلّنا على ضرورة إتباع منهج آخر يساعد على اعتبار القرآن ﴿تِبْيَاناً لِكُلِّ شَيْءٍ﴾.

ومثل ذلك حينما يقول القرآن الكريم: ﴿وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ﴾[2] أليست هذه الآية كافية في الدلالة على أننا قادرون على اكتشاف كل الحقائق والمعاني في القرآن الكريم؟ إذن كيف ذلك، في الوقت الذي لا يسعفنا تفسير الظاهر إلاّ ببعض المعاني.

وهكذا حينما يقول القرآن الكريم: ﴿بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ﴾،[3] فهذه الآية كاشفة عن أن القرآن الكريم له في صدور أهل العلم والمعرفة دلالات بيّنات خاصة غير موجودة عند غيرهم ممّن يفهمون ظاهر الكلام وهم عموم الناس.

---

(١) النحل: ٨٩.

(٢) الزمر: ٢٧.

(٣) العنكبوت: ٢٩.

ثانياً: السنّة الشريفة:

كما أن السنّة الشريفة الثابتة عن المعصوم (عليه السلام) تؤكد أن هذا القرآن الكريم له ظاهر وباطن، ودعت لاستجلاء بواطنه، واكتشاف أعماقه، وأكّدت أن كل الحقائق العلميّة موجودة فيه، كما أكّدت أن كل المعلومات التي يحملها المعصوم (عليه السلام) إنما هي مأخوذة من القرآن لا غير، ثم لاحظنا أن الأئمّة الأطهار (عليهم السلام) مارسوا هذا المنهج في عشرات النصوص الواردة عنهم (عليهم السلام).

ونكتفي هنا بالإشارة إلى نماذج من هذه النصوص:

روي عن عليّ (عليه السلام) أنه قيل له: هل عندكم شيء من الوحي؟

قال: «لا والذي فلق الحبّة وبرء النسمة، إلاّ أن يعطي الله عبداً فهماً في كتابه».[1]

حيث يعلّق العلامة الطباطبائي على هذا الحديث بقوله:

«وهو من غرر الأحاديث، وأقل ما يدل عليه: أن ما نقل من أعاجيب المعارف الصادرة عن مقامه العلمي الذي يدهش العقول مأخوذ من القرآن الكريم».

وفي رواية الإمام الصادق (عليه السلام) قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله):

«... فإذا التبست عليكم الفتن كقطع الليل المظلم فعليكم بالقرآن فإنه شافع مشفَّع، وماحلٌ مصَّدق، ومن جعله أمامه قاده

(١) الميزان: ج ٢/ ص ٧١.

إلى الجنّة، ومن جعله خلفه ساقه إلى النار، وهو الدليل يدل على خير سبيل، وهو كتاب فيه تفصيل وبيان وتحصيل، وهو الفصل ليس بالهزل، وله ظهر وبطن، فظاهره حكم وباطنه علم، ظاهره أنيق وباطنه عميق، له تخوم وعلى تخومه تخوم، لا تحصى عجائبه، ولا تبلى غرائبه، فيه مصابيح الهدى، ومنار الحكمة، ودليل على المعرفة لمن عرف الفقه، فليجل جال بصره، وليبلغ الصفة نظره، ينج من عطب، ويخلص من نشبَ، فإن التفكّر حياة قلب البصير، كما يمشي المستنير في الظلمات، فعليكم بحسن التخلّص، وقلة التربّص...».[1]

فهذه الرواية كافية في الدلالة على المعاني العظيمة التي يحتويها القرآن الكريم، والتي يحتاج اكتشافها إلى إمعان نظر، وإجالة بصر، وحُسن تخلّص، وقلة تربّص.

كما جاء عنه (صلى الله عليه وآله) قوله: «إن للقرآن ظهراً وبطناً، ولبطنه سبعة أبطن».

هذا على مستوى السنّة القوليّة، أمّا على مستوى السنّة العملية، وهي ما ثبت عن النبي (صلى الله عليه وآله) وأهل بيته (عليهم السلام) من ممارسات تفسيريّة، فإننا نلاحظ أنهم اتبعوا هذا المنهج عملياً، ومشوا عليه فيما ورد عنهم من استنتاج أو تفسير للعشرات، بل المئات من الآيات القرآنيّة.

(١) الكافي للكليني: ج ٢/ ٥٩٨.

ويمكن أن نذكر هنا بعض الأمثلة للفائدة:

في الرواية عن أبي الجارود قال: قال أبو جعفر (الباقر عليه السلام): إذا حدثتكم بشيء فاسألوني من كتاب الله، ثم قال ـ في بعض حديثه ـ إن النبي صلى الله عليه وآله نهى عن القيل والقال، وفساد المال، وكثرة السؤال.

فقيل له: يا بن رسول الله أين هذا من كتاب الله عزّ وجلّ؟

قال: قوله ﴿لا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِنْ نَجْواهُمْ إِلاَّ مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلاحٍ بَيْنَ النَّاسِ﴾.

وقال: ﴿وَلا تُؤْتُوا السُّفَهاءَ أَمْوالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِياماً﴾.

وقال: ﴿لا تَسْئَلُوا عَنْ أَشْياءَ إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ﴾.[1]

فنحن نلاحظ أن الإمام هنا قد استنتج أحكاماً ونظريات هي أكبر من مدلول الآية اللفظي.

وفي رواية أخرى أن المتوكل العباسي نذر لله إن رزقه العافية أن يتصدق بمال كثير، فلما عوفي سأل الفقهاء عن حد (المال الكثير) كم يكون؟ فاختلفوا فقال بعضهم ألف درهم، وقال بعضهم عشرة آلاف، وقال بعضهم مائة ألف، فاشتبه عليه هذا. ولما وصل السؤال إلى الإمام الهادي عليه السلام قال: يتصدق بثمانين درهماً فلما سألوه عن ذلك قال: إن الله عزّ وجلّ قال لنبيّه صلى الله عليه وآله: ﴿لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ فِي مَواطِنَ كَثِيرَةٍ﴾ **«فعددنا مواطن رسول الله صلى الله عليه وآله**

(١) الاحتجاج: ج ٢/ ص ٥٦.

فبلغت ثمانين موطناً»[1] فإن الاستدلال بهذه الآية على أن عدد ثمانين هو كثرة إنما هو عملية تحليل واستنتاج قام بها الإمام.

ثالثاً: منهج علماء الإسلام:

ورغم أن هذا المنهج لم يقدّم لنا دراسات تفسيريّة كاملة إلا من قبل بعض العرفاء، إلا أن التأمل في الأبحاث العلمية لعلماء الإسلام وفي مجالات مختلفة يؤكد أنهم جميعاً استخدموا هذا المنهج ومارسوه في مختلف تخصصاتهم.

فلقد استخدمه علماء الفقه بكثرة في عشرات الموارد التي أثبتوا فيها حكماً فقهياً بالاستناد إلى دلالة آية قرآنية على سبيل استظهار المعنى الباطن.

فقد استدلوا مثلاً على القول بأن (الأمين لا يضمن) بقوله تعالى: ﴿ما عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ﴾**،[2] على اعتبار أن المؤتمن محسن لصاحب الأمانة، فلا سبيل عليه إذا تلفت بغير عمدٍ.**

وهكذا حاول بعضهم أن يستدل على اعتبار بيوت مكة المكرمة بمثابة المسجد فلا يجوز بيعها بقوله تعالى: ﴿سُبْحانَ الَّذِي أَسْرى بِعَبْدِهِ لَيْلاً مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى﴾[3] **حيث نعلم أن الإسراء كان من بعض بيوت نساء النبي، ولم يكن من المسجد الحرام، ورغم ذلك فقد**

(١) المصدر السابق: ٢٥٨.

(٢) التوبة: ٩١.

(٣) الإسراء: ١.

اعتبرت الآية أن الإسراء كان من المسجد، مما يدل على أن كل بيوت مكة هي بحكم المسجد.

وهكذا حاول بعضهم أن يستدل على انعتاق العبد قهراً على مولاه إذا أسلم العبد وكان مولاه كافراً بقوله تعالى: ﴿لَنْ يَجْعَلَ اللهُ لِلْكافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلاً﴾.[1]

وأمثال ذلك عشرات الموارد.

* * *

كما استخدم هذا المنهج علماء أصول الفقه أيضاً حينما استدلوا بالآيات القرآنية في عشرات الموارد لإثبات قاعدة أصوليّة.

فتراهم يستدلون على أن صيغة الأمر ظاهرة في الوجوب بقوله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾.[2]

ويستدلون على حجية خبر الثقة الواحد بقوله تعالى: ﴿وَلِيُنْذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾[3] حيث جعل الحذر واجباً عند إبلاغ الأحكام الشرعية من قبل الرواة.

ويستدلون على حجية الإجماع بقوله تعالى: ﴿وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ ما تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ﴾.[4]

وأمثال ذلك عشرات الموارد.

---

(١) النساء: ١٤١.

(٢) النور: ٦٣.

(٣) التوبة: ١٢٢.

(٤) النساء: ١١٥.

كما استخدم هذا المنهج علماء العقيدة والمذهب بكثرة، حتى نلاحظ أن العلامة الحلي حاول أن يقدم ألفي دليلٍ من القرآن الكريم ومن السنة والعقل لإثبات إمامة الإمام أمير المؤمنين عليه السلام،[1] فهو إنما اعتمد هذا المنهج، واستخدم هذا الأسلوب في أكثر تلك الموارد.

وجاء العرفاء يستخدمون هذا المنهج بشكل واسع جداً لإثبات نظراتهم في مختلف مجالات المعرفة الإلهية.

فهم يستدلون _ مثلاً _ على نظرية قيام الجنة والنار بالفعل بقوله تعالى:

﴿لَقَدْ كُنْتَ فِي غَفْلَةٍ مِنْ هذا فَكَشَفْنا عَنْكَ غِطاءَكَ فَبَصَرُكَ الْيَوْمَ حَدِيدٌ﴾ حيث يستفيدون من كلمة (غفلة) معنى عدم الانتباه للشيء القائم بالفعل.[2]

* * *

إن ما نريد التأكيد عليه هو أن هذا المنهج لم يكن منهجاً مستحدثاً، مستجداً، ولم يكن من ابتداع المتصوفة، رغم تصور البعض أن هذا المنهج هو منهجهم، ولذا فقد أطلقوا عليه أحياناً (المنهج الصوفي)، إلا أن الحقيقة هي غير ذلك، وإنما المتصوفة أفرطوا في استخدام هذا المنهج، وتجاوزوا الحدود الصحيحة له،

---

(١) راجع كتاب (الألفين) للعلامة الحلي.

(٢) راجع في ذلك الميزان للطباطبائي: ج ١/ ٩٢.

وعمدوا لتفسير شامل للقرآن الكريم ينسجم مع تصوراتهم، بينما لم يقم أصحاب الاختصاصات الأخرى بوضع تفسير شامل للقرآن الكريم في ميدان اختصاصهم، وإنما عمدوا إلى وضع دراسة للآيات التي تختص بميدان بحثهم دون سواها.

مستويان لاستخدام المنهج:

المستوى التفسيري والمستوى التطبيقي.

حيث يقصد بالمستوى الأوّل؛ محاولة تفسير الآية في ضوء هذا المنهج، وادعاء أن المعنى المستظهر منها هو المقصود الحقيقي للقرآن الكريم.

بينما يقصد بالمستوى الثاني؛ محاولة استلهام واستيحاء معنىً معيّن من الآية، ليس على أساس أنه هو المقصود منها، بل على أساس إمكانية تطبيق الآية عليه، باعتباره أحد المحتملات في معناها، أو أحد مصاديق المعنى.

مثال ذلك: حينما يقف المفسّر عند قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِه مُهاجِراً إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِه ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ﴾[1] ويحاول تطبيقها على من يخرج من بيت نفسه، ويقضي على كل أنانياته، ويتحرك نحو الله ورسوله، ويذوب في القيم الإلهية والأهداف الدينيّة، فتموت الأنا الشيطانيّة عنده، وحينئذٍ يكون أجره على الله.

(١) النساء: ١٠٠.

فليس المقصود لأصحاب هذا القول هو تفسير الآية بهذا المعنى واعتباره مدلولاً لها، وإنما يقصدون تقديم نموذج آخر للهجرة إلى الله يمكن أن يكون تطبيقاً من تطبيقات الآية.

وبهذا الصدد يقول المفسّر العارف الشيخ جوادي الآملي:

«وهكذا كان شيخ مشايخ العرفاء ابن عربي يذكر الأسرار المتصلة بظواهر القرآن، ليس من باب التفسير، لأنه رسم حدود التفسير سلَفاً.

فمثلاً لا يزعم العارف أبداً أن آية ﴿اذْهَبْ إِلى فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغى﴾ خطاب للنفس الأمّارة وعتاب لها، أي أنها تعني اذهب واسحق نفسك الطاغية مثل فرعون، فلا يذكر العارف ذلك بصفته تفسيراً، مع أن تأويلاتهم تتضمن هكذا أقوال، لكنهم أنفسهم يؤكدون أنها ليست تفسيراً، فلتفسير القرآن حدود يتساوق تجاوزها مع الكفر.

فإن فرعون في الآية شخص معيّن، والمخاطب هو موسى كليم الله تعالى، وقد فصّل القرآن قصة المواجهة بينهما...

لكن المرء عندما يستفيد من هذه الظواهر، ويدرس داخله، يرى أن حاله الداخلي يماثل حال موسى وفرعون، فالعقل كموسى، والنفس كفرعون، وأنا مكلّف بسحق نفسي الأمارة كما كان موسى مكلّفاً بمحاربة فرعون... ومن الطبيعي أن هذا ليس قول القرآن».[1]

(١) انظر جوادي آملي _ مكتب استاد _ مجلة كيهان انديشة العدد ٣٩.

وحين كان هذا المستوى هو الغالب في التفاسير التي اعتمدت هذا المنهج، لذا فقد أطلقوا عليه اصطلاح (التفسير الإشاري) و(التفسير الفيضي) للدلالة على أن أصحاب هذا المنهج لا يزعمون أن المعنى المذكور هو مقصود الآية ومدلولها اللفظي، وإنما يزعمون أن الآية فيها إشارة إلى المعنى الذي استفادوه، وأن التأمل في عمق الآية وبعناية الله تعالى وتوفيقه هو الذي أوجب إفاضة هذا المعنى الجدير عليهم وانبثاقه في أذهانهم.

ولا يخفى أن هذا المعنى الباطن المكتشف من خلال التأمل يجب أن يكون معنىً ينسجم مع مدلول الآية ولا يصطدم معه.

ولذا قالوا في تعريف التفسير الإشاري: «هو تأويل الآيات على خلاف ما يظهر منها، بمقتضى إشارات خفيّة تظهر لأرباب السلوك، ويمكن التطبيق بينها وبين الظواهر المراده».[1]

الحدود الصحيحة لهذا المنهج:

لما كان هذا المنهج يمثّل اكتشافاً لباطن القرآن، فلا بدّ أن يخضع لضوابط تصحّح هذا الاكتشاف وتؤكد سلامته، ومن دون ذلك ربما تخضع العملية للأمزجة والأهواء، وتشهد ألواناً غير واقعيّة من الإدعاء، وبالتالي فسوف تفقد قيمتها العلمية، ومن ناحية ثانية لابد أن تكون تلك الضوابط مقبولة شرعاً حتى يمكن الاعتماد عليها، فالكتاب هو كتاب الله،

(١) التفسير والمفسرون/ الذهبي: ج ٣/ ص ١٨.

والمقاصد هي مقاصد الله تعالى، وكيف يمكن أن نعتمد في فهم المعاني الباطنة لهذا الكتاب على ضابطة لم تؤيد في شريعة الله!

هناك ثلاث ضوابط يمكن اعتمادها:

١ــ تكوين الظهور العلمي:

لقد سبق القول أن هنالك قاعدة تسمح لنا بالخوض في تفسير القرآن الكريم، وهي التي أطلقنا عليها قاعدة «اعتماد الظهور القرآني»، فكل ما دخل في (الظهور) وفقاً لقواعد ومناهج التخاطب في اللغة العربيّة أمكن اعتماده، وكل ما لم يدخل في (الظهور) لا نستطيع اعتماده لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾[1] ويجب أن نترك أمره إلى الراسخين في العلم الذين هم أعلم بمقاصد القرآن.

وحينئذ سيكون من حقّنا اعتماد هذا المنهج، حينما نتمكن من تحويل المعنى الباطن إلى معنى ظاهر من خلال جمع الأدلة والقرائن على إرادته من اللفظ، الأمر الذي يدعونا لاستذكار ما سبقت الإشارة إليه تحت عنوان الظهور الابتدائي والظهور العلمي.

ذلك أن هذا الظهور الذي نكوّنه في عملية استكشاف المعنى الباطن، والذي لا يبدو بالنظرة الأولى، ويحتاج إلى جهد علمي لاكتشافه هو ظهور من المستوى الثاني الذي نصطلح عليه بـ (الظهور العلمي)، اقتباساً من قوله تعالى: ﴿بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ﴾[2] والتي تشهد على أن هذه الآيات رغم

(١) الإسراء: ٣٦.

(٢) العنكبوت: ٤٩.

ظهورها وكونها بيّنات، إلاّ أن ذلك الظهور يختص بالذين أوتوا العلم، ولا يكاد يظهر لغيرهم.

ونستطيع أن نقول في ضوء ذلك أن المعنى الذي يراد اكتشافه بهذا المنهج هو (ظاهر) من جهة و (باطن) من جهة أخرى، فهو ظاهر للذين أوتوا العلم، وباطن لغيرهم.

ومن هذا المنطق أطلقنا على هذه الضابطة بـ (قاعدة استظهار المعنى الباطن) أي جعل المعنى الباطن ظاهراً.

والحقيقة أن كل الممارسات التفسيرية لعلمائنا في المجالات المختلفة التي سبقت الإشارة إليها لم تكن تخرج عن هذه الضابطة، فتجدهم يجمّعون القرائن والأدلة لإثبات أن المعنى المكتشف هو معنى يظهر للعيان من خلال الالتفات إلى تلك القرائن والأدلة، وهو معنى رغم تستّره وغموضه، إلا أن تلك القرائن والدلائل كافية في إزاحة الستار عنه وإظهاره.

٢_ الثبوت في السنّة الصحيحة:

وفي حالة ثانية يمكن اعتماد هذا المنهج، وهي أن يثبت ذلك التفسير بطرق صحيحة معتبرة في السنة الشريفة.

فنحن نقبل ما جاء عنهم عليهم السلام في بيان كشف المعاني الواقعيّة المقصودة للقرآن الكريم، سواء في مجال الحديث عن بطون القرآن الكريم، أو في مجال الحديث عن تأويل القرآن الكريم.

٣_ اكتشاف عموم الفكرة:

وفي حالة ثالثة نستطيع اعتماد هذا المنهج، وهي أن نكتشف من مجموع القرائن والدلائل المحيطة بالنص عموم الفكرة المطروحة فيه، وحينئذ نستطيع العودة إلى (قاعدة عموم الفكرة) والتي سبق الحديث عنها.

إن أكثر ما جاء في تفاسير العرفاء المعتمدة على هذا المنهج هو من هذه الحالة، حيث يعمدون إلى تطبيق الفكرة المذكورة في الآية على مصاديق أخرى تلتقي مع المصداق المذكور في الآية على أساس التماثل.

فإذا لاحظت تفسير آية: ﴿وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِراً﴾ على طريقة العرفاء سوف لا تجده تفسيراً للآية بمقدار ما هو تطبيق معناها على مصداق جديد، حيث يتّحد في فكرته ومفهومه مع نفس المصداق الظاهر في الآية. وكذلك إذا لاحظت تفسيرهم لآية ﴿اذْهَبْ إِلَى فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَى﴾[1] فإنك ستجد المحاولة نفسها.

ولكن الجدير بالإشارة هو ضرورة الدقة العلميّة في العثور على الفكرة القرآنية المقصودة، ومن دون ذلك فسوف يدخل الأمر في باب إتباع الظن، والتفسير بالرأي، وهو أمر قد سبق التنبيه عليه لدى الحديث عن هذه القاعدة فراجع.

* * *

(١) طه: ٢٤.

الفصل السادس

القراءات المتعدّدة

وتأثيرها على عملية التفسير

لا نريد أن نبحث موضوع القراءات القرآنيّة المتعددة إلاّ بمقدار ما يرتبط بعملية التفسير. على أننا سوف نضطر إلى تناول أهم الأبحاث في موضع (القراءات القرآنية).

لقد تداول المسلمون ومنذ الصدر الأوّل للإسلام عدة قراءات للنص القرآني اشتهر منها سبع قراءات، بل كان عصر النبي ﷺ كما تذكر ذلك عدة من الروايات التاريخيّة قد شهد شيئاً من هذه التعدديّة في كيفية قراءة النص القرآني.

وينتمي أصحاب هذه القراءات كلهم إلى القرن الأوّل للهجرة، رغم أن تدوين هذه القراءات وضبطها والتأليف فيها قد تبلور في القرن الثالث للهجرة، حينما ألّف أبو عبيد القاسم بن سلام الأنصاري (ت ٢٢٤) تلميذ الكسائي كتاباً في القراءات، وتبعه أبو جعفر الكوفي (ت ٢٥٨)، ثم تبعه القاضي إسماعيل بن إسحاق (ت ٢٨٢) الذي ألف كتاباً جمع فيه قراءة عشرين قارئاً، وبعده ألف أبو جعفر الطبري (ت ٣١٠)، ثم ابن مجاهد أبو بكر (ت ٣٢٤) الذي اقتصر على ذكر القراءات السبع المشهورة.[1]

(١) البيان: ص ١٧٨ عن ابن الجزري.

القراءات المشهورة:[1]

ولقد كان المشهور من تلك القراءات هي القراءات السّبع التالية:

١ _ قراءة عبد الله بن عامر الدمشقي (المتوفى ١١٨ هـ).

٢ _ قراءة عبد الله بن كثير المكي الداري (المتوفى ١٢٠ هـ).

٣ _ قراءة عاصم الكوفي (المتوفى ١٢٧ هـ).

٤ _ قراءة أبو عمرو البصري (المتوفى ١٥٤ هـ).

٥ _ قراءة حمزة الكوفي (المتوفى ١٥٦ هـ).

٦ _ قراءة نافع المدني (المتوفى ١٦٩ هـ).

٧ _ قراءة الكسائي الكوفي (المتوفى ١٨٩ هـ).

صور الاختلاف في القراءة:

لقد اتخذ الاختلاف في قراءة النص القرآني عدة صور وأشكال، يبلغ بعضها حدّ الزيادة في النص القرآني، بينما لا يزيد بعضها على مستوى التغيير في الحركة الإعرابيّة.

ونحاول أدناه أن نقدم نموذجاً لهذه الصور من الاختلاف:

١ _ التغيير بالزيادة في النص:

كما في قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا الْغُلَامُ فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ﴾[2] حيث جاء في قراءة أخرى «أمّا الغلام فكان كافراً وكان أبواه مؤمنين».

(١) ولقد كتب أستاذنا آية الله العظمى السيد الخوئي ﵀ في كتابه (البيان) ترجمة عن حياة كل واحد من هؤلاء ومدى وثاقته وهي جديرة بالمراجعة، راجع ص ١٢٦.

(٢) الكهف: ٨٠.

٢ـ التغيير في تركيب الجملة:

كما في قوله تعالى: ﴿وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ﴾[1] **حيث جاء في قراءة أخرى «وجاءت سكرة الحق بالموت».**

٣ـ التغيير في أصل الكلمة:

كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ نَاشِئَةَ اللَّيْلِ هِيَ أَشَدُّ وَطْئاً وَأَقْوَمُ قِيلاً﴾[2] **حيث قرئ «إن ناشئة اللّيل هي أشد وطأ وأصوب قيلا».**

وكما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ شَجَرَةَ الزَّقُّومِ طَعَامُ الْأَثِيمِ﴾[3] **حيث قرئ «طعام الفاجر».**

وكما في قوله تعالى: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾[4] **حيث قرئ «وأتموا الحج والعمرة للبيت».**

وكذا في قوله تعالى: ﴿إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا﴾[5] **حيث قرئ «فتثبتوا».**

٤ـ التغيير في هيئة الكلمة أو حركتها:

كما في قوله تعالى: ﴿لا تُسْئَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ﴾[6] **حيث قرئ «ولا تسأل عن أصحاب الجحيم».**

---

(١) ق: ١٩.

(٢) المزمل: ٦.

(٣) الدخان: ٤٣ و٤٤.

(٤) البقرة: ١٩٦.

(٥) الحجرات: ٦.

(٦) البقرة: ١١٩.

وكما في قوله تعالى: ﴿وَامْسَحُوا بِرُؤُسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ﴾[1] **حيث قرئ «وأرجلكم» بخفض أرجلكم.**

٥ـ التغيير بإضافة حرف للكلمة ذاتها:

كما في قوله تعالى: ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلاثِينَ لَيْلَةً﴾[2] **حيث قرئ «وإذ وعدنا موسى».**

وكما في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمَانَاتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ﴾[3] **حيث قرئ «والذين هم لعهدهم وأمانتهم».**

وكما في قوله تعالى: ﴿وَلا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ﴾[4] **حيث قرئ بإضافة التاء وتشديد الطاء «حتى يتطهرن».**

وكما في قوله تعالى: ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾[5] **حيث قرئ «ملك يوم الدين».**

٦ـ التغيير في اللهجة:

كما في قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ﴾ **حيث قرئ بحذف الهمز وضم الفاء «كفواً» وقرئ بحذف الهمز وسكون الفاء «كفواً».**

---

(١) المائدة: ٦.

(٢) البقرة: ٥١.

(٣) المؤمنون: ٨.

(٤) البقرة: ٢٢٢.

(٥) الفاتحة: ٣.

وكما في قوله تعالى: ﴿إِنَّهَا عَلَيْهِمْ مُؤْصَدَةٌ﴾[1] **حيث قرئ بحذف الهَمزة «إنها عليهم موصَدة».**

وكما في قوله تعالى: ﴿بِسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا﴾،[2] **وقوله** ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَاهَا﴾[3] **حيث قرئت بالإمالة إلى الفتح في مجراها، مرساها، يغشاها.**

٧ـ التغيير في موضع الوقف:

كما في قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾[4] **حيث قرئ «ذلك الكتاب لا ريب، فيه هدى للمتقين».**

وكما في قوله تعالى: ﴿تَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِمْ مِنْ كُلِّ أَمْرٍ﴾[5] **حيث قرئ «من كل أمر سلام» بالوقف على سلام بدلاً من الوقف على أمر.**

وكما في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾[6] **حيث قرئ بالوقف على لفظ الجلالة (الله) هكذا «وما يعلم تأويله إلاّ الله، والراسخون في العلم يقولون...».**

* * *

(١) الهمزة: ٨.

(٢) هود: ٤١.

(٣) الشمس: ٤.

(٤) البقرة: ٢.

(٥) القدر: ٤.

(٦) آل عمران: ٧.

قواعد في تقييم القراءات:

لاحظنا أن اختلاف القراءات قد يؤدي إلى تغيير حقيقي في النص القرآني، كما يؤدي إلى تغيير كبير في المعنى، وحينئذ هل نستطيع أن نقبل هذه القراءات؟ وما هي القواعد التي يلزم اعتمادها لتقييم هذه القراءات؟

إننا سنذكر فيما يلي أربع قواعد من شأنها أن تكون مقياساً لتقييم تلك القراءات، وفي ضوئها سنقبل بعض تلك القراءات، ونرفض بعضها الآخر.

القاعدة الأولى: وحدة النص القرآني:

نحن نعتقد أن النصّ القرآني المنزل من عند الله تعالى واحد، كما ثبت ذلك بنفس القرآن الكريم والسنة الشريفة.

أمّا الآيات القرآنيّة الدّالة على وحدة النص القرآني، فهي كل الآيات القرآنيّة التي تتحدث عن القرآن، دونما أية إشارة إلى تعدديته، ممّا يعطيها دلالة على وحدته.

كما في قوله تعالى: ﴿فَذَكِّرْ بِالْقُرْآنِ مَنْ يَخَافُ وَعِيدِ﴾.[1]

﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ﴾.[2]

﴿إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ فِي كِتَابٍ مَكْنُونٍ﴾.[3]

(١) ق: ٤٥.

(٢) القمر: ١٧.

(٣) الواقعة: ٧٧.

﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ تَنْزِيلاً﴾.[١]

حيث نزلت في هذا السياق إحدى وسبعون آية كلها تتحدث عن قرآن واحد، لا عن قرآنين متعددة.

وأمّا السنة الشريفة فهي كل ما جاء عن رسول الله ﷺ بشأن القرآن الكريم، والذي يظهر منه بشكل واضح أنه ﷺ يتحدث عن قرآن واحد لا متعدّد.

بل ورد التصريح عن الأئمّة المعصومين عليهم السلام بأن هذا القرآن واحد لا تعدد فيه، كما جاء في الرواية الصحيحة عن الإمام الباقر عليه السلام:

«إن القرآن واحد نزل من عند واحد، ولكن الاختلاف يجيء من قبل الرواة».[٢]

وكذلك عن الإمام الصادق عليه السلام حين سُئِل عن تعدد الحرف الذي نزل به القرآن فقال:

«كذبوا أعداء الله، ولكنه نزل على حرف واحد من عند الواحد».[٣]

القاعدة الثانية: عدم جواز التصرّف في النص القرآني:

كما يتفق علماء الإسلام جميعاً على عدم جواز التصرف في النص القرآني حتى مع الحفاظ على المعنى الواحد.

وهذا المنع يشمل النبي ﷺ نفسه فضلاً عن سائر البشر،

---

(١) الإنسان: ٣٣.

(٢) الكافي للكليني: ج ٢/ ٦٣٠/ ح ١٢.

(٣) المصدر السابق: ح ١٣.

كما جاء في قوله تعالى: ﴿قُلْ ما يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تِلْقاءِ نَفْسِي إِنْ أَتَّبِعُ إِلاَّ ما يُوحى إِلَيَّ﴾.[١]

القاعدة الثالثة: ثبوت الشرعيّة للقراءة:

كل قراءة للقرآن الكريم لم يثبت صدورها عن النبي ﷺ أو تأييده لها وموافقته عليها لا تعتبر قراءة شرعيّة، حيث تفتقد إلى السند القانوني. وحيث كان الأئمّة المعصومين من أهل البيت عليهم السلام بمنزلة النبي ﷺ أمكن اعتماد الشرعيّة الصادرة منهم عليهم السلام لأية قراءة، وبذلك فكل قراءة تحظى بموافقتهم عليهم السلام تعتبر قراءة شرعيّة كما لو كانت صادرة من النبي ﷺ.

القاعدة الرابعة: تعدّد المعاني القرآنيّة دونما تضاد:

لقد سبقت الإشارة إلى أن القرآن الكريم له ظهر وبطن، ولبطنه بطن، وأن القرآن كتاب لا تنفد معانيه، ولا تُحصى دلائله، ولا يُبلَغُ قعره، ولا يَجف عطاؤه... الأمر الذي جعل الآية الواحدة ذات مداليل متعدّدة، كلها صحيحة طالما لا يوجد بينها تضاد.

ماذا نَقبل من القراءات؟

في ضوء القواعد السابقة سيتحدّد لنا ما هي القراءات التي يمكن اعتمادها، وما القراءات التي يجب رفضها.

إن كل قراءة توجب تعدد النص القرآني وتتصرف فيه، أو توجب

---

(١) يونس: ١٥.

التضاد في معنى النص، أو لم يثبت إقرارها من مصدر الشرعيّة وهو الرسول ﷺ والأئمّة المعصومين تكون قراءة مرفوضة.

وهنا يجب أن نعرف أن القراءات المتداولة بين المسلمين، والتي اشتهر منها سبعة ليست متواترة عن النبي ﷺ، بمعنى أنه لم يثبت صدورها عنه ﷺ ولا موافقته لها جميعاً، ويكاد يتفق المحققون من علماء الإسلام على هذه الحقيقة.[١]

إلاّ أن الأئمّة المعصومين (عليهم السلام) قد أقرّوا القراءات المشتهرة في زمانهم، حيث لم يرد عنهم النهي عن قراءة القرآن بإحدى تلك القراءات، بل ورد عنهم (عليهم السلام) «اقرأوا كما يقرأ الناس»[٢] بما فيه دلالة على تأييد القراءات المتداولة بين الناس يومئذ.

وهذا التأييد سيكون هو المصدر الأساسي لمنح الشرعيّة لهذه القراءات.

يقول السيد الخوئي (رحمه الله): «وأما بالنظر إلى ما ثبت قطعياً من تقرير المعصومين (عليهم السلام) شيعتهم على القراءة بأية واحدة القراءات المعروفة في زمانهم، فلا شك في كفاية كل واحدة منها، فقد

---

(١) انظر ما كتبه السيد الخوئي في (البيان) حول تواتر القراءات، حيث يقول: «المعروف عند الشيعة أنها غير متواترة، بل القراءات بين ما هو اجتهاد من القارئ وبين ما هو منقول بخبر الواحد، واختار هذا القول جماعة من المحققين من علماء أهل السنّة، وغير بعيدان يكون هذا هو المشهور بينهم كما ستعرف ذلك وهذا القول هو الصحيح» ص ١٢٣.

(٢) الكافي للكليني: ج ٢/ ٦٣٣/ ح ٢٣.

كانت هذه القراءات معروفة في زمانهم، ولم يرد عنهم أنهم ردعوا عن بعضها، ولو ثبت الردع لوصل إلينا بالتواتر، ولا أقل من نقله بالآحاد، بل ورد عنهم (عليهم السلام) إمضاء هذه القراءات بقولهم: «اقرأوا كما يقرأ الناس، اقرأوا كما عُلّمتم».[١]

* * *

وفي هذا الضوء أيضاً سوف تفقد القراءات الشاذة شرعيتها، حيث لا نملك دليلاً على تأييد المعصوم لها، بخلاف القراءات المشهورة، وسوف يصح لنا أن نقرأ «مَلِك يوم الدين» و«مالِكِ يَوْمِ الدِّينِ» ونفسّر الآية وفق ما تقتضيه هاتين القراءتين من معنى، بينما لا نستطيع أن نقرأ «مَلَكَ يوم الدين» بصيغة فعل الماضي، لأن هذه القراءة شاذة لا تملك الشرعيّة.

* * *

وسوف تسقط أيضاً كل القراءات الموضوعة، التي ثبت أنها من تصرّف الناس بالنص القرآني.

كما روى الطبري أن أبا الدرداء كان يُقرئ رجلاً «إن شجرة الزقوم طعام الأثيم» فجعل الرجل يقول: «إن شجرة الزقوم طعام اليتيم».

قال: فلمّا أكثر عليه أبو الدرداء فرآه لا يفهم قال: «إن شجرة الزقوم طعام الفاجر».[٢]

---

(١) البيان/ السيد الخوئي: ١٨٣.

(٢) تفسير الطبري: ج ٢٥/ ص ٧٨ عند تفسير الآية المباركة.

ومثل ذلك ما جاء في قراءة أَنَس: ﴿إِنَّ نَاشِئَةَ اللَّيْلِ هِيَ أَشَدُّ وَطْئًا _ وأصوَب _ قِيلاً﴾ فقال له بعض القوم: يا أَبا حمزة إنما هي ﴿وَأَقْوَمُ﴾ فقال: «أقوم، وأصوب، وأهدى واحد».[1]

إننا مضطرون لرفض مثل هذه القراءات لسقوطها وفقاً للقاعدة الثانية وهي «عدم جواز التصرّف في النص القرآني» حيث يبدو واضحاً من أصحاب هذه القراءة أنهم عمدوا إلى تغيير النص من عند أنفسهم، وربّما رأوا ذلك جائزاً لهم، أو ربّما قصدوا تقريب المعنى لذهن السامع.

* * *

وسوف تسقط عن الاعتماد أيضاً كل قراءة تؤدي إلى تعدّدية النص القرآني، حتى إذا لم يعترف صاحبها بأنها من تصرفه في النص القرآني، وذلك للقاعدة الأولى السابقة والقاضية بوحدة النص القرآني.

كما هو في النموذج الأول والثاني والثالث من النماذج التي ذكرناها لصور اختلاف القراءات، وهي « التغيير بالزيادة، والتغيير في تركيب الجملة، والتغيير في أصل الكلمة» فراجع.

وسوف تسقط أيضاً وفقاً للقاعدة الرابعة كل قراءة تؤدي إلى تضاد في المعنى القرآني، سواء كان حكماً شرعياً أو مفهوماً نظرياً، لأن حكم الله واحد، ومفاهيم الإسلام واحدة.

(١) تفسير الطبري: ج ١/ ١٨.

فإذا لاحظنا مثلاً قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ﴾ كان الحكم الشرعي المستفاد من ذلك جواز مقاربة المرأة بعد النقاء من الحيض مباشرة، أمّا إذا لاحظنا قراءة «حتى يطّهرن» كان الحكم الشرعي عبارة عن عدم جواز مقاربتها بعد الحيض ما لم تتطهّر وتغتَسل.

وحينئذ فهل نستطيع أن نقبل كلتا القراءتين؟

طبعاً لا، لأن ذلك يعني التضاد في الحكم الشرعي، وهو أمر غير معقول.

إننا سوف نضطر في مثل هذه الحالات للقبول بالقراءة المشهورة، لليقين بصدورها على لسان الرسول ﷺ بعدما عرفنا من إمضاء الأئمّة المعصومين عليهم السلام لها، وطرح القراءة الأخرى، لعدم اليقين بقرآنيتها.

* * *

وفي ضوء تلك القواعد أيضاً سوف لا نجد حراجة في قبول القراءات التي تختلف على أساس هيئة الكلمة، أو حركتها الإعرابيّة أو إضافة حرف لها، أو على أساس اختلاف اللهجة، أو على أساس اختلاف موضع الوقف، كما هو مشروح سابقاً في النموذج الرابع والخامس والسادس والسابع، شريطة أن تكون القراءة مشهورة، وغير مؤدية إلى تضاد في المعنى القرآني كما هو قراءة «مَلِك يوم الدين» و«مالِكِ يَوْمِ الدِّينِ» فإن كلتا القراءتين

مشهورة، وكلا المعنيين صحيح، فالله تبارك وتعالى هو مالك يوم الدين، وهو ملك يوم الدين، ولا تضاد بين هذين الأمرين، ولذا أجاز فقهاؤنا القراءة في الصلاة بكلتا الصورتين.

إلاّ أن هذا الرأي ـ رغم أنه هو المعروف بين فقهائنا ـ لا يستطيع فيما نعتقد أن يدافع عن نفسه أمام إشكال التعدديّة في القرآن في صورة الاختلاف في هيئة الكلمة، أو حركتها، أو إضافة حرف فيها.

فإذا كان القرآن قد نزل على حرف واحد كما دلّت عليه الروايات الصحيحة فكيف نقبل القراءات المتعددة للكلمة الواحدة مثل (مالك) و (ملك)، ومثل (تُسئل) و(تسأل)، ومثل (باعِد) بصيغة فعل الأمر (وباعد) بصيغة فعل الماضي؟

وإذا كنّا نرفض بشكل قاطع التعدّدية في حالة اختلاف أصل الكلمة مثل (طعام الأثيم) و(طعام الفاجر) رغم وحدة المعنى فرضاً، فإن الفارق ليس كبيراً بين هذا الاختلاف وبين الاختلاف في هيئة الكلمة الواحدة، لأن النازل من عند الله هو كلمة واحدة وصياغة واحدة وليس إثنتين أو ثلاثة.

وأمّا الاعتماد في تصحيح هذه التعدديّة على قولهم عليهم السلام: «اقرأوا كما يقرأ الناس»،[1] أو قولهم عليهم السلام: «اقرأوا كما علّمتم»،[2] فهو قابل للنقد

---

(١) أصول الكافي: ج ٢/ كتاب فضل القرآن/ باب النوادر/ ح ٢٣.

(٢) المصدر السابق: ح ١٥.

أيضاً، إذ ليس فيه دلالة واضحة على الأمر بالقراءة بالصور المتعددة المتداولة يومئذ، بل ربما كان دليلاً على تصحيح وتوثيق القراءة الواحدة المشهورة يومئذ، وهي التي تجري عليها قراءة المسلمين إلى يومنا هذا، وربما كان إشارة إلى تصحيح وتوثيق المصاحف الموجودة بين المسلمين وبالطريقة التي جُمعت بها، والنهي عن التشكيك فيها من خلال شبهة الزيادة والنقص، أو شبهة وضع بعض الآيات في غير موضعها، كما يظهر ذلك من سؤال السائل في الروايتين.

ومن هنا فإنه لا يبقى لدينا ما يسمح بتعدديّة القراءة إلاّ في مجالين فقط، أحدهما الاختلاف القائم على أساس اللهجة، وثانيهما الاختلاف في موضع الوقف والوصل، أو المد والقصر، حيث أن اختلاف اللهجة، أو الاختلاف في موضع الوقف الوصل والمد والقصر لا يعني تعدديّة النص القرآني، ولا يتنافى مع وحدته بحالٍ من الأحوال.[1]

هل نزل القرآن على سبعة أحرف؟

لقد واجه المفسّرون مجموعة روايات عن النبي صلى الله عليه وآله تقول أن القرآن أنزل على سبعة أحرف، وقد اختلفوا في كيفية

---

(١) وهذا الرأي هو ما ذهب إليه الإمام السيد محسن الحكيم في كتابه (مستمسك العروة الوثقى) إلاّ أنه أجاز تعدّد القراءة في الصلاة حتى في غير هذين المجالين اعتماداً على الإجماع وسيرة المعصومين عليهم السلام، انظر المستمسك ج ٦ ص ٢٤٥، إلاّ أن جواز ذلك في الصلاة يمكن حمله على تسامح الشارع من باب التخفيف على الناس دون أن يعني ذلك بالضرورة أن كل تلك القراءات المختلفة هي القرآن، فتأمل.

تفسيرها، بعد أن لاحظوا فيها تضارباً داخلياً، كما أن عدداً منها يفتح المجال أمام التلاعب بالنص القرآني، كما أن معظم هذه الروايات وردت بطريق أهل السنّة، وأمّا من طرق الشيعة فقد صحّ عن الأئمّة الأطهار التأكيد على نزول القرآن على حرف واحد كما سبق.

«وحاصل ما قدَّمناه أن نزول القرآن على سبعة أحرف لا يرجع إلى معنى صحيح، فلابد من طرح الروايات الدالّة عليه، ولاسيما بعد أن دلّت أحاديث الصادقين عليهما السلام على تكذيبها، وأن القرآن إنما نزل على حرف واحد، وأن الاختلاف قد جاء من قبل الرواة».[1]

* * *

(١) البيان للسيد الخوئي: ٢١١.

الفصل السابع

أَلنَّسْخ ... معناه ووقوعه

هل وقع النَسخ في القرآن الكريم؟

هذا الموضوع هو أحد الموضوعات المهمة والمؤثرة في عملية التفسير، وبالنظر لأهميته فقد كتب فيه علماء التفسير كتباً خاصّة، ويكاد لا يخلو كتاب من كتب التفسير عن تناول هذا الموضوع.

* * *

إن اعتبار آية قرآنية منسوخة يعني تجميد العمل بمدلولها، وانتهاء أمد فاعليته وحجيته، وهذه مسألة في غاية الأهمية، فلابد للمفسّر من الدقّة في هذا الموضع لمعرفة ما إذا كانت هذه الآية منسوخة أم لا؟ ولأجل ذلك أيضاً قالوا: «لا يجوز لأحد أن يفسّر كتاب الله إلاّ بعد أن يعرف منه الناسخ والمنسوخ».[1]

* * *

وتأخذ المسألة جديّتها حينما نجد القرآن الكريم نفسه يتعرض لهذا الموضوع فيه قوله تعالى: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلِهَا﴾،[2] حيث يظهر منها الاعتراف بوقوع النسخ في بعض الآيات القرآنية.[3]

(١) الإتقان للسيوطي: ج ٢/ ٥٥/ فصل الناسخ والمنسوخ.

(٢) البقرة: ١٠٦.

(٣) اتفق المفسرون على أن الآية دالة على وقوع النسخ في القرآن الكريم، \

كما أن نسخ القرآن الكريم للشرائع الإلهية السابقة[1] هو الآخر يقرّب إمكانية أن تكون بعض الآيات القرآنية نفسها منسوخة ببعض آخر، فإذا كان الأول ممكناً وواقعاً، فلماذا لا يكون الثاني ممكناً وواقعاً أيضاً؟

معنى النسخ:

يأتي النسخ في الاستعمال اللغوي بمعنى (نقل الصورة)، ومنه جاءت كلمة (استنساخ) المستعملة في هذا المعنى.

[واختلفوا في قوله تعالى: ﴿أَوْ نُنسِهَا﴾ فهل المقصود هو نسيان المسلمين ومنهم رسول الله ﷺ للآية بحيث لم يعودوا يذكرونها ولا يقرأونها _ كما هو ظاهر الكلمة؟ أم أن المقصود بكلمة «ننسها» نتركها على حالها فلا ننسخها ولا نغيرها، فالكلمة هنا في مقابل النسخ بمعنى الإبقاء.

ربما يكون هذا المعنى الثاني هو الأقرب، حيث لم يعرف على عهد رسول الله ﷺ أن المسلمين قد أنساهم الله آية من الآيات القرآنية، كما أن نسيان الآية القرآنية ممتنع على رسول الله ﷺ لقوله تعالى: ﴿سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنسَى﴾ حيث أخبر الله تعالى عن نبيّه بعدم النسيان للقرآن الكريم.

هذا كله إذا كنّا قد حملنا الآية على النسخ التشريعي، ولم نحملها على النسخ التكويني الذي يعني أن الله تعالى ينسخ بعض الحقائق الكونيّة ببعض آخر، ومنه ما جاء في بعض الأخبار عن أئمّة أهل البيت عليهم السلام أن «موت إمام وقيام إمام آخر مقامه من النسخ» وننصح الطالب والأستاذ لمزيد الاطلاع حول هذه الآية مراجعة كتاب الميزان للطباطبائي، وكذلك مجمع البيان للطبرسي في تفسير الآية المذكورة من سورة البقرة.

(١) كما قال تعالى: ﴿وَلِأُحِلَّ لَكُم بَعْضَ الَّذِي حُرِّمَ عَلَيْكُمْ﴾ آل عمران: ٥٠.

وقد يستعمل أيضاً بمعنى (الإزالة) كما نقول (الإسلام نسخ الشرائع السابقة) بمعنى أنه أزال فاعليتها وحجيتها واعتبارها، وكما قال تعالى: ﴿فَيَنْسَخُ اللَّهُ ما يُلْقِي الشَّيْطانُ ثُمَّ يُحْكِمُ اللَّهُ آياتِه﴾.[1]

وهذا المعنى هو المقصود بالبحث في موضوعنا، حيث عرّفه العلماء بأنه (رفع الحكم عن موضوعه في عالم التشريع والإنشاء)[2] أو هو (الإبانة عن انتهاء أمد الحكم وانقضاء أجله)[3] ومثال ذلك _ على سبيل التوضيح _ أن شرب الخمر لم يحرّم في الإسلام في المرحلة الأولى، وربما قال قائلون بأنه كان حلالاً لقوله تعالى: ﴿وَمِنْ ثَمَراتِ النَّخِيلِ وَالأَعْنابِ تَتَّخِذُونَ مِنْهُ سَكَراً وَرِزْقاً حَسَناً﴾.[4]

حيث يظهر من الآية _ كما يقول هؤلاء _ الموافقة على صنع الخمر (السكر) من التمور والأعناب، لكن هذا الحكم رفعته آية أخرى وهي قوله:

﴿إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالأَنْصابُ وَالأَزْلامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾.[5]

---

(١) الحج: ٥٢.

(٢) البيان/ السيد الخوئي: ٢٩٧.

(٣) الميزان/ الطباطبائي: ج ١/ تفسير الآية ١٠٦.

(٤) النحل: ٦٧.

(٥) المائدة: ٩٠.

فهذه الآية رفعت الحكم السابق وأثبتت حكماً جديداً لشرب الخمر وهو الحرمة.[1]

إذن فالحكم السابق الثابت في عالم التشريع الإلهي والنازل بالإنشاء القرآني قد تمّ رفعه بتشريع وإنشاء جديد، وهذا هو معنى «رفع الحكم عن موضوعه في عالم التشريع والإنشاء».

وقوع النسخ:

«لا خلاف بين المسلمين في وقوع النسخ، فإن كثيراً من أحكام الشرائع السابقة قد نُسخت بأحكام الشريعة الإسلاميّة، وإن جملة من أحكام هذه الشريعة قد نُسخت بأحكام أُخرى من هذه الشريعة نفسها، فقد صرّح القرآن الكريم بنسخ حكم التَوجُّه في الصلاة إلى القبلة الأولى، وهذا مما لا ريب فيه».[2]

ويمكن الاستشهاد لذلك بالآيات التالية[3]:

الآية الأولى: آية النجوى:

وهي قوله تعالى: ﴿يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذا ناجَيْتُمُ الرَّسُولَ فَقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْواكُمْ صَدَقَةً ذلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ وَأَطْهَرُ فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾.[4]

---

(١) راجع في هذا الموضوع (البيان) للسيد الخوئي ﵀ حيث ناقش مسألة النسخ في حكم الخمر لاعتبار عدم دلالة الآية الأولى على حليّته. انظر ص ٣٨١ من البيان.

(٢) البيان/ السيد الخوئي ﵀: النسخ في الشريعة الإسلامية/ ص ٣٠٣.

(٣) استعرض سيدنا الأستاذ السيد الخوئي في كتابه (البيان) ستاً وثلاثين آية، ثم ناقش وقوع النسخ فيها، فراجع لمزيد الاطلاع ص ٢٨٨.

(٤) المجادلة: ١٢.

حيث ذكر المفسّرون أنها منسوخة بالآية التي بعدها، وهي قوله تعالى:

﴿أَأَشْفَقْتُمْ أَنْ تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَاتٍ فَإِذْ لَمْ تَفْعَلُوا وَتَابَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَاللَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾.[1]

وتوضيح الفكرة:

أن الآية الأولى شرَّعت الحكم بوجوب تقديم الصدقة قبل مناجاة الرسول ﷺ، ولم يلتزم بالعمل بذلك إلا أمير المؤمنين عليه السلام باتفاق الروايات لدى الفريقين، فلما علم الله تعالى من المسلمين إشفاقهم وعدم التزامهم بهذا الحكم رفعه عنهم بالآية الثانية.

روى ابن جرير بإسناده عن مجاهد قال:

قال عليّ رضي الله عنه:

«آية من كتاب الله لم يعمل بها أحد قبلي ولا يعمل بها أحد بعدي، كان عندي دينار فصرفته بعشرة دراهم، فكنت إذا جئت النبي ﷺ تصدقت بدرهم، فنسخت فلم يعمل بها أحد قبلي...».[2]

ومعنى ذلك أن هناك حكماً شرعياً وهو وجوب التصدق كان ثابتاً على موضوع وهو مناجاة الرسول ﷺ، ثم رُفع هذا الحكم تشريعاً إلهياً وإنشاءاً قرآنياً.

(١) المجادلة: ١٣.

(٢) تفسير الطبري: ج ٢٨/ ص ١٥.

الآية الثانية: آية التخفيف:

وهي قوله تعالى:

﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَرِّضِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ يَغْلِبُوا أَلْفاً مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ﴾.[1]

حيث ذكر المفسّرون أنها منسوخة بالآية التي بعدها، وهي قوله تعالى:

﴿الْآنَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفاً فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفَيْنِ بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾.[2]

وتوضيح الفكرة:

أن الآية الأولى أوجبت القتال على المسلمين حتى إذا كان عدد الكافرين عشر أضعاف عدد المسلمين، ولكن لمّا علم الله تعالى من المؤمنين ضعفهم وعدم صبرهم رفع الحكم السابق وأوجب عليهم القتال في حالة التكافؤ العددي، أو في حالة إذا كان عدد الكافرين ضِعفَ عدد المسلمين.

حيث نلاحظ هنا وجود حكم شرعي قد شرّعه الله تعالى ونزلت به آية قرآنية ثم ارتفع بحكم آخر وآية أخرى، وهذا هو النسخ المقصود.

(١) الأنفال: ٦٥.

(٢) الأنفال: ٦٦.

الآية الثالثة: آية القبلة:

وهي قوله تعالى:

﴿قَدْ نَرى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّماءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضاها فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرامِ وَحَيْثُ ما كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾.(١)

حيث نسخت هذه الآية الحكم السابق المفروض على المسلمين، وهو التوجّه إلى بيت المقدس في الصلاة والذي تشير إليه الآية:

﴿وَما جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْها إِلاَّ لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعُ الرَّسُولَ مِمَّنْ يَنْقَلِبُ عَلى عَقِبَيْهِ﴾.(٢) **ورأى بعض المفسرين أن الحكم الأوّل الثابت على رسول الله ﷺ والمسلمين لم يكن هو وجوب استقبال بيت المقدس، بل هو التخيير في استقبال أيّة جهة شاؤوا كما يدل عليه قوله تعالى:** ﴿وَلِلّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَما تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللهِ إِنَّ اللهَ واسِعٌ عَلِيمٌ﴾.(٣)

ولكن هذه الآية قد نسخت بآية استقبال المسجد الحرام السابقة.(٤)

ومهما يكن الحال، فإن الذي لا شك فيه هو أن آية استقبال المسجد الحرام قد نسخت حكماً سابقاً ثبت في الشريعة ونزل به القرآن، سواء كان ذلك الحكم هو وجوب استقبال بيت المقدس، أو هو التخيير في استقبال أيّة جهة كانت.

(١) البقرة: ١٥٠.

(٢) البقرة: ١٤٣.

(٣) البقرة: ١١٥.

(٤) راجع لمزيد الاطلاع البيان: الآية الثانية من آيات النسخ/ ص ٣٠٩.

شبهة وهميّة:

ومع أنه لا خلاف بين علماء المسلمين في وقوع النَسخ، إلاّ أنه قد أثيرت ضدّه شبهة وهميّة ترى أن النسخ محال على الله تعالى، وربما تنسب هذه الشبهة إلى اليهود الذي يرفضون اعتبار ديانتهم منسوخة بالديانة النصرانية ثم الإسلاميّة.

وخلاصة الشُبهة:

أن نسخ الأحكام والقوانين قد يصدر من البَشر لعدم علمهم الكامل بالأمور، وعدم معرفتهم المطلقة بالأشياء، فقد يحكمون بشيء ثم يغيّرون ذلك الحكم حينما تتبين لهم أمور أخرى، وتحدث أمور جديدة لم تكن معلومة لديهم من قبل.

إلاّ أن هذا المعنى محال على الله تعالى لأنه يقتضي نسبة الجهل إليه.

والجواب:

أن هذه الشبهة ناشئة من الخلط بين ما هو الظاهر وما هو الواقع، فالظاهر لدينا هو أن الحكم الأوّل ـ المنسوخ ـ كان ثابتاً على موضوعه بنحو مطلق ودون تحديد بزمان معيّن، ولكن الواقع عند الله تعالى هو أن الحكم محدّد منذ صدوره بزمان معيّن وفترة مؤقتة، إلاّ أن الله تعالى لم يشأ بيان ذلك التحديد وتركه لحين وقوع المتغيّرات الحادثة، ولهذا قالوا في تعريف النسخ أنه «الإبانة عن انتهاء أمر الحكم» كما قرأنا ذلك للعلامة الطباطبائي، حيث

أن النسـخ لا يرفـع الحكـم وإنمـا يبـين لنـا ارتفاعـه المعلـوم عنـد الله من قبل والمجهول عندنا.

مثالـه فـي ذلـك مثـال«الطبيـب حـين يعـالج مريضـاً ويـرى أن مرحلـة مـن مراحـل المـرض التـي يجتازهـا المـريض يصـلح لهـا دواء معيّن فيصف له هـذا الـدواء _ لمـدة معينـة _ ثـم يستبدله بـدواء آخـر يصلح لمرحلة أخرى...

ونظيـر هـذا يمكـن أن نتصـوره فـي النسـخ، فـإن الله سـبحانه حين وضع الحكـم المنسـوخ وضـعه مـن أجـل مصـلحة تقتضـيه، وهـو سبحانه يعلـم الزمـان الـذي سـوف ينتهـي فيـه الحكـم...كمـا أنـه حـين يسـتبدل الحكـم المنسـوخ بـالحكم الناسـخ اسـتبدله مـن أجـل مصـلحة معينة تقتضيه».[١]

* * *

(١) علوم القرآن/ السيد الحكيم: النسخ في القرآن/ ص ١٩٨ الطبعة الثالثة.

الفصل الثامن

عدم تحريف القرآن

أهمية البحث:

البحث عن سلامة القرآن من التحريف هو بحث في غاية الأهمية والخطورة، لأن أدنى شك في سلامة القرآن سوف يهدم الأساس الذي نعتمد عليه في مجمل معتقداتنا الفكريّة والتشريعيّة.

لأن القرآن الكريم هو المصدر الأوّل لمجمل معارفنا الإسلاميّة، فإذا تطرق الشك إلى سلامة هذا المصدر فسوف لا يبقى مجالٌ للاعتماد عليه والاستناد إليه.

وقد وجدنا كيف انتهت الرسالة اليهودية والنصرانيّة حينما تعرض التوراة والإنجيل إلى الضياع والتحريف.

* * *

ورغم وجود بعض الآراء الشاذة إلاّ أن:

«المعروف بين المسلمين عدم وقوع التحريف في القرآن...».[1]

كما أن «المشهور بين علماء الشيعة ومحققيهم، بل المُتسالَم عليه بينهم هو القول بعدم التحريف»[2] ولذا قال العلامة المظفر: «نعتقد أن القرآن الذي بين أيدينا نتلوه هو نفس القرآن المنزل على النبي ﷺ

(١) البيان للسيد الخوئي ﵀: صيانة القرآن من التحريف/ ص ٢٠٠.

(٢) المصدر السابق.

ومن ادعى فيه غير ذلك فهو مخترق، أو مغالط، أو مشتبه وكلهم على غير هدى».[1]

ومن هنا فإن مسألة سلامة القرآن من التحريف أضحت قضية مفروغاً عنها بين عموم المسلمين ومختلف طوائفهم.

* * *

المقصود من التحريف:

والمقصود من «التحريف» هنا هو الزيادة والنقيصة في الآيات القرآنيّة، حيث يتفق المسلمون على سلامة القرآن من أية زيادة أو نقيصة في آياته وسوره.

وإلى جانب ذلك فإنه لا شبهة أيضاً في وقوع صور أُخرى من التغيير والتبديل قد يطلق عليها التحريف أيضاً.

منها «التغيير الترتيبي» حيث أن القرآن لم يرتب في وضع سوره بالطريقة التي نزل بها، بل تمَّ جمعه وترتيبه على أساس طول السورة وقصرها.

ومنها «التغيير العملي» حيث يتفق المسلمون على أن الواقع الإسلامي بعد رسول الله ﷺ شهد انحرافاً عن أحكام الإسلام، يضعف مرة ويشتد أُخرى.

ومنها «التغيير التفسيري» بمعنى أن العديد من الآيات القرآنيّة شهدت تفاسير موضوعة ومختلفة لا تستند إلى دليل صحيح.

(١) عقائد الإمامية/ المظفر.

أدلة السلامة من التحريف:

أهم الأدلة التي تذكر لصالح القول بعدم التحريف هي التالية:

الأوّل: قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ (١) **فهي واضحة في أن الله تعالى تكفّل هذا القرآن ـ وهو الذكر ـ بالحفظ، وأن أي تحريف يطرأ على القرآن يتنافى مع الحفظ الإلهي له.**

الثاني: قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ لا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾.(٢)

فهي واضحة في أن أي بطلان وخلل لا يطرأ على هذا القرآن، ولا شك أن التحريف والتلاعب بالآيات والسور القرآنيّة هو من أوضح صور الخلل والبطلان.

ولكن الاستدلال بهاتين الآيتين يواجه إشكالاً ربما بدا قوياً، وهو أن هاتين الآيتين هما جزء من القرآن الكريم، فربما كان قد تعرّض التحريف لهما، فكيف يمكن الاستشهاد بهما على نفي التحريف، لكن هذا الإشكال يرتفع إذا عرفنا أن أحداً من المسلمين لا يشك في سلامة هاتين الآيتين وثبوت نصّهما وسلامته من التحريف، وحينئذ فسوف يمكن الاستدلال بهما على سلامة باقي القرآن الكريم.

(١) الحجر: ٩.

(٢) فصّلت: ٤١ و٤٢.

الثالث: إمضاء الأئمّة الأطهار عليهم السلام.

ولعلّ هذا هو أقوى الأدلة التي يمكن اعتمادها في هذا المجال، وخلاصة هذا الدليل أن الثابت بالاتفاق هو أن الأئمّة الأطهار عليهم السلام قد أرشدوا أتباعهم وشيعتهم إلى التزام هذا القرآن الموجود بين المسلمين يومئذ، وهو نفسه الموجود بين أيدينا اليوم، والاستدلال بآياته، والعكوف على قراءته ومدارسته، واستنطاق معانيه، وأداء الصلاة بسوره، ولو كان هناك تحريف بزيادة أو نقيصة لوجهّوا الأنظار إلى قرآن غير هذا القرآن، ولأبطلوا العمل بهذا القرآن إلاّ بعد التأكد من عدم وجود التحريف في آياته، وهذا ما لم يصدر من الأئمّة عليهم السلام، كما لم يصدر من الأئمّة عليهم السلام أيّ احتجاج واستنكار ضد أحد من الحكّام أو الخلفاء الذين يمكن أن يمدّوا أيديهم لتحريف القرآن، بينما وجدناهم عليهم السلام قد وقفوا مواقف صارمة وشديدة في مسائل مماثلة.

هذا كله يدلل على عدم وقوع التحريف في القرآن الكريم.

أدلة(١) القول بالتحريف:

رغم أن القول بالتحريف لا يوجد اليوم من يتبنّاه ويؤمن به، ولم يكن إلاّ قولاً نادراً، وربما لا يزيد على أن يكون أمراً احتمالياً عند البعض، إلاّ أن هذا الاحتمال بالنظر لخطورته وتأثيره

(١) هذه الأدلة بالنظر لعدم صحتها فقد اعتبرها السيد الخوئي في كتابه البيان (شبهات) وليست أدلة، ثم استعرضها بشكل واسع وناقشها بشكل دقيق، نأمل من الطالب والأستاذ مراجعتها في كتابه القيّم (البيان) ص ١٩٦.

الموجب للشك في سلامة هذا القرآن الذي بين أيدينا، وجب علينا مراجعة أهم المبررات التي تثير احتمال التحريف.

وهنا نشير إلى أهم تلك المبرّرات:

الأوّل: روايات الإسقاط:

وهي جمعٌ من الروايات التي اعتمدها بعض علماء العامة وتؤكد أن عدداً من الآيات وعدداً من السور قد سَقطت سهواً أو اُسقطت عمداً من القرآن الكريم وكانت تُقرأ على عهد رسول الله ﷺ، وقد نقل منها سيدنا الأستاذ السيد الخوئي ﵀ اثني عشر رواية، مشيراً إلى روايات اُخر في سقوط بعض السور مثل سورة (الخَلع) و(الحفد) وغيرهما.

وننقل هنا نموذجاً، منها ما روي عن عمر بن الخطاب أنه قال:

«إن الله ﷻ بعث محمداً بالحق، وأنزل معه الكتاب، فكان مما اُنزل إليه آية الرجم،[1] فرجم رسول الله ﷺ ورجمنا بعده، ثم قال: كنّا نقرأ ولا ترغبوا عن آبائكم فإنه كفرٌ بكم».[2]

ومنها ما روي عن عائشة قالت:

«كانت سورة الأحزاب تُقرأ في زمن النبي ﷺ مائتي آية، فلما كتب عثمان المصاحف لم نقدر منها إلاّ ما هو الآن».[3]

(١) آية الرجم المزعومة هي: «إذا زنا الشيخ والشيخة فارجموهما البتة نكالاً من الله والله عزيز حكيم».

(٢) مسند أحمد: ج ١/ ص ٤٧.

(٣) الإتقان في علوم القرآن: ج ٢/ ص ٤٠/ السيوطي.

وقد حاول عدد من علماء أهل السنّة أن يتخلّص من دلالة هذه الروايات على التحريف، فاعتبر ذلك من باب نسخ التلاوة،[1] ولكن الحقيقة واحدة، لأن «القول بنسخ التلاوة هو بعينه القول بالتحريف والإسقاط».[2]

ومهما يكن القول في ذلك، فإن علماء أهل السنّة يتفقون اليوم على نفي التحريف، وأن القرآن الذي بين أيدينا هو نفسه الذي أنزل على رسول الله ﷺ، ونحن لا نريد إلاّ الاتفاق على هذه الحقيقة، ونرحّب بكل من يدعي اتفاق علماء أهل السنة على عدم التحريف كما قال الآلوسي لدى الحديث عن التحريف:

«إن أحداً من علماء أهل السنّة لم يذهب إلى ذلك».[3]

الثاني: روايات التحريف العملي:

وهي جمع من الروايات الواردة عن أهل البيت عليهم السلام، والتي تؤكد أن الأمة بعد رسول الله ﷺ قد حرّفت كتاب الله.

مثل ما ورد عن الإمام الباقر عليه السلام أنه قال:

(١) نسخ التلاوة يقابل نسخ الحكم الذي سبق الحديث عنه في الفصل السابق، والمقصود بنسخ التلاوة أن الآية بنصّها ثم نسخها وإسقاطها من الكتاب الكريم بحيث لم تعد جزءاً منه، بخلاف نسخ الحكم حيث الآية باقية إلاّ أن حكمها منسوخ وساقط.

(٢) البيان/ السيد الخوئي: ٢٢٤.

(٣) روح المعاني للألوسي: ج ١/ ص ٢٤.

«أمّا كتاب الله فحرّفوا، وأمّا الكعبة فهدموا، وأمّا العترة فقتلوا».[١]

ومثلها الرواية عن الإمام الباقر عليه السلام:

«وكان من نبذهم الكتاب أن أقاموا حروفه وحرفوا حدوده».[٢]

* * *

إلاّ أن هذه الروايات واضحة في دلالتها على أن المقصود هو التحريف العملي للقرآن لا التحريف اللفظي، حيث كان بعضها صريحاً في ذلك، مثل الرواية الثانية السابقة وبعضها تمشي بنفس الاتجاه من حيث القرائن المحيطة بها، ولا أقل من أنها غير ظاهرة في الدلالة على التحريف اللفظي، فلا يمكن الاعتماد عليها لإثبات وجود التحريف.

الثالث: روايات التَفسير:

وهي روايات عديدة وردت عن الأئمّة الأطهار عليهم السلام تشير إلى مقاطع غير موجودة في النص القرآني، وربما يظهر منها أن تلك المقاطع هي من الأصل القرآني، لكنها سقطت سهواً أو أُسقطت عمداً.

مثال ذلك[٣] ما ورد عنهم عليهم السلام في قوله تعالى:

(١) بصائر الدرجات للصفار: ٤٣٤/ ح ٣/ من الباب ١٧.

(٢) الكافي للكليني: ج ٨/ ٥٢/ ح ١٦/ من رسالة أبي جعفر عليه السلام إلى سعد الخير.

(٣) انظر تفسير (الصافي) للفيض الكاشاني ١: المقدمة السادسة/ ص ٥٠.

﴿يا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ ما أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾.[١]

حيث ورد أن الأصل هو: «يا أيها الرَسول بلّغ ما أنزل إليك من ربك في عليّ».

وما ورد عنهم عليهم السلام في قوله تعالى:

﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾.[٢]

حيث ورد أن الأصل هو:

«وسيعلَمُ الذين ظلموا آل محمّد حقهم أي منقلب ينقلبون».

ولكن المتتبّع لهذه الروايات يجد أنها جاءت على سبيل التفسير والإشارة إلى المعنى الصحيح والمقصود للآية، وليست بصدد الإشارة إلى سقوط مقطعٍ من الآية «فمعنى قولهم عليهم السلام: كذا نزلت، أن المراد به ذلك، لأنها نزلت مع هذه الزيادة في لفظها وحذف منها اللفظ».[٣]

وعلى هذا المعنى أيضاً حمل فقهاؤنا ما جاء من الروايات في وجود مصحف تفصيلي شامل للإمام عليّ عليه السلام «مشتملاً على التأويل والتنزيل والمحكم والمتشابه، والناسخ والمنسوخ، لم يسقط منه حرف ألف ولا لام، فلم يقبلوا ذلك».

(١) المائدة: ٦٧.

(٢) الشعراء: ٢٢٧.

(٣) المصدر السابق: ص ٥٢.

كما جاء في الرواية عن الإمام عليّ عليه السلام.[١]

«فالصحيح أن تلك الآيات كانت تفسيراً بعنوان التأويل وما يؤول إليه الكلام، أو بعنوان التنزيل من الله شرحاً للمراد».[٢]

* * *

(١) التفسير الصافي للفيض الكاشاني: ج ٣/ ٤٧.

(٢) البيان للسيد الخوئي: ص ٢٤٣.

مصادر التحقيق

القرآن الكريم.

نهج البلاغة: من مصنفات أمير المؤمنين عليه السلام.

الاتقان في علوم القرآن: السيوطي/ ت محمّد أبو الفضل إبراهيم.

الاحتجاج: أبي منصور الطبرسي/ ت محمّد باقر الخرساني/ الناشر دار النعمان.

الاء الرحمن في تفسير القرآن: محمّد جواد البلاغي البغدادي.

الأمالي: الطوسي/ ت قسم الدراسات الإسلامية/ مؤسسة البعثة/ ط ١/ ١٤١٤هـ.

بحار الأنوار: المجلسي/ مط مؤسسة الوفاء/ ط ٢ المصححة ١٤٠٣هـ.

بصائر الدرجات: الصفار/ ت ميرزا محسن كوجه باغي/ ط ١٤١٤هـ.

البيان في تفسير القرآن: السيد أبو القاسم الخوئي.

تحف العقول: ابن شعبة الحراني/ ت عليّ أكبر الغفاري/ ط٢/ ١٣٦٣هـ.

تفسير الصافي: فيض الكاشاني/ ت حسين الأعلمي/ ط ٢/ ١٤١٦هـ.

تفسير الطبري: محمّد بن جرير الطبري/ ت جميل العطار/ ط ١٤١٥هـ.

تفسير العياشي: العياشي/ ت هاشم الرسولي/ مط المكتبة العلمية الإسلامي/ طهران.

تفسير فرات: فرات بن إبراهيم/ ت محمّد الكاظم/ ط ١/ ١٤١٠هـ.

التفسير الكبير: محمّد بن عمر الملقب بـ (الفخر الرازي)/ ط ٢.

جامع الأخبار: محمّد السبزواري/ ت علاء آل جعفر/ ط ١.

خصاص الوحي المبين: ابن بطريق/ ت مالك المحمودي/ ط ١/ ١٤١٧هـ.

الدر المنثور في التفسير بالمأثور: السيوطي/ ط ١/ ١٣٦٥هـ.

روح المعاني: الألوسي/ ضبطه وصححه عليّ عبد الباري عطية.

سنن ابن ماجة: ابن ماجة/ ت محمّد فؤاد/ الناشر/ دار الفكر/ بيروت.

سنن الترمذي: الترمذي/ ت عبد الوهاب عبد اللطيف/ الناشر دار الفكر/ بيروت/ ١٤٠٣هـ.

السنن الكبرى: النسائي/ ت عبد الغفار سليمان/ ط ١/ ١٤١١هـ.

شرح نهج البلاغة: ابن أبي الحديد/ ت محمّد أبو الفضل/ الناشر دار إحياء الكتب العربية.

صحيح مسلم: أبي الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم النيسابوري.

عقائد الإمامية: الشيخ المظفر/ مط بهمن/ قم.

علوم القرآن: محمّد باقر الحكيم/ ط٣/ ١٤١٧هـ.

الكافي: الكليني/ ت عليّ أكبر غفاري/ ط ٣/ ١٣٨٨هـ.

كتاب الألفين: العلامة جمال الدين الحسن بن يوسف بن المطهر الحلي/ ط ١.

المتحول من تعليقات الأصول: الغزالي/ ت محمّد حسن مينو/ ط٣/ ١٤١٩هـ.

مجمع البيان في تفسير القرآن: الطبرسي/ ت لجنة من العلماء/ ط ١/ ١٤١٥هـ.

المستدرك على الصحيحين: الحاكم النيسابوري/ ت يوسف المرعشي.

مسند أحمد: أحمد بن حنبل/ مط دار صادر/ بيروت.

الميزان في تفسير القرآن: السيد الطباطبائي/ الناشر/ مؤسسة النشر الإسلامي لجماعة المدرسين/ قم.

* * *

فهرست الموضوعات

* * *